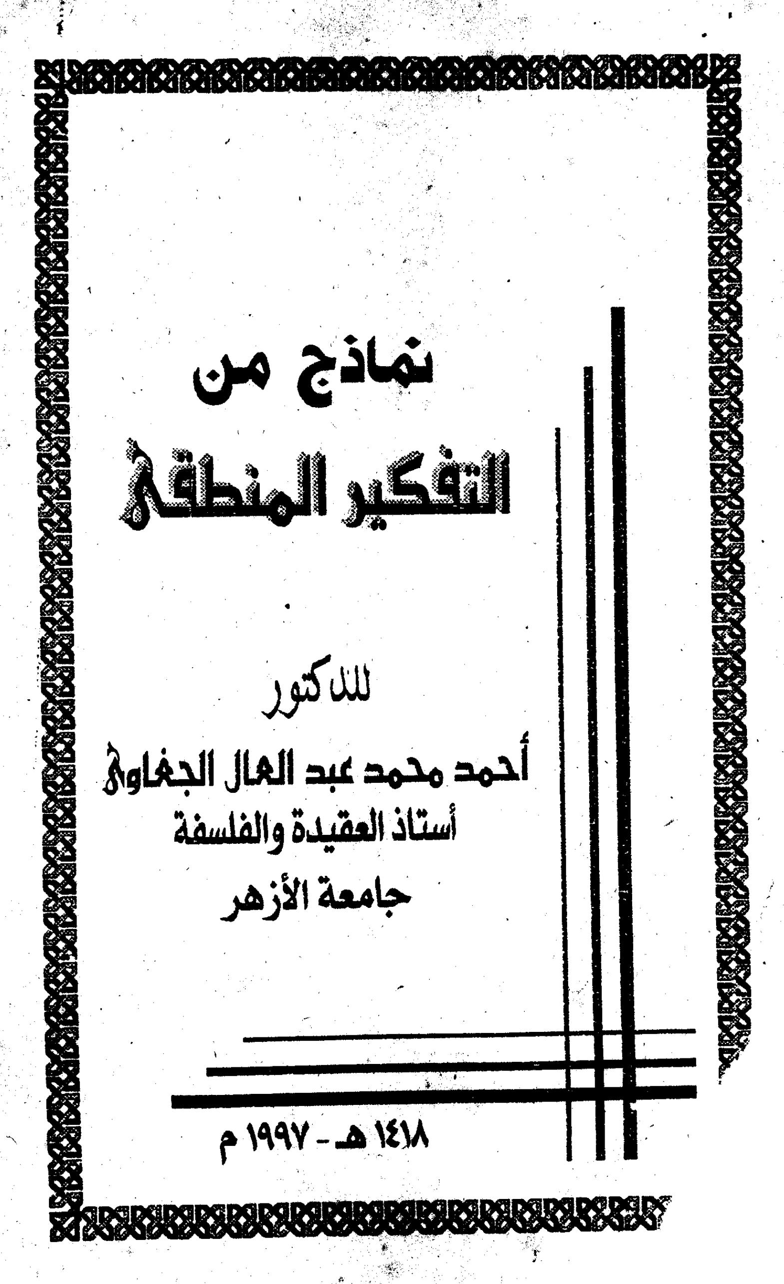


نماذج من التفكير المنطقي

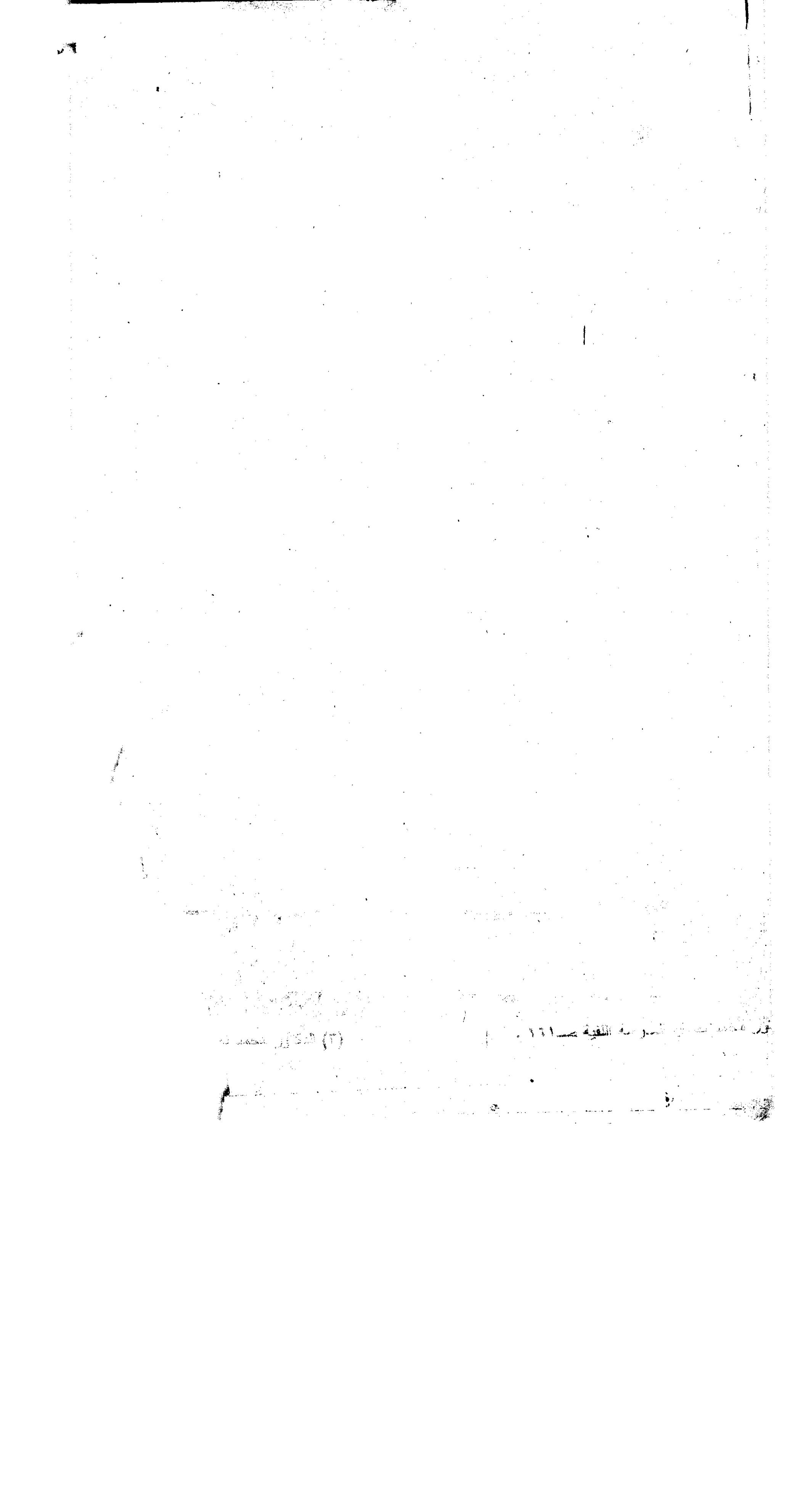
للدكتور

أحمد محمد عبد العال الجغاوي

أستاذ العقيدة والفلسفة

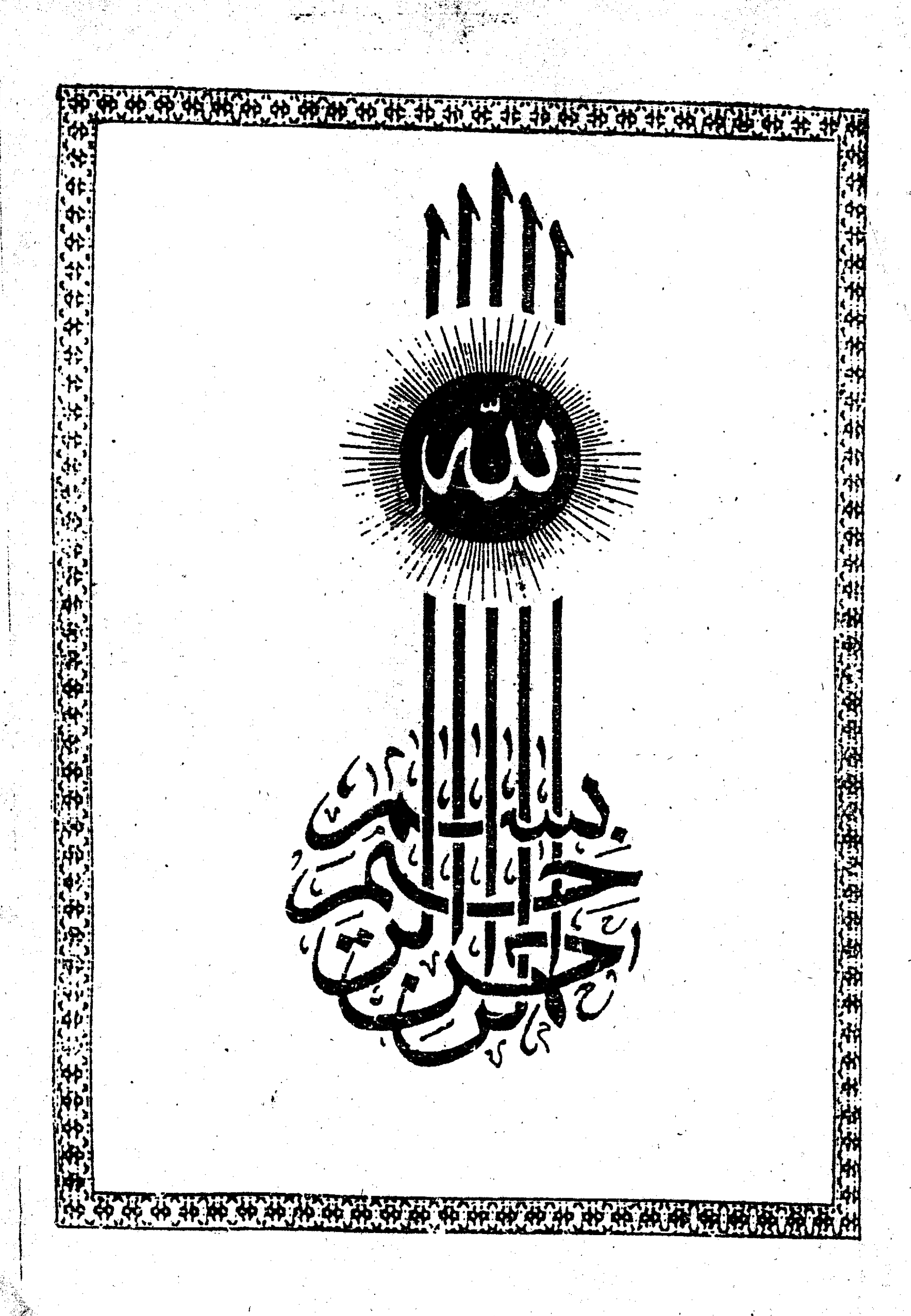
جامعة الأزهر

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م



[illegible] الفنية صـ ١٦١ .

(٣) الدكتور [illegible]


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى خلق الإنسان ، علمه البيان ، ونشهد أن لا إله إلا الله - عالم بالكليات والجزئيات . وهادى العقول إلى حل صعاب المعقول بطرق إكتساب التصورات والتصديقات - والصلاه والسلام على إمام المرسلين سيدنا محمد المختار من أفضل الأنواع الجامع لبدائع الأسرار وطوالع الأنوار أيده ربه بالحكمة وفصل الخطاب .

وعلى آله وأصحابه ذوى العقول الصائبة والبراهين الواضحة - وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

" أما بعـــد "

إن من أجل المواهب التي وهبها الله للأنسان الفكر . به فضله على سائر الكائنات - لأن التفكير السليم ينير للأنسان طريق الخير ويأخذ بيده إلى الكمال والحضارة الإنسانية أعظم آثار هذا التفكير .

ولكن الإنسان لا يصل إلى هذه الغايات إلا إذا استعمل وسيلة التفكير وهى العقل على الوجه الأكمل - واستخدم الوسائل الفكرية الصحيحة إستخداما سليما حتى لا يشتبه الحق بالباطل والصواب بالخطأ.

فإذا كان الإنسان هو بانى هذه الحضارات العظيمة على مر التاريخ حتى هذه الحضارة المعاصرة التى نشاهد فيها تقدم العلم وإزدهاره وغير ذلك من الأختراعات التى توصل إليها المفكرين - فكل هذا عن طريق التفكير السليم

والتفكير هبه إلهية ومنة سمأوية - فكما يبصر الإنسان ويسمع فإنه يفكر بطبيعته ويتذكر ويتدبر ويتعقل .

وبذلك امتاز الإنسان على سائر المخلوقات بما أنعم عليه ربه من منطق وبيان . كل هذه الوسائل : هى ما اصطلح على تسميتها بعلم المنطق .

إن المنطق موضوعه الفكر ذلك أن القيمة العلمية للمنطق هى تربية ملكة التفكير الصحيح – أى تربية ملكة النقد وتقدير الأفكار ووزن البراهين والحكم عليها بالصحة أو الخطأ .

وغرضه البحث عن قوانين الفكر العامه فى كل منهج من مناهج البحث العلمى حسب ما تقتضيه طبيعه ذلك المنهج – ويصف الطرق الخاصه التى يجب إتباعها فى كل علم من العلوم لكى يسلم التفكير من الخطأ فى صورته وفى مادته .

فمنذ بدأ الإنسان يفكر ويتساءل عن الوجود ومظاهره كان هذا التفكير دون أن يعرف المنطق أو حتى ينتبه إلى موضوعه – بل كان يعتمد على المعارف الخارجيه والتجارب الشخصية .

حتى صار ما يسمى بعلم المنطق منذ وجدت الفسفه اليونانية – وبدأ ممزوجاً بالنظريات الفلسفيه المختلفه – حتى كان أرسطو طاليس الذى جمع تلك النظريات ورتبها ونظمها وهذبها ودون مسائلها وجعلها علما قائما بنفسه بل ربما زاد عليها أبحاثا أخرى وكون من هذا كله مجموعة من القوانين تعصم مراعاتها الذهن من الخطأ فى الفكر وهى ما عرفت بعلم المنطق – وقد أشار إلى ذلك العلامه أبن خلدون فى المقدمة فقال وتكلم فيه المتقدمون أول ما تكلموا به جملاً جملاً ومفترقاً ولم تهذب طرقه ولم تجمع مسائله وفصوله وجعله أول العلوم يونان أرسطو فهذب

مباحثه ورتب مسائله وفصوله وجعله أول العلوم الحكمية وفاتحتها ولذلك يسمى بالمعلم الأول وكتابه المخصوص بالمنطق يسمى الأورجانون .[١]

وحينما إنتشر الإسلام شرقاً وغرباً واختلط المسلمون بغيرهم عن طريق الفتوحات وجدوا أن أصحاب البلاد المفتوحه ترفع من شأن المنطق والفلسفه حتى ترجم المنطق إلى اللغة العربية - ومنذ ذلك الحين أخذ العلم طريقه باعتباره أحد العلوم المستحدثه فى الملة حتى شغف به بعض أصحاب النفوس من أبناء الأسلام خصوصا الذين ارتبطت معرفتهم بتنظيم التناظر بينهم وبين من خالفهم - وإن أكثر الذين استهوتهم دراسة المنطق فى بادىء الأمر هم أولئك الذين أطلق عليهم فلاسفه الأسلام - وإن الذين أعرضوا عنه فى أول الأمر أيضا - إنما كان هدفهم الحفاظ على الأسلام وعلى مبادىء الأسلام - وكان لسان حالهم يقول : إن كان ما جاء فى هذه العلوم الوافدة خيراً فقد كفينا عنه بالقرآن الكريم وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم وإن كان شرا فقد حفظنا أنفسنا من الوقوع فيه .

وعلى كل الحالين فللمنطق غاية عظمى وهدف أسمى - وهو إدراك الأشياء على وجهها الصحيح والوصول إلى العلم النافع والحق الواضح بغية الدفاع عن العقيدة الإسلاميه السليمة أمام هذه التيارات الوافدة والتى سرعان ما تنهار وتتهافت أمام الحجج العقلية الجامعة لشرائط البرهان - والله يقول الحق وهو يهدى إلى الصراط المستقيم . والله أسأل أن يوفقنا لخدمه ديننا الحنيف وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الفقير إلى عفو ربه الغنى

أحمد محمد عبد العال الجفاوى

---

(١) ابن خلدون المقدمه ص ٤٦٢

لمحة تاريخية عن المنطق وتعريفه ووجه الحاجة إليه

إن من أجل المواهب التى وهبها الله للإنسان الفكر - به فضله على سائر الكائنات لأن التفكير السليم ينير للإنسان طريق الخير ويأخذ بيده إلى الكمال والحضارة الإنسانية التى نشاهدها اليوم أعظم آثار هذا التفكير .

ذلك إن استعمال الإنسان لعقله كالة يفكر بها موجود منذ بدء الخليقة فهو قديم قدم النوع الإنسانى نفسه - فمنذ سكن الإنسان الأرض وتأملاته فيمن حوله أمر مصاحب له أينما حل وأينما إرتحل .

إلا أن هذا التأمل لم يكن مبنياً على قوانين عامة ثابتة ولكنه كان مبنياً على عوامل شخصية أو بيئية محدوده لذلك جاءت نتائجه غير قاطعة ، بل وليست عامة - فما يصوبه واحد يخطئه الأخر ، وما تقربه جماعة ترفضه أخرى لذلك استمر الغموض مصاحباً لما يدور حول الإنسان وظل الأمر محتاجاً إلى من يكشف هذا الغموض بطريقة معترف بها عند جميع الناس أو معظمهم .

لكن الأمر لم يستمر على ما كان عليه من وقوف الإنسان عند تجاربه الخاصة أو تجارب بعض أفراد بيئته ولكنه بمرور الزمن جدت إتصالات بين الأمم فإختلط بعضها ببعض عن طريق الحروب والفتوحات تارة وعن طريق التجارة تارة أخرى ، وبالطبع جرت بين هذه الأمم مجادلات ومناظرات واستعرضت فيها كل أمة ما سبقت إليه غيرها من أساليب الجدل وأخذت الأمم ما استحسنته من هذه الأساليب لتتخذه قانوناً تستعين به عند الحاجة .

من أجل ذلك أتسع الأفق الإنسانى وأصبح فى حل من جموده وفى إنطلاق من حدوده الضيقة وعلى استعداد لئن يتبادل مع غيره الثقافات المختلفة وبذلك أخذ العديد من العلوم ينتقل من أمة إلى أمة ومن وطن إلى وطن مما أتاح الفرصة للباحثين فى البلدان المختلفة لكى يتزود أبناء كل أمة من تراث الأمم الأخرى بما ينفعهم فى بناء حضارتهم وملاحقة غيرهم فى ركب الحياة .

إلا أن هذه العلوم المختلفة المتبادلة لم تكن خالية من الأباطيل والخرافات ، بل أنها كانت تحمل بين طياتها الغث بجانب السمين والحق بجانب الباطل وكان بقاؤها على هذا الحال من غير تمييز بين ما هو حق وما هو باطل شراً مستطيراً لما يترتب عليه من عرقلة ركب الحضارة إعاقة الفكر الإنسانى إلى تحقيقة .

من أجل ذلك كان لابد من البحث عن قوانين يسير أفراد هذا النوع على ضوءها فى البحث ويحتكمون إليها عند الإختلاف ويعصمون بواسطتها من الواقع فى الخطأ فى تفكيرهم وتكون لهم مرشداً إلى الصواب وهادياً إلى الحق .

وتأتى الأمة اليونانية فى مقدمة الأمم التى بحثت عن هذه القوانين العامة فعلى يد أبنائها المشتغلين بالفلسفة ولدت هذه القوانين ونمت وترعرعت فى أحضانهم حتى وصلت إلى ما وصلت إليه من قيمة جعلتها محل إحترام كثيراً من الناس حيث أصبحت علماً واضح المعالم محدد الموضوع جلى الهدف يأخذ بأيدى الباحثين الذين يبثون فكرهم على قواعده إلى طريق الصواب .

وقد أخـذ المنطـق اليونـانى يشـق طريقـه إلـى الوجـود منـذ وجـدت الفلسفة اليونانية حيث كان فى أول ظهوره ممزوجاً بالنظريات الفلسفية إلـى حد كبير . حتى كان أرسطو الذى جمع النظريات المختلفه ورتبها وهذبها وزاد عليها أبحاثاً أخرى يقول العلامه ابن خلدون وتكلم فيه المتقدمون أول ما تكلموا به جملا ومفترقا ، ولم تهذب طرقه ولم تجمع مسائله حتى ظهر فى يونان أرسطو ، فهذب مباحثه ورتب مسائله وفصوله وجعله أول العلوم الحكمية وفاتحتها ولذلك يسمى بالمعلم الأول وكتابه المخصوص بالمنطق يسمى " الأورجانون " ومعنى الكلمه " الآلة أى إنه إلة تعصم الفكر من الخطأ "

وهو يشتمل على ثمانية كتب – أربعة منها فى صورة القياس وأربعـة منهـا فى مادته فكانت لذلك كتب المنطق ثمانية :

الأول : فى الأجناس العالية التى ينتهى إليها تجريد المحسوسات وهى التى ليس فوقها جنس ويسمى كتاب المقولات .

والثانى : فى القضايا التصديقية وأصنافها ويسمى كتاب العباده .

الثالث : فى القياس وصوره إنتاجيه على الأطـلاق ويسمى كتـاب القيـاس وهذا آخر النظر من حيث الصورة .

الرابع : كتاب البرهان وهو النظر فى القياس المنتج .

الخامس : كتاب الجدل وهو القياس المفيد .

السادس : كتاب السفسطة - وهو القياس الذى يفيد خلاف الحق ويغالط به المناظر صاحبه وهو فاسد - وهذا كتب ليعرف به القياس المغالط فيحذر منه .

السابع : كتاب الخطابة وهو القياس المفيد - ترغيب الجمهور وحملهم على المراد منهم وما يجب أن يستعمل فى ذلك المقالات .

الثامن : كتاب الشعر وهو القياس الذى يفيد التمثيل والتشبيه خاصه للأقبال على شئ أو النفرة منه وما يجب أن يستعمل فيه من القضايا التخيلية هذه هى كتب المنطق الثمانية عند المتقدمين ، ثم إن حكماء اليونايين بعد أن تهذبت الصناعه ورتبت ، رأوا أنه لابد من الكلام فى الكليات الخمس المفيدة للتصور - وهى الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض ، فاستدركوا فيها مقالة تختص بها مقدمه بين يدى الفن فصارت تسعا وترجمت كلها فى الملة الإسلاميه .

ثم كتبها وتدأولها فلاسفة الإسلام بالشرح كما فعل الفارابى وابن سينا ثم ابن رشد من فلاسفة الأندلس .

ثم جاء المتأخرون فغيروا اصطلاح المنطق والحقوا بالنظر فى الكليات الخمس ثمرته وهو الكلام فى الحدود والرسوم نقلوها من كتاب البرهان وحذفوا كتاب المقولات لأن نظر المنطقى فيه بالعرض لا بالذات والحقوا فى كتاب العبارة الكلام فى العكس لأنه من توابع الكلام فى القضايا ببعض الوجوه . ثم تكلموا فى القضايا ببعض الوجوه .

ثم تكلموا فى القياس من حيث إنتاجه للمطالب على العموم لا بحسب مادته وحذفوا النظر فيه بحسب الماده وهى الكتب الخمسه : البرهان والجدل والخطابة والشعر والسفسطة [1] وإذا كان أرسطو هو أول من وضع علم المنطق على ما أسلفنا إلا أنا نرى ما أضافه الرواقيون وزينون من الأقيسة الشرطية المتصلة والمنفصلة .

---

(١) أبن خلدون المقدمة صـ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣

علم المنطق فى الأسلام

وحينما إنتشر الأسلام شرقاً وغرباً واختلط المسلمون بغيرهم عن طريق الفتوحات وجد المسلمون أن أصحاب البلاد المفتوحة ترفع من شأن المنطق والفلسفة حتى ترجم المنطق إلى اللغة العربية ويعلل أستاذنا الدكتور محمد نصار أسباب ترجمة المنطق إلى اللغة العربية قائلاً .

يكاد يجمع المؤرخون أن الأسباب الحقيقية لترجمة المنطق تعود إلى ما يأتى :

١- كثرة التناظر والجدل الدينى بين المسلمين من جهة وبين غيرهم من أهل الكتاب من جهة أخرى فقد الجأهم هذا الاشتباك فى الجدل إلى الاطلاع على المنطق اليونانى كى يسترشدوا به فى تنظيم الحجج وترتيب البراهين حتى يجاروا الطرف الآخر ، إذ كان المعروف عنهم أنهم مثقفون بالثقافة الاغريقية وفى مقدمتها المنطق كما لوحظ حسن استخدامهم ولأساليب الجدل والمناظرة .

٢- دخول كثير من عقائد الفرس وأقوالهم الدينية فى الجماعة الاسلامية وقد سلك الفرس فى تأييد عقائدهم مسلك الأقيسة الصناعية المؤسسة على المنطق الأرسطى فحمل ذلك علماء الاسلام على أن يسلكوا نفس طريقهم فى معارضتهم بعد إتقانها ، ولكى يتمكنوا من إجادتها عمدوا إلى المنطق يستخدمون منه حاجاتهم .(١)

---

(١) الدكتور محمد عبد الستار نصار ، المدرسة السلفية صـ١١٢٦ ، الدكتور محمد البهى ، الجانب الألهى صـ١٩٥ – ١٩٦

هذا بالإضافة إلى ما كان عليه بعض الخلفاء العباسيين لاسيما من عنى منهم بالترجمة وحب البعض منهم للجدل والحكمة – وحاجة الجماعة الإسلامية إنذاك الوقت بحكم تطور الحياة العقلية وإنتقالها من مرحلة العزلة إلى مرحلة الإختلاط والتفاعل ورغبتها فى الوقوف على عند الأخرين من الوان الثقافات الآخرى .

وهكذا إنتقل المنطق اليونانى إلى بلاد الإسلام وغيره من العلوم الفلسفية الآخرى إلا أن هذا العمل لم يكن مقبولا لدى جميع المسلمين ولهذا فقد تفأوتت الآراء حول دراسة علم المنطق إلى معارضين ومؤيدين :

الرأى الأول :-

رأى أصحاب هذا القول أن فى دراسة المنطق خطراً على الدين لأنه كان منهجا لحضارة وثنية وكان على رأس أصحاب هذا الرأى الامام الشافعى فقد نقل السيوطى قوله " ما جهل الناس ولا أختلفوا إلا لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطا طاليس "[١]

وأشار الشافعى بذلك إلى ما حدث فى زمن المأمون من القول بخلق القرآن ونفى الرؤية وغير ذلك من البدع وان سببها الجهل بالعربية والبلاغة الموضوعة فيها من المعانى والبيان والبديع الجامع لجميع ذلك قوله لسان العرب الجارى عليه نصوص القرآن والسنة وتخريج مأورد فيها على لسان يونان ومنطق ارسطا طاليس الذى هو فى حيز ولسان العرب فى حيز ولم ينزل القرآن ولا أتت السنة إلا على مصطلح العرب

---

(١) الأمام السيوطى ، صون المنطق والكلام جـ١ صـ٤٨ تحقيق الدكتور على سامى النشار .

ومذاهبهم فى المحاورة والتخاطب والاحتجاج والاستدلال لأعلى مصطلح اليونان ولكل قوم لغة واصطلاح – وقد قال تعالى " وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم "[١]

فمن عدل عن لسان الشرع إلى لسان غيره وخرج الوارد من نصوص الشرع عليه جهل وضل ولم يصب القصد .[٢]

ويعلق أستاذنا الدكتور نصار على هذا الرأى قائلا " ولكن الذى أريد أن أفهمه هو : هل تعلم المنطق فى حد ذاته كان سبباً للجهل والضلال – فى نظر الامام الشافعى – أم أن سبب الجهل والضلال هو ايثار تعلم المنطق على علوم اللغة والدين ؟

الواضح من تعريف الشافعى رضى الله عنه للجهل والضلال هو الثانى – ومعنى هذا أن من رسخت فى نفسه علوم اللغة والدين فلا خشية عليه من تعلم المنطق وهذا يفهم من كلام الشافعي ولا ينبغى توجيه الكلم إلى غير هذا .[٣]

أما أبن تيميه – فقد ساق فى العديد من كتبه النصوص التى تحمل ذمه للفلسفه ومنها المنطق – كما ألف فى هذا الشأن كتبه المسمى " نصيحة أهل الأيمان فى الرد على منطق اليونان " وأحسن فيه القول ما شاء من نقض قواعده قاعدة وبيان فساد أصولها – وهذا الكتاب لخصه الأمام السيوطى فى كتابه الذى سماه " جهد القريحة فى تجريد النصيحة " وبعد فهذه إشارة خفيفة إلى أصحاب هذا الرأى الذى يمثل موقف الرفض لدراسة هذا العلم فإلى وجهة نظر المؤيدى لهذه الدراسة .

---

(١) سورة إبراهيم الأية رقم ٢٤ .

(٢) الإمام السيوطى جـ١ صـ٤٨ .

(٣) الدكتور محمد نصار المدرسة اللغية صـ٢٦١ .

(٣) الدكتور محمد نصار المدر

الرأى الثانى :

لقد ذهب أصحاب هذا القول إلى وجوب دراسه المنطق لأنه قانون العقل الذى لا ينقض وحيث كان كذلك فهو الميزان الذى تزن به العلوم كلها لذا فقد رأى بعض القائمين على أمر الدين الأسلامى من فائدة العلم فى الأشتغال بهذا العلم تعود على الدين نفسه ، إذ أن المنطق يعطى جملة من القوانين التى من شأنها أن تقوم العقل وتسدد التفكير نحو طريق الصواب فيما يمكن أن يغلط فيه الفكر من المعقولات .

ذهب إلى ذلك الفارابى وابن سينا وابن رشد وغيرهم من فلاسفة الإسلام يقول ابن خلدون " ثم تكلموا فيما وضعوه من ذلك كلاماً مستبحراً ونظروا فيه من حيث أنه فن برأسه لا من حيث أنه إله للعلوم - فطال الكلام فيه وأتسع وأول من فعل ذلك الأمام فخر الدين بن الخطيب ومن يعده أفضل الدين الخونجى وعلى كتبه معتمد المشارقه لهذا العهد وله فى هذه الصناعه كتاب " كشف الأسرار " وهو طويل واختصر فيها " الموجز " وهو حسن فى التعليم ثم مختصرا " الجمل " - وهجرت كتب المتقدمين وطرقهم كأن لم تكن وهى ممتلئه من ثمره المنطق وفائدته .

هذا بالإضافه إلى أراء كثير من المؤيدين لدراسه هذا الفن فى العالم الأسلامى بجناحيه المشرق والمغرب - وكيف كان موقفهم من المنطق قائما على إتخاذه منهجا تتنزل إليه جميع الأطراف لأنه يتميز من بدهيات العقل الأساسيه التى هى مشتركه بين جميع الأمم أساسا لمباحثه وقوانينه ، وكيف كان ذلك متفقا مع الفطرة الإنسانية - وكيف بين هؤلاء

وعلى الأخص ابن حزم والغزإلى وابن رشد – أنه لا خوف على العقائد الدينيه من إستعمال المنطق عندمن زكت فطرته واستقام خلقه .

تعريف المنطق ووجه الحاجه إليه :

وجد التفكير بوجود النوع الإنسانى لوجود سببه عنده وهو العقل – إلا أن هذا التفكير قد أختلف باختلاف الزمن وتتابع العصور فهو فى أول مراحله كان بسيطا – ولما كثر الناس واشتبكت المصالح وانتقل الإنسان إلى العمران واحتاج إلى الصناعات جال بنظره فى المحسوسات – وأخذ يجمع المشترك والمتشابه فيما يشاهد لينتفع بما يصل إليه من نتائج وما يستنبط من أحكام .

ولهذا فإن كلمة " منطق " من ناحيه الأشتقاق اللغوى تعود فى أول الأمر إلى الكلام – وهى تدل على الفعل أو الفكر أو البرهان[1] ويفسر صاحب الكشاف كلمة منطق بقوله " المنطق كل ما يصوت به من الفرد والمؤلف المفيد وغير المفيد "[2] .

كما وصف المنطق الآرسطى بالمنطق الصورى – وإن كان هذا الوصف موضع نقاش بين أهل المنطق إلا أن الحقيقة أن المنطق يتعلق بصورة الأفكار العامة دون أن يخص أشياء جزئيه بذاتها – إلا أن الناحية العموميه لهذا العلم هى التى تصبغه بصفة الصورية التى تعد من أهم خصائصه .

---

(١) الدكتور عبد الرحمن بدوى – المنطق الصورى صـ٣ الطبعة الرابعة الكويت .

(٢) الزمخشرى – تفسير الكشاف جـ٣ صـ١٣٦ .

ولهذا فقد عرف المناطقة المنطق بتعريفات متنوعة هذه التعريفات تعود إلى أن المنطق من العلوم العقلية وأنه علم يبحث عن القواعد العامة للتفكير الصحيح والفرق بينه وبين التفكير الخطأ أو هو العلم الذى يبحث فى الهيئه التركيبيه للألفاظ التى تجول فى ذهن الإنسان وتفكيره .

ولهذا فقد عرفه المتقدمون من المناطقة من ناحيه الحد : وقالوا بأنه علم يبحث فيه عن الأعراض الذاتية للمعقولات الثانيه المنطقية على المعقولات الأولى من حيث أنها توصل إلى المجهولات أو يتوقف عليها الأيصال إليها .

وعرفه المتأخرون من المناطقة ، بأنه علم ببحث فى المعلومات التصورية والمعلومات التصديقيه من حيث أنها توصل إلى مجهول تصورى أو مجهول تصديقى أو يتوقف عليها الإيصال .

- عرفه الشبح الرئيس ابن سينا بأنه آلة عاصمه للذهن عن الخطأ فيما نتصوره ونصدق به .

وقال صاحب البصائر النصيرية وصاحب الشمسية : أن المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر .[1]

وعرفه الفيلسوف " جون ستيوارت ميل " بأنه : علم البرهان - أى العلم الذى يبحث عن الأدلة التى توصل إلى المجهول التصديقى .

وعرفه الفيلسوف الألمانى " كانت " أن المنطق مهمته أن يقيم البراهين الدقيقة على القواعد الصورية للفكر كله ، سواء كانت تلك القواعد قبلية أو تجريبيه .

---

(١) الدكتور عوض حجازى ، المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم صـ١٢ - ١٣ - ١٤

وعلى هذا فأنا تشير إلى التعريف الذى يقول : إن المنطق آله قانونيه تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى التفكير .

إن معنى كلمة "آلة" أنها واسطة بين الفاعل ومنفعله فى وصول أثره إليه وذلك مثل " السكين " للجزار فإنها واسطه بين اللحم فى وصول أثر الجزار وهو القطع إليه .

" قانونيه " جمع قانون – وهو قضية كليه يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها – وذلك كما إذا قلت أن القضية الكلية الموجبة تنعكس موجبة جزئية فهذه قضية كلية وطريق تعرف الجزئى منها أن تأتى بجزئى من جزئيتها مثل كل إنسان حيوان ثم نجعل هذا الجزئى موضوعها الصغرى ثم نجعل القضية الكلية كبرى فتنتظم قياس من الشكل الأول ينتج المطلوب فيقول : كل إنسان حيوان موجبة كلية – وكل موجبة كلية تنعكس موجبة جزئية فتكون النتيجة : كل إنسان حيوان تنعكس موجبة جزئية .

" والعصمة " معناها : الحفظ و " المراعاه " الملاحظة – الخطأ " مجانبة الصواب " الفكر " معناه النظر – وهو ملاحظة المعلوم لتحصيل المجهول تصورياً كان أو تصديقياً .

موضوع علم المنطق

إن العلم يقوم بالمهمة التى وصفناها هو علم المنطق – فموضوعه الفكر الإنسانى ولكنه يبحث فى الفكر من ناحية خاصة هى ناحية صحته وفساده ويكون ذلك بالبحث فى القوانين العقيله العامه التى يتبعها العقل الإنسانى فى تفكيره فما كان من التفكير موافقاً لهذه القوانين كان صحيحاً وما كان مخالفا لها كان فاسداً .

فموضوع علم المنطق : المعلومات التصويرية والتصديقية من حيث صحة ايصالها إلى مجهول تصورى أو تصديقى ، وأن الموصول إلى المجهول التصورى هو المعرف أو القول الشارح .

والموصول إلى التصديقى هو الحجة بأنواعها الثلاثة من : القياس ، والاستقراء والتمثيل والذى يتوقف عليه الايصال فى باب التصورات هو الكليات الخمسة والذى يتوقف عليه الايصال إلى المجهول التصديقى هو : القضية وأجزاؤها من الموضوع والمحمول أو المقدم والتإلى وغير ذلك .

فائدة المنطق وقيمته العلميه :

إن الفائدة الكبرى لهذا العلم هى عصمة الذهن عن الخطأ فى الفكر – فهو بالنسبة للجنان – الذهن وذلك كالنحو بالنسبة للسان – فالثانى يعصم اللسان عن الخطأ فى التراكيب العربية والأول يعصم الذهن عن الخطأ فى الأفكار – ولما كان المنطق أساس العلوم جميعها ، بل أساس الحياة كلها .

ذلك أن المنطق كما سبق تعريفه ليس العلم بقوانين الفكر فحسب ، بل هو الصناعة التى فيها تطبق هذه القوانين على جميع أنواع التفكير العلمى منه وغير العلمى .

وإذا كان الناس مختلفون فى أساليب تفكيرهم وأنواع حججهم واستدلالهم فإنهم جميعاً يخضعون لقوانين عقلية عامة تنطبق عليهم جميعاً، ولهم جميعاً غاية واحدة يسعون إلى تحقيقها ، تلك الغاية هى أن يكون تفكيرهم صحيحاً خالياً من التناقض – وهذه هى الغاية التى يصف المنطق الطرق المؤدية إليها ، زد على ذلك أن المنطق اليوم أو بالآخرى ذلك الجزء من المنطق الذى يسمونه منطق العلوم أو مناهج البحث العلمى لا يقف عند حد البحث فى الفكر ومعرفة الصواب منه والخطأ لكى يسلم التفكير ويخلو من التناقض مع نفسه ، بل يعتبر من مهمته أيضاً تطبيق قوانين الفكر العامة فى كل علم من العلوم لكى يسلم التفكير العلمى من الخطأ فى صورته وفى مادته معاً وعلى هذا فوظائف المنطق هى :-

١- يضع القوانين العامة التى يعمل الفكر بمقتضاها .

٢- يبين مواطن الزلل فى التفكير وأنواع الخطأ وأسبابه .

٣- يصف الطرق المؤدية إلى العلم الصحيح فى كل نوع من أنواع العلم، ويناقش الأسس التى تعتمد عليها مناهج العلوم ، وأنواع القوانين التى يصل إليها فإذا روعيت قواعد المنطق سلم التفكير الإنسانى وسلم العلم الإنسان من الخطأ .

كذلك فإن القيمة العلمية لعلم المنطق هى تربية ملكة التفكير الصحيح ، أى تربية ملكة النقد وتقدير الأفكار ووزن الىراه والحكم عليها بالكمال أو النقص ، بالصحة أو الخطأ .

ونقول كما قال أستاذ الدكتورعوض حجازى : ولنترك هذا الفيلسوف الكبير الشيخ الرئيس " ابن سينا " يبين فوائد علم المنطق فى هذا النص الذى ننقله من كتابة " النجاة " لنعرف مقدار الفائدة التى أدركها العلماء للمنطق من قديم الزمان يقول " ابن سينا " : فالمنطق هو الصناعة النظرية التى تعرف أنه من الصور والمواد يكون الحد الصحيح ، الذى يسمى بالحقيقة حداً والقياس الصحيح الذى يسمى بالحقيقة برهاناً وتعرف : أنه عن أى الصور والمواد يتكون الحد الإقناعى الذى يسمى رسماً ، وعن أى الصور والمواد يكون القياس الإقناعى الذى يسمى ما قوى منه وأوقع تصديقاً شبيها باليقين جدلياً ، وما ضعف منه وأوقع ظناً غالباً خطابياً وتعرف أنه عن أى صورة ومادة يكون الحد الفاسد ، وعن أى صورة ومادة يكون القياس الفاسد الذى يسمى مغالطيا وسوفسطائياً .. فهذه صناعة المنطق ونسبتها إلى الروية نسبة النحو إلى الكلام والعروض إلى الشعر ، لكن الفطرة السليمة والذوق السليم ربما أغنيا عن تعلم النحو والعروض وليس شىء من الفكر الإنسانية بمستغن فى استعمال الرويه عن التقدم باعداد هذه الالة إلا أن يكون إنساناً مؤيداً من عند الله تعالى[١].

---

(١) الدكتور عوض حجازى المرشد السليم صـ٢٠ ، النجاة لأبن سينا قسم المنطق صـ٥ .

القسم الأول : المنطق الصورى

لقد إعتاد المناطقة منذ عهد أرسطو أن يقسموا المباحث المنطقية إلى ثلاثة أقسام :

الأول : مبحث التصورات ويدرسون فيه الالفاظ ودلالتها وأنواعها ثم التعريف وأنواعه .

الثانى : مبحث التصورات ويدرسون فيه القضايا وأنواعها وأحكامها

الثالث : مبحث الاستدلال ويدرسون فيه الحجج وأنواع الحجج .

الفكر واللغة :-

ولما كانت عناية المنطق بالمعانى والمفاهيم فى المقام الأول وتأتى عنايته بالالفاظ فى المقام الثانى حتى أن المناطقة أدخلوا مباحث الالفاظ فى المنطق وعدوها جزء لايتجزأ من هذا العلم - فقد أدرك المناطقة من قديم الزمان شدة الاتصال بين الفكر واللغة أو بين المباحث العقلية والمباحث اللغوية فإن اللغة هى الوسيلة التى تعبر بها عن أفكارنا وهى واسطة التفاهم بيننا وواسطة نقل الافكار من شخص إلى آخر .

فلا غرابة أن يعنى المناطقة بدراسة الالفاظ التى هى أداة التعبير عن الافكار والمناطقة إذ يدرسون الألفاظ إنما يدرسونها من حيث دلالتها على الفكر لا من آية ناحية من النواحى الآخرى التى تبحثها علوم اللغة العربية .

فالمنطق لا يتطلب الدقة والوضوح فى التفكير فحسب بل يتطلب الدقة فى استعمال الالفاظ والتراكيب اللغوية التى هى أداة التعبير عن التفكير لأنه لايمكن ضبط قوانين الفكر ولاتطبيق هذه القوانين لمعرفة

الصحيح والفاسد من الفكر إلا بعد دراسة الأساليب اللغوية الخاصة التى تعبر بها عن أفكارنا ذلك أن اللغة العربية فيها الدقة والغموض - فلابد للمنطقى من معرفة هذا بعض الشىء حتى على الأقل فى الالفاظ التى تدخل فى تراكيب الكلام المنطقى مثل كلمة : " كل " " وبعض " (ومثل) (وليس كل) (وليس بعض) ومثل (أما) و (إذ) وغير ذلك .

ثم أن علم المنطق فوق ذلك يعنى بدراسة الالفاظ وانواعها وبين المفرد منها والمركب وأنواع التراكيب ، وما يصلح من الألفاظ أن يكون حداً منطقياً وما لا يصلح .

وعلى هذا فالمنطق يعنى أولا بالفكر وثانياً بالألفاظ من حيث دلالتها على الفكر .

التصور

إن التصور هو ادراك صورة الشىء من غير حكم عليها بالنفى أو الاثبات فيشمل هذا التعريف تصور المفرد مثل : أحمد ، كتاب ، قلم ، ويشمل المركب الانشائى مثل : اغلق النافذة ، لاتلعب ، ليتنى كنت معكم. ويشمل المركب الاضافى مثل : خادم المنزل ، باب الدار - والمركب التوصيفى مثل حيوان صاهل .

ويشمل المركب الخبرى الذى يشتمل على شك صاحبة أو توهمه مثل قول القائل " غلام أحمد القاديانى ، على سبيل الشك أو الوهم والذى أعطانا هذا التصور لهذه الأمثله - أدوات التفكير التى هى وسيلة التغيير عما يدور فى أذهاننا لأنه لا إنتقال لفكر إلا باللغة .

فالتصور إذن : أدرك حقيقة الشئ فى الذهن غير معترف لحكم إيجابى أو سلبى ، وإن اقترن حكم دل على إثبات أو نفى فهو التصديق .

وإذا كان الهدف من المنطق هو صحة الفكر أو عدم صحته أو هو التوصل إلى المجهولات التصورية والتصديقية فمباحث المنطق تصورات وتصديقات ولكل منهما مبادئ ومقاصد فمبادىء التصورات الدلالة والكليات الخمس ومقاصدها - ومبادئ التصديقات القضايا وأحكامها ومقاصدها .

الدلالة وأقسامها :-

الدلالة : مصدر سماعى - وهى لغة تطلق على الهداية يقال دله على الشئ إذا هداه إليه .

واصطلاحاً تطلق بالإشتراك على معنيين :

الأول : فهم أمر من أمر - الأمر الأول المدلول والثانى الدال - كفهم الحيوان الناطق من لفظ انسان .

الثانى : أو هى كون الشئ بحاله وصفة يلزم من إدراكه إدراك شئ آخر - والشئ الأول هو الدال والشئ الثانى هو المدلول .

وذلك مثل لفظ " أبو الهول " فإن هذا اللفظ يدل على التمثال المكون من جسم أسد ورأس إنسان .

أقسام الدلالة :-

تنقسم الدلالة إلى لفظية وغير لفظية - وكل منهما ينقسم إلى ثلاثة أقسام فالدلالة اللفظية تنقسم إلى :

١- دلالة لفظية وضعية كدلاله لفظ الأسد على الرجل الشجاع .

٢- دلالة لفظية طبيعية أو عادية كدلالة الأنين على الوجع .

٣- دلالة لفظية عقلية كدلالة لفظ السقف على الجدران التى تحمله .

والدلالة غير اللفظية تنقسم إلى هذه الثلاثة أيضا :

١- دلالة وضعية غير لفظية كدلالة الاشارات على معانيها الوضعية مثل دلالة الاشارة باليد على معنى تعالى أو اذهب .

٢- دلالة طبيعية أو عادية غير لفظية كدلالة الحمرة على الخجل والمطر على الانبات .

٣- دلالة عقلية غير لفظية كدلالة الثر على المؤثر وتغير العالم على حدوثه .

فهذه ستة أقسام إلا أن المعتبر عند المناطقة من هذه الأقسام الستة هو الدلالة اللفظية الوضعية للأسباب الأتيه .

أولاً : لإنضباطها بخلاف الطبيعية والعقلية بقسميها " لفظية وغير لفظية " لأن الطبيعية بقسميها لا تنضبط لإختلاف الطبائع والعقلية كذلك بقسميها لا تنضبط لتفاوت العقول .

ثانياً : لعموم نفعها في جميع الأوقات وشمول فائدتها لكل الأشخاص بخلاف الدلالة غير اللفظية الوضعية فإنها وإن إنضبطت بالوضع لاتعم بها الفائدة في جميع الأوقات ، إذ هي لا تفيد في الكلام ولاتشمل جميع الأشخاص إذ لاتفيد الأعمى مثلاً .

ثالثاً : أن البحث عن الالفاظ انما هو من حيث دلالتها على معانيها الوضعية فلذا إحتاج إليها دون غيرها من الأقسام .

ولهذا كانت الدلالة اللفظية الوضعية هي أهم هذه الأقسام ولذلك سوف تقصر الحديث عنها :

الدلالة اللفظية الوضعية

الدلالة اللفظية الوضعية : هو كون اللفظ بحالة بحيث يلزم من العلم به العلم بالمعنى والمقصود من الحالة الهيئة والصفة والمراد بها هنا خصوص الوضع ويراد به : الوضع اللفظي بخصوصه ، والوضع اللفظي : هو أن يكون اللفظ بإذاء المعنى ليدل عليه ، بحيث يلزم من العلم به العلم بالمعنى وذلك مثل دلالة لفظ " العنب " على الفاكهه المعروفة - ولفظ "فرس" على الحيوان المعروف .

أقسام الدلالة اللفظية الوضعية :-

تنقسم هذه الدلالة إلى ثلاثة أقسام :

أولاً : مطابقية : وهى دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع لـه اللفظ وذلك مثـل دلالـة لفظ الفرس علـى الحيـوان الصـاهل ودلالة لفظ إنسان على الحيوان الناطق .

وسميت هذه الدلالة مطابقية وذلك لتطابق اللفظ والمعنى أى توافقهمـا فيهـا أو تطابق الوضع والفهم لأن مايفهم من اللفظ هو عين ما وضع له .

ثانياً : تضمنية : وهى دلالة اللفظ على جزء ما وضع له فى ضمن كـل المعنـى كدلالـة لفظ الفرس علـى الحيـوان وحـده أو الصاهل وحده ودلالة لفظ البيت على السقف وحدة أو الجدار وحده . وغير ذلك .

وسميت هذه الدلالة تضمنية لأنها فهم الجزء فى ضمن الكل والجزء داخـل فى ضمن الكل قسمت تضمنية .

ثالثاً : التزامية : وهى دلالة اللفظ على الخـارج عن معنـاه الـلازم لـه كدلالة لفظ أثنين على الزوجية ، والإنسان علـى قبـول العلم .

ويشترط فى اللازم أن يكون لازماً ذهنياً بينـاً بـالمعنى الأخـص ، وحصـر الدلالة اللفظية الوضعية فـى هـذه الثـلاث عقلـى - لأن اللفـظ إن دل علـى تمام المعنى فمطابق ، وعلى الجزء فتضمنت ، وعلى الخارج فألتزام -

تقسيم اللازم :-

للمناطقة فى تقسيم اللازم طريقتان :

الأولى : أنه ينقسم إلى :

١- لازم فى الذهن فقط كلزوم البصر للعمى - عما من شأنه أن يكون بصيراً ، فإن البصر لازم للعمى ذهناً مع التنافى بينهما فى الخارج وكلزوم السكون للحركة - وعلى هذا فاللزوم معناه : إمتناع الإنفكاك عقلاً كلزوم الفردية للثلاثة أو عرفاً كلزوم النبت للغيث .

٢- لازم فى الذهن والخارج - كلزوم الزوجية للأربعة والفردية للثلاثة فإن الزوجية للأربعة والفردية للثلاثة لازمان ذهناً وخارجاً - فلا توجد أربعة دون زوجية ، ولا ثلاثة دون فردية فى الذهن والخارج .

٣- لازم فى الخارج فقط - كلزوم السواد للغراب والبياض للثلج - فإن السواد والبياض لازمان فى الخارج فقط أما فى الذهن فلا يلزمان لأن الذهن قد يجوز وجود غراب أبيض كما يجوز وجود ثلج أحمر.

الثانية : بعض اللوازم يكون بيناً واضحاً - كلزوم الزوجية للأربعة وبعضها يكون خفياً كلزوم الحدوث للعالم ولهذا قسم المناطقة اللزوم بهذا الإعتبار إلى :

١- اللزوم البين - وهو الذى لايحتاج فى اثبات لزومه لغيره إلى دليل كلزوم الشجاعة للأسد والفردية للثلاثة - فإن لزوم هذين لملزوميهما لايفتقر إلى دليل .

وينقسم اللازم البين إلى بين بالمعنى الأخص وهو ما يكفى فيه تصور الملزوم فقط للجزم بالزوم بينه وبين اللازم كالزوجية للأربعة .

وبين بالمعنى الأعم – وهو ما لابد فيه من تصور الملزوم واللازم حتى نجزم باللزوم بينهما – كمغايرة الإنسان للفرس ، فإن العقل لايجزم باللزوم بين الإنسان ومغايرته للفرس إلا إذا تصور الملزوم واللازم

٢- **اللزوم غير البين :** وهو الذى يحتاج فى إثبات لزومه لغيره إلى دليل – كلزوم الحدوث للعالم ، فإننا لانجزم بهذا اللزوم إلا بالدليل فتقول : العالم متغير وكل متغير حادث .

والمهم عند المناطقة من دلالة الإلتزام هو اللزوم الذهنى البين بالمعنى الأخص سواء أكان لازماً ذهناً فقط أو ذهناً وخارجاً لأنه المطرد بخلاف غيره .

تلازم الدلالات :-

عرفنا فيما سبق معنى دلالة المطابقة والتضمن والإلتزام – وعلى ذلك نستطيع أن تقول إن دلالة المطابقة لا تستلزم دلالة التضمن لجواز أن يكون المعنى بسيطاً لا جزء له كالجوهر الفرد .

كما أنها لا تستلزم أيضاً دلالة الإلتزام لجواز ألا يكون للفظ لازم له ذهنى بين بالمعنى الأخص – كالنقطة خلافا للأمام الرازى حيث قال : إن لكل ماهية لازماً أقله كونها غير ماعداها – ورد عليه بأن ما قاله لازم بين بالمعنى الأعم والمناطقة يشترطون فى اللازم أن يكون بينا بالمعنى الخص خلافا للأمام الرازى ولكثير من المتأخرين ، فإنهم أكتفوا باللازم البين بالمعنى الأعم .

وأما دلالة التضمن والالتزام فإنهما يستلزمان المطابقة ضرورة أن كلا منهما تابع لها والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع فإذا ما وجدنا لزم وجود المطابقة .

ولا يلزم من وجود دلالة التضمن وجود دلالة الألتزام ، لجواز أن يكون المعنى مركباً وليس له لازم ذهنى بين بالمعنى الأخص ، كما لا يلزم من مجود الإلتزامية وجود التضمنية لجواز أن يكون المعنى بسيطاً وله لازم ذهنى بين بالمعنى الأخص .

الألفاظ وأقسامها

إن المنطقى يستطيع أن يكتسب لنفسه المجهولات التصورية والتصديقية بواسطة المعلومات التصورية المناسبة لهما بواسطة تعقل المعانى مجردة عن الألفاظ وإن كان ذلك عسيراً – إلا أن إفادته ذلك لغيره واستفادتة فلا يكون إلا بإظهار ما فى النفس بما يدل علية من اللفظ لتتأتى الإفادة والأستفادة فاحتيج من الدلالة على المعانى إلى الألفاظ الدالة عليها – ولهذا كان لابد للمنطقى أن يدرس الألفاظ وأقسامها وبيان المفرد منها والمركب وأنواع التركيب – وما يصلح من الألفاظ أن يكون حداً منطقياً وما لا يصلح وغير ذلك .

ولهذا فأنا نستطيع أن نقول أن اللفظ المستعمل ينقسم إلى مركب ومفرد .

أولاً : المركب : هو ما يدل جزؤه على جزء معناه المقصود دلالة مقصودة مثل : الله قادر – محمد كريم ، غلام زيد.

" محترزات التعريف "

١- " ما يدل جزؤة " يخرج به ما لا جزء له أصلا كباء الجر ولامه وهمزة الأستفهام وواو العطف ، وغير ذلك .

٢- " وما له جزء لا يدل " كالميم من محمد والعين من على ، والفاء من فهم .

٣- " على جزء معناه المقصود " يخرج به ماله جزء يدل على جزء معناه غير المقصود كعبد المقصود وعبد الستار – فكل واحد منهما علما على شخص معين فإن عبد المقصود على سبيل المثال لفظ مؤلف من كلمتين هما "عبد" و "المقصود" ولكل كلمة منهما معنى وليس هو

المعنى المقصود من اللفظ بعد أن صار علما - فإن المعنى بعد التركيب دل على ذلك الشخص المعين المسمى بـ " عبد المقصود " من غير ملاحظة لما كان يدل عليه كل جزء على حده قبل أن يكون علما .

٤- " دلالة مقصودة " يخرج به ماله جزء يدل على جزء معناه المقصود لكن الدلالة ليست مقصودة " كحيوان ناطق " علما على أنسان - فإنه حينئذ يكون مفردا لأن اللفظ وإن كان له جزء هو " حيوان " و "ناطق" ولجزئه معنى هو جزء معنى الشخص المعين ولكن دلالة " حيوان " الذى هو جزء المعنى المقصود ليست مقصودة .

ومتى خرجت هذه الأمور الأربعة بتعريف المركب دخلت فى تعريف المفرد لأن اللفظ المستعمل إما مركب وإما مفرد ، وإذا لم تكن هذه الأربعة من قبيل المركب كانت من قبيل المفرد على ما يأتى بيانة إن شاء الله.

أقسام المركب

ينقسم اللفظ إلى قسمين :-

أولاً: المركب التام : وهو الذى يفيد المخاطب فائدة يحسن السكوت علية / مثل " على قائم " " الشمس منبع الحرارة " ذاكر دروسك " ولا تلعب " والمركب التام ينقسم إلى :-

أ- خبر : وهو الذى يحتمل الصدق والكذب لذاته مثل قام على ، ومحمد مجتهد فقد يكون مطابقا للواقع فيكون الحكم صادقا ويحتمل أنه غير مطابق للواقع فيكون الحكم كاذبا.

ب- انشاء - وهو ما لا يحتمل الصدق والكذب - وهو قسمان : طلبى وغير طلبى فالطلبى هو الأمر والنهى ، والدعاء ، والأستفهام ، والألتماس مثل : أفهم ما تقرأ ، لا تهرب ، هل سافرت إلى القاهرة ؟

وغير الطلبى : هو التمنى : والترجى ، والنداء ، والقسم مثل : ليتنى كنت معكم فأفوز - يأيها الناس أعبدوا ربكم ، لعمرك قسمى.

ثانياً : المركب الناقص : وهو ما لا يحسن السكوت عليه ، لأنه لم يفد المخاطب فائدة تامة وينقسم أيضا إلى قسمين :-

أ- **مركب تقيدى** : وهو ما كان الجزء الثانى فيه قيدا للأول وذلك بأن يكون وصفا له مثل البيت الجميل ، فإن الجمال صفة للبيت - ويسمى تقيدى توصيفى أو مضافا إليه مثل شجرة العنب - وسمى تقييدى إضافى لأن الثانى مضافاً إليه .

ب- مركب غير تقيدى : وهو ما كان الجزء الثانى فيه غير قيد - أو المركب من أسم وأداة " حرف " - مثل : على المكتب أو كلمة وأداة مثل ذهب إلى هذا والذى يعنى المناطقة من هذه الأقسام :

١- المركب الخبرى التام : لأنه الموصل إلى التصديق.

٢- المركب الناقص التقيدى : لأنه الموصل إلى التطور.

ثانياً : المفرد : وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة مثل لفظ : قلم - مسطرة ، عبد الله علما لشخص معين ، فإن أى واحد من هذه الألفاظ لا يدل جزؤه على جزء معناه الموضوع له .

أقسام اللفظ المفرد باعتبار ذاتة :-

ينقسم اللفظ المفرد باعتبار ذاته إلى ثلاثة أقسام :

أ- **الأسم** : وهو اللفظ الذى يصح أن يخبر بـه وعنـه ولا يـدل بهيئتـه وصيغته على زمان مثل " أحمد - على - إبراهيم " ويخبر عنه فى مثل أحمد عالم ، ويخبر به فى مثل ، العالم أحمد.

ب- **الكلمة** : وهى اللفظ الذى يصح أن يخبر به فقط وتدل بصيغتهـا علـى الزمان مثل : يذاكر ، يتناقش - فالكلمة يصـح أن يخبر بهـا فتقول أحمد ، يذاكر ، ويتنـاقش الطـلاب فـى موضـوع علـم المنطـق - الملاحظ فـى هذيـن المثـالين أن الكلمـة هنـا قـد أخبرت بالفعل وحكمت به على الأسم.

جـ- **الأداة** : وهى لفظ لا يصح أن يخبر به وحدة ولا عنه مثل " فى " و " لا " وهى عند المناطقة قسمان : زمانية مثـل كـان وأخواتهـا وغير زمانية مثل " هو " و " لا " فى مثـل قولهـم محمـد هـو قائم .

أقسم الفرد باعتبار مفهومه :

ينقسم الفرد باعتبار مفهومه إلى :

١- **كلى** : وهوالذى لا يمنع نفس تصـوره مـن صدقـه علـى كثـيرين مثـل إنسان وأسد ومعدن - فتصور معانى هذه الألفاظ لا يمنع من صدقها علـى كثيرين إذ الإنسان مثلا معناه الحيوان الناطق - وهذا المعنـى يشـترك فيـه كثيرون وهم بنو الإنسان.

٢- **وجزئى** : وهو ما يمنع نفس تصور معناه من صدقه على كثيرين ، مثل محمد - القلم - هذه البرتقالة - فإن شارك محمدا غيره فى إسمه فذلك إشتراك لفظى عرض له من تعدد الوضع فلا عبرة به ، لأن المهم هو الأشتراك المعنوى لا الأشتراك اللفظى ولذلك نجد أن المناطقة يقسمون الشركة إلى لفظية ومعنوية - ويريدون بالأولى المشترك اللفظى وبالثانية المشترك المعنوى " الكلى " - وخرج نحو زيد المشترك فيه بنوة بإعتبار أبوته لهم لأن الأشتراك ليس فى مدلول.

وقلنا فى تعريف الكلى والجزئى " نفس تصوره" للتنبيه على أن المعتبر فى إفادة الشركة أو عدمها نفس التصور " ولا عبرة فى الخارج ".

وقدمنا الكلى على الجزئى ، لأنه المقصود بالذات إذ هو مادة الحدود والبراهين والمطالب غالبا بخلاف الجزئى - كما أن مفهوم الكلى وجودى ومفهوم الجزئى عدمى وسلب شىء لا يعقل إلا بعد وجوده.

أقسام الكلى بإعتبار وجود أفراده فى الخارج

قسم المتقدمون من المناطقة الكلى باعتبار وجود أفراده فى الخارج إلى :-

١- كلى لم يوجد من أفراده شىء.

٢- كلى وجد له فرد واحد.

٣- كلى وجد له أفراد.

وعند المتأخرين ينقسم إلى ستة أقسام :

١- ما يستحيل وجود أفراد من أفراده فى الخارج وذلك كالجمع بين النقيضين وأرتفاعهما - وذلك كالصعود والنزول والحركة والسكون وشريك البارى سبحانه وتعالى.

٢- ما يمكن وجود أفراد له فى الخارج ولكنها لم توجد مثل بحر من زئبق وجبل من ياقوت.

٣- ما وجد من أفراده فرد واحد فقط مع امكان وجود غيره وذلك كاشمس والقمر - فالموجود منهما واحد والعقل يجوز أن يخلق الله منهما الكثير.

٤- ما وجد منه فرد واحد مع استحالة وجود غيره معه مثل واجب الوجود والخالق .

٥- ما وجد من أفراده الكثير مع التناهى كالإنسان والنبات والجماد.

٦- ما وجد منه الكثير مع عدم التناهى مثل نعم الله تعالى ومعلوماته وكمالاته .

أقسام الكلى باعتبار نسبته إلى الماهية

ينقسم الكلى باعتبار دخوله فى ماهية ما تحته من الجزئيات وعدم دخوله فيها إلى :

أولاً : الذاتى : هو الكلى الذى لا يكون خارجا عن ماهية ما تحته من الأفراد ، بأن كان جزءا لها مثل : الحيوان أو الناطق بالنسبه للأنسان ، أو كان تمام الماهية كالإنسان بالنسبة لأفراده فإنه تمام ماهية أفراده المندرجه تحته.

ثانياً : العرضى : هو الكلى الخارج عن ماهية ما تحته من الأفراد سواء كان خاصا بها كالضاحك بالنسبة لأفراد الإنسان " أو غير خاص بها كالماشى والمتنفس بالنسبة للأنسان أيضا.

الفرق بين الذاتى والعرضى

لقد ميز المناطقة بين الذاتى والعرضى بأمور هى : -

أولاً : الذاتى : هو الذى لا يمكن فهم الذات بدونه مثل الحيوان بالنسبة للأنسان – والمعدن بالنسبة للمذهب ، إذ يتوقف فهمها على فهم ذاتياتهما المذكوره ولا يتوقف فهمها على عرضيهما كالماشى بالنسبة للأنسان إذ هو خارج عن معناه – وقبول الطرق بالنسبة للذهب إذ هو خارج عن معناه كذلك.

ثانياً : الذاتى لا يعلل : والعرضى يعلل ، أى أن الذاتى لا يثبت لما هو ذاتى له بعلة – فلا يقال لم كان الإنسان حيوانا أو ناطقا ؟ لأن الإنسان هو كذلك – وكذلك لا يقال فى السواد لم كان لونا ؟ وأما العرضى فيعلل : فيقال فيه لم كان الإنسان ضاحكا ؟ لأن الضحك معلول بالتعجب.

ثالثاً : الذاتى : هو الذى لا تبقى الذات مع توهم رفعه – بخلاف العرضى : إذ لا يوجد الإنسان مع فقد الحيوانيه أو الناطقية الذاتيتين ويوجد مع فقد التدخين أو الكتابة.

الفرق بين العرض والعرضى

علمنا فيما مضى الفرق بين الذاتى والعرضى ونفرق هنا بين العرض والعرضى والفروق بينهما هى -

١- **العرضى** : هو الكلى الخارج عن حقيقة الشىء المحمول عليه مثل الماشى والضاحك بالنسبة للأنسان - أما العرض - فهو الشىء القائم بالموضوع مثل البياض بالنسبة للشىء الأبيض.

٢- **العرضى** : يصح أن يكون محمولا على غيرة فى قضية بخلاف العرضى فإنه لا يحمل ولذا يقال : محمد أبيض - ولا يقال محمد بياض - ويقال محمد كاتب ولا يقال محمد كتب .

٣- **العرض** : هو مبدأ العرض وأصل أشتقاقه فالمتنفس عرضى والتنفس عرض.

الكليات الخمس

لقد جعل المناطقة الكلى مناط أبحاثهم لأن غرضهم هو المعلومات التصوريةوالتصديقية من حيث صحة أيصالها إلى مجهول تصورى أو تصديقى - وهذه المعلومات لا تختص بالجزئيات بل لا يبحث عنها فى العلوم لتغيرها وعدم إنضباطها وأنما تختص بالكليات فوجه المناطقة أبحاثهم إلى الكليات - وهى ألفاظ عامة يحتاج إليها فى التعريفات أو تقع محمولات فى القضايا - وهى خمسة ١- الجنس ٢- النوع ٣- فصل ٤- الخاصة ٥- العرض العام.

وجه أنحصارها فى هذه الخمسة: ـ

ووجه الحصر فى هذه الخمسة : أن المحمول على الشىء أما أن يكون ذاتيا للشىء أو عرضيا له – والذاتى أما أن يكون جزءا من ماهية ما تحته من الأفراد أو يكون تمام الماهية – فإن كان تمام – فهو النوع – وإن كان جزءاً فإما أن يكون تمام المشترك بينها وبين غيرها أولاً فإن كان تمام المشترك فهو الجنس كالحيوان فإنه تمام المشترك بين لإنسان والفرس وإن لم يكن تمام المشترك بين الماهية وبين غيرها بل كان هو المميز لها عن غيرها مما شاركها فى جنسها فهو الفصل – وإن كان المحمول عرضياً – فإما أن يكون خاصا بالماهية دون سواها سواها فهو الخاصة – وإما أن يكون شاملا لها ولغيرها فهو العرض العام فانحصرت الكليات فى الخمس.

السؤال المعتبر عند المناطقة وصيغته.

قبل أن نبين الكليات الخمس يحسن بنا أن نبين الصيغة المعتبرة عند المنطقيين وهذه الصيغة كما يقول المناطقة تكون بشيئين هما " ما "و" أى " فأما " ما " فيسأل بها عن الحقيقة – وأما " أى " فيسأل بها عن المميز – سواء كان هذا المميز ذاتيا أو عرضيا – ولهذا ينحصر السؤال ' بما ".فى أربعة مواضع:

١- **يسأل بها عن واحد كلى مثل** : ما الإنسان – والجواب يكون بالتعريف بالحد فيقال : حيوان ناطق .

٢- يسأل بها عن واحد جزئى مثل ما بكر وجوابه يكون بالنوع فيقال ' انسان " لأن النوع تمام الحقيقة .

٣- يسأل بها عن كثير متماثل الحقيقة النوعية مثل - مـا محمد وإبراهيم وعلى وجوابه بالنوع أيضا فيقال : إنسان .

٤- يسأل عن متعدد مختلف الحقيقة النوعية مثل : مـا الإنسـان والفرس والجمل - والجواب يكون بالجنس فيقال : حيوان .

وينحصر السؤال " بأى " فى موضعين هما :

١- يسأل بها عن المميز فى الذات فيقال : أى شئ يميز الإنسان فـى ذاتـه - والجواب بالفصل فيقال : ناطق .

٢- يسأل بها عن ما يميز الشئ فى عرضه فيقال : أى شئ يميز الإنســان فى عرضه والجواب يكون بالخاصة فيقال : ضاحك أو متدين .

أما غير ذلك من الصيغ مثل : كيف ، ومتى ، وكم ، وأين ، - فغير معتبرة عند المناطقة .

وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نعرف كلاً من الكليات الخمس فنقول :

أولاً : الجنس :

هو الكلى المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فى جواب ما هو : وذاك مثل " بناء " الذى يقال على المدرسة ، البيت ، المتحف ، القصـر - وغيرها - ومثل " حيوان " الذى يقال على الإنسان ، والفرس ، والغزال وغيرها - والجنس جزء الماهية .

شرح التعريف

" فكلى " جنس فى التعريـف يشمل جميع الكليات " ومقول علـى كثيرين " - شرح للفظ كلى - " ومختلفين بالحقيقة " فصـل أول خـرج بـه النوع لأنه مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة ' وفى جواب ما هو ' فصل

ثانى خرج به الفصل والخاصه والعرض العام - لأن الفصل والخاصة يقالان فى جواب أى شىء هو فى ذلته أو فى عرضه والعرض العام لا يقال فى الجواب أصلا وقد عرفه علماء المنطق المحدثون : بأنه الكلى الصادق على أفراد حقائق مختلفة وهو جزء الماهية المشترك بينها وبين غيرها - أو قالوا : هو كلى يندرج تحته كليات أخص منه كالشكل المستوى فهو صادق على أفراد المثلث والشكل الرباعى وكثير الأضلاع.

أقسامة :

وينقسم الجنس كما عند المناطقة القدماء إلى :-

أولا : جنس قريب أو سافل : وهو ما لا جنس تحته وفوقه أجناس كالحيوان بالنسبة للفرس والإنسان مثلا ، فإنه لا جنس تحته بل تحته أنواع هى الإنسان والفرس والجمل والغزال - وفوقه أجناس هى الناس والجوهر والجسم.

ثانيا : جنس متوسط : وهو ما كان فوقه جنس وتحته جنس - مثل النامى فإن فوقه جسما وتحته حيوانا .

ثالثا : جنس بعيد أو عال : وهو ما لا جنس فوقه وتحته أجناس - كالجوهر على القول بجنسيته فإنه لا جنس فوقه وتحته الأجناس كالجسم والنامى والحيوان .

وتسمى هذه الأقسام مراتب الجنس - فالجنس أما بعيد بمرتبة كالنامى أو بمرتبتين كالجسم أو ثلاث كالجوهر.

وهناك قسم رابع للجنس يقال له الجنس المنفرد - وهو ما اندرج تحته أنواع حقيقية ولم يندرج تحت جنس له مثال متفق عليه وقد مثل الفلاسفة بالعقل .

ثانيا : النوع

هو الكلى المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة فى جواب ما هو وذلك مثل " انسان " فإنه يقال على محمد وخالد وبكر وغيرها من أفراده والنوع هو تمام الماهية.

شرح التعريف

" فكلى " جنس فى التعريف لأنه يشمل جميع الكليات ومقول على كثيرين شرح للفظ كلى و " متفقين بالحقيقة " فصل أول خرج به الجنس والعرض العلم لأنهما كليان يصدقان على كثيرين مختلفين بالحقيقة كالحيوان والماشى وبعضهم يقول " فى جواب " قيد يخرج العرض العام لأنه لا يقال فى الجواب أصلا - وإضافة فى جواب إلى ما هو - فصل آخر يخرج الفصل والخاصة لأنهما يقالان فى جواب أى شىء هو فى ذاته أو عرضه.

هذا وقد عرفه المناطقة المحدثون بأنه كلى يدخل تحته كلى آخر أكثر منه فى الماصدقات - وهو الجنس - ويصدق على أفراد متفقة فى الحقيقة وذلك كأنسان - فهو نوع كلى يدخل تحت كلى آخر أعم منه وهو حيوان ويحكم به على أفراد متفقة فى الحقيقة - وهو جزئياته كابراهيم وأحمد وموسى ومحمد وغيرها من جزئيات الإنسان وهو تمام ماهيتها.

وذلك مثل تفاح نوع جنسه فاكهه – وجزئياته – تفاح أمريكى ولبنانى – أو أصفر وأحمر مثلاً .

والملاحظ أن تعريف المتأخرين لا يخرج عن تعريف المتقدمين بل تعريف المتقدمين أضبط وأخصر.

أقسام النوع

والنوع قسمان : حقيقى وإضافى

فالحقيقى وهو ما سبق تعريفه : بأنه الكلى المقول على كثيرين متفقين فى الحقيقة فى جواب ماهو.

وسمى هذا القسم بالنوع الحقيقى – لأن ما تحته أفراد حقائقها واحدة لا تختلف إلا بالعوارض مثل المثلث – فأفراده – المتساوى الساقين – والأضلاع والمختلف – والفرس – فأفراده – الحيوانات الصاهله – والإنسان فأفراده زيد ، وبكر ، وعلى – فكل من هذه الثلاث أنواع حقيقية لأفراد حقائقها متفقة لا تختلف إلا بالعوارض التى لا تأثير لها فى الماهية .

النوع الأضافى : هو الكلى المقول على كثيرين المندرج تحت جنس وتلاحظ فى التعريفين أن فى آخر كل منهما قيدا يخالف ما فى الآخر .

فقيد النوع الحقيقى بمتفقين فى الحقيقة فيكون أخص بهذا القيد من النوع الإضافى حيث لم يقيد به وأعم من الأضافى لعدم تقييده بالإندراج الذى أعتبر فهو إذا أخص من الإضافى بإعتباره قيد الأتفاق فى الحقيقة وأعم منه باعتبار عدم التقييد بالأندراج .

وقيد النوع الأضافى بالمندرج تحت جنس فيكون أخص من الحقيقى بهذا القيد حيث لم يقيد به وأعم من الحقيقى لعدم تقيده بالأتفاق فى الحقيقة أو عدم الأتفاق – فهو إذا أخص من الحقيقى باعتبار قيد الأندراج تحت جنس آخر وأعم منه بإعتبار عدم التقييد بأتفاق حقيقة الأفراد أو عدم إتفاقها ١ .

نرى مما سبق أن كلا من النوع الحقيقى والأضافى أعم وأخص من صاحبه وذلك " باعتبار اثبات قيد فى أحدهما يخالف ما أثبت للآخر" وعلى هذا الإعتبار عموم وخصوص وجهى .

ومعنى العموم والخصوص الوجهى أنهما يجتمعان فى شء وينفرد كل منهما فيجتمعان مثلا فى الإنسان أو الغزال أو الجمل – فكل من هذه الثلاثة يقال له نوع حقيقى لصدق تعريف النوع الحقيقى عليه إذ تحته أفراد حقائقها متفقه – ويقال له نوع إضافى لإندراجه مع غيره تحت جنس وهو الحيوان فيصدق عليه تعريف النوع الإضافى.

وينفرد الأضافى فى الجنس المندرج فيما فوقه سواء كان تحته أنواع حقيقية كالجنس السافل مثل حيوان أو كان تحته أجناس مثل النامى .

وينفرد الحقيقى فى النقطة مثلاً – لأنها لا تندرج تحت جنس إذ لا جزء لها لاحسا ولا عقلا – لأنها بسيطه ولا شىء من البسيط بمندرج تحت جنس.

أقسام النوع الأضافى

قسم المناطقة النوع الأضافى بإعتبار اندراجه تحت غيره واندراج غيره تحته إلى ثلاثه أنواع .

١- **نوع عال :** وهو ما اندرج تحت جنس عال واندرج تحته أنواع اضافية مثل الجسم - فإنه مندرج تحت جنس عال هو الجوهر ويندرج تحته أنواع أضافيه كالجماد والنبات والحيوان .

٢- **نوع سافل :** وهو ما اندرج تحت جنس واندرج تحته أفراد لا أنوع مثل الإنسان المندرج تحت الحيوان والمندرج تحته أفراد كمحمد وعمر ويسمى نوع الأنواع.

٣- **نوع متوسط :** وهو ما اندرج تحت جنس غير عال واندرج تحته أنواع أضافية مثل النامى المندرج تحت الجسم والمندرج تحته النبات والحيوان .

أقسام النوع الحقيقى

قسم المناطقة النوع الحقيقى بحسب الاندراج إلى قسمين .

١-**حقيقى منفرد :** وهو ما لم يندرج تحت جنس واندرج تحته أفراد كالنقطة مثلا .

الفصل

٢- **حقيقى غير منفرد :** وهو ما اندرج تحت جنس واندرج تحته أفراد كالإنسان مثلا.

هو الكلى المقول على كثيرين متفقين فى الحقيقة واقع فى جواب أى شىء هو فى ذاته

شرح التعريف : الكلى المقول على كثيرين - جنس يشمل جميع الكليات ' متفقين فى الحقيقة" فصل خرج به فى الجنس - فإنه يقال على كثيرين

مختلفين فى الحقيقة ' فى جواب ' فصل آخر خرج به العرض العام لأنه لا يقال فى جواب أصلا " أى شيء " فصل ثالث مخرج للجنس والنوع اذ هما يقالان فى جواب ' ما '

" فى ذاته " فصل رابع مخرج للخاصة لأنها تقال فى جواب أى شيء فى غرضه – ومثال الفصل : الناطق بالنسبة للأنسان

وقد يقال فى تعريفه بأنه هو جزء الماهية الصادق عليها فى جواب أى شيء هو فى ذاته وهذا التعريف لا يخرج عن التعربق السابق .

أقسامه : ينقسم الفصل إلى :

١- **قريب** : وهو الذى يميز الماهية عما يشاركها فى جنسها القريب مثل: ناطق بالنسبة للأنسان – فإنه يميزها عما يشاركها فى الحيوانية – وكذا صاهل بالنسبة للفرس.

٢- **بعيد** : وهو الذى يميز الماهية عما يشاركها فى جنسها البعيد مثل حساس الذى يميز الإنسان عما يشاركه فى جنسه البعيد وهو النامى .

الخاصة :-

هى الكلى الخارج من الماهية الخاص بها – كالضاحك والمتدين والمتعجب بالنسبة للأنسان .

شرح التعريف : الكلى – جنس يشمل جميع الكليات – الخارج عن الماهية – فصل – فصل خرج به الجنس والفصل إذ إن كلا منهما جزء من الماهية – وخرج به النوع كذلك إذ هو تمام الماهية وليس خارجاً .

الخاص بها - فصل خرج به العرض العام لأنه لايخص حقيقة واحدة بل يشمل حقائق مختلفة كالماشى فانه يشمل الإنسان وغيره من الحيوان والخاصة تكون للنوع كالمخترع بالنسبة للانسان وتكون للجنس كالمتحرك بالإرادة بالنسبة للحيوان والخاصة قسمان :

لازمة :- وذلك مثل الكاتب والضاحك بالقوة بالنسبة للانسان ومعنى القوة هنا : امكان حصول الشيء فى حالة عدم وجوده .

مفارقة : وذلك مثل حمرة الخجل - والكتابة بالفعل بالنسبة للانسان ومعنى الفعل أن يكون الشيء حاصلاً بالفعل ،

العرض العام .

وهو الكلى الخارج عن الماهية الصادق عليها وعلى غيرها وذلك مثل " الماشى " - فانه يقال على الإنسان والفرس والغزال - ولكنه ليس تمام الماهية ولاجزء هابل هو خارج عنها يحمل عليها وعلى غيرها ولذلك يسمى عرضا عاما .

شرح التعريف : الكلى : جنس يشمل الكليات الخمس - الخارج عن الماهية - فصل خرج به الجنس والفصل والنوع - الصادق عليها وعلى غيرها - فصل خرج به الخاصة فانها تخص الحقيقة سواء كانت حقيقة نوعية كالضاحك للانسان أو جنسية كالماشى للحيوان .

والعرض العام قسمان :

١ - لازم - كالتنفس ، والمشى بالقوة

٢ - مفارق - كالتنفس والمشى بالفعل

مبحث التعريف :

إن من إهم ما يتناوله المنطقى من موضوعات الدراسة فى علم المنطق موضوع التعريف لأن به تحديد ما يريده القائل وليس العلم فى غالب الأحيان إلا تحديد المراد بكلمة معينة وفهم معناها - ذلك أن التخاطب والتفاهم بين الناس انما يقوم على فهم مدلولات الالفاظ وبيان المراد منها عند السامع والمتكلم والقارىء والمؤلف فتحديد معنى كل لفظ أمر ذات أهمية لكل هؤلاء والذى يدل على أهمية هذا البحث " أى التعريف " أنه شديد الصلة بمبحث التصورات وتحديد معانى لألفاظ المفردة كما أنه من ناحية أخرى شديد الصلة بمبحث التصديقات والألفاظ المركبة فإن القضايا تتركب من الألفاظ ولهذا فإن لهذا المبحث أهميته فى باب التصورات كما أن له نفس الأهمية أيضاً فى باب التصديقات .

وعلى هذا فما المراد بالتعريف ؟

التعريف : هو تحليل لمعنى اللفظ ، أو هو تحديد للصفات الهامة التى يشترك الأفراد التى يصدق عليها كلى من الكليات .

فهو طريقة لايضاح الفكر عن معنى شىء مبهم أو غير معروف

ويلزم من فهم وإدراك الألفاظ الشارحة للمعنى ، والموضحة له فهم اللفظ المشروح أو المعرف " ولذلك نري بعض الكاتبين يعرفون التعريف بأنه ما يلزم من تصوره ' أى ادراك معناه وفهمه ' تصور المعرف ' أى إدراك معناه وفهمه "(١)

وإذا كان التعريف هو طريقة لإيضاح الفكر عن معنى شىء مبهم أو غير معروف فإن هناك وسائل كثيرة للتعريف نذكر منها ما يلى :

---

(١) الدكتور عوض حجازى ، المرشد السليم صـ٦٤ .

١- فقد يكون التعريف والتوضيح للشىء المعرف بالاشارة إلى الشىء الذى يراد تعريفه وذلك أن تقول لشخص لايعرف " الغزال " مثلا - هذا غزال .

وهذا النوع من التعريف مفيد وخاصة فى تعلم الاطفال والمبتدئين والمعوقين ذلك انه يمكنك أن توضح المراد بالشىء بالاشارة .

٢- وقد يكون التعريف بلفظ مرادف للفظ آخر يكون أوضح منه مساوياً له فى معنى اللفظ وذلك مثل أن تقول لشخص لايعرف ماهو الغضنفر ؟ فتقول له : هو الأسد ، وكتعريف البر بالقمح ، والعسجد بالذهب - وربما يكون هذا النوع من قبيل التعريف بالرسم كما سيأتى لأنها جميعا خواص للمعرف فهو كالتعريف بالخاصة

٣- وقد يكون التعريف بالمثال مثل أن تقول لشخص ما هو الأسم فى إصطلاح النحويين فتقول له هو مثل : أحمد ، محمد ، زيد أو لا يعرف ما هو الفعل فتقول لة : هو مثل : يلعب ، ويكتب ، وغير ذلك

٤- وقد يكون التعريف بشرح حقيقة الشىء المعرف وتوضيح معناه ويكون ذلك بذكر ما يفيد تصوره بالكنة والحقيقة أو بذكر ما يميزه عن جميع ما عداه وهذا التعريف يكون بذكر عبارة توضح ذاتيات الشىء أو عرضياتة ويقول فى تعريفة مناطقة العرب بأنه ما يقال على الشىء " أى يجمل عليه ' لافادة تصوره بالكنه ، أو ما يميزه عن جميع ما عداه.

وهذا النوع من التعريف ينقسم بإعبتار الماهية المعرفة إلى قسمين:

الأول : تعريف حقيقى بحسب الحقيقة ، ويقال له التعريف الحقيقى – وهو التعريف الذى يكون للماهية التى علم وجودها وما تركبت منه وذلك مثل تعريف الإنسان والفرس والغزال – ومن هذا النوع تعريفات العلوم التى علمت وجددت مسائلها كعلم النحو والصرف والمنطق والأحياء وغير ذلك.

الثانى : تعريف حقيقى بحسب الأسم – ويقال له التعريف الأسمى – وهو التعريف الذى يكون للماهية التى تعلم حقيقتها وذلك بأن تكون موجودة بالفعل ولم تعلم حقيقتها أو كانت غير موجودة أصلا وذلك مثل " الروح" و " السماء " و " الهيولى " و " العقل " مما هو موجود بالفعل ومثل تعريف " العنقاء " أو تعريف " الغول " وغيرها من الأشياء التى لم يعلم وجودها – ومن هذا القبيل التعريفات الجديدة للمصطلحات العلمية الجديدة وتعريفات العلوم للمبتدئين قبل العلم بمسائلها فكل هذه من قبيل التعريف الأسمى.

أنواع المعرفات

للمعرفات أنواع ثلاثة : –

أولا : الحد – وهو فى اللغة المنع – فهو مانع من دخول غير المحدود فيه ومن خروج أفراد المحدود منه – وهو عند المناطقة ∴ يمنع أفراد غير المحدود من الدخول فى المحدود ويمنع أفراد المحدود من الخروج عن الحد – وفى اصطلاح المنطقيين – وهو ما كان بالذاتيات.

أقسـام الحـد

ينقسم الحد إلى :

١- **تام :** وهو ما كان بجميع الذاتيات – أو هو ما كـان بـالجنس والفصـل القريبين كتعريف الإنسان بأنـه حيـوان نـاطق – أو حدهمـا أو حد أحدهما كتعريف الإنسان بأنـه جسم تـام حسـاس متحـرك بالأرادة متفكر بالقوة أو ناطق – وكتعريف المثلث بأنـه سـطح مستوى يحيط به ثلاث خطوط مسـتقيمة متقاطعـة وسـمى حـدا لما سبق وتاما لذكر جميـع الذاتيـات فيـه – ويشـترط فـى تمـام الحد تقديم الجنس على الفصل.

٢- **ناقص:** وهو ما كان بالفصل القريب فقط أوحده – كتعريـف الإنسـان بأنه ناطق أو متفكر بالقوة وكتعريف المثلث بأنه المحاط بثلاثة خطوط مستقيمة متقاطعة أو بالفصل القريب مع الجنـس البعيد كتعريف الإنسان بأنه ناطق أوحدهمـا أوحد أحدهمـا كتعريـف الإنسان بأنه جوهر مركب من جواهـر فـردة متفكـر بـالقوة أو ناطق ولا يكون الحد المشتمل على الفصل القريب وحدة تامـا باعتبـار أن الفصـل يسـتلزم الجنـس القريـب لأن الدلالـة الألتزامية مهجورة عند المناطقـة فـى التعـاريف. وسـمى هـذا الحد ناقصاً لعدم ذكر جميع الذاتيات فيه .

ثانيا : الرسم : وهـو فـى اللغـه الأثـر – وعنـد المناطقـة هـو مـا كـان بالعرضيات أو ما كان المميز فيه عرضياً .

أقسام الرسم – ينقسم الرسم إلى :

١- **تام** : وهو ما كان بالجنس القريب والخاصة اللازمة الشاملة - وذلك كتعريف المعدن بأنه جسم قابل للطرق - والإنسان بأنه حيوان ضاحك. وسمى رسما على أساس أن الرسم أثر - والخاصة أثر وعلامة لما أختص بها وتاما لذكر الجنس القريب فيه أو لأن فيه ميزة بالنسبة للرسم الناقص.

٢- **الناقص**: وهو ما كان بالخاصة وحدها - كتعريف الإنسان بأنه ضاحك وكتعريف المثلث بأنه له ثلاث زوايا داخلة - أو بالخاصة مع الجنس البعيد كتعريف الإنسان بأنه جسم ضاحك.

وسمى ناقصاً لعدم ذكر ما اشتمل عليه الرسم التام الذاتيات.

شروط التعريف

إن التعريف الذى يشرح الماهية ويبين معناها يشترط فيه المناطقة شروط هى :-

١- يجب أن يكون التعريف مساوياً للمعرف بحيث يدخل فيه جميع أفراد المعرف ويخرج منه غيرها أى يكون جامعا مانعا بأن يجمع كل أفراد المعرف فلا يشذ عنه واحد لا ينطبق عليه التعريف - وأن يمنع غير المعرف من الدخول فى أفراده .

فإذا كان التعريف لا يدخل فيه بعض أفراد المعرف قيل : إنه غير جامع ومثاله تعريف الإنسان بأنه حيوان يجيد الكتابة فإنه يخرج منه ما ليس بكاتب وهو كثير .

وإذا كان التعريف لا يمنع من دخول الغير فيه قيل : إنه غير مانع مثل تعريف الفعل : بأنه كلمة تدل على معنى فإنه يدخل فى هذا التعريف الاسم فيكون غير مانع.

وهذا الشرط شرط المتأخرون من المناطقة - أما المتقدمون فلا يشترطون المساواه بين التعريف والمعرف ولذلك فهم يجوزون التعريف بالأخص والأعم ويترتب عليه بطلان التعاريف الآتية.

أ- التعريف بالأعم مثل تعريف الإنسان بأنه حيوان.

ب- التعريف بالأخص مثل تعريف المثلث بأنه سطح مستوى محوط بثلاثة خطوط مستقيمة متساوية، فإنه يخرج منه مختلف الأضلاع ومتساوى الساقين.

جـ- التعريف بالمباين - فإن المباين للماهية لا يعرفها لعدم الصدق من الجانبين فلا يصح أن نقول الإنسان : حيوان مفترس فإن هذا التعريف يغاير الماهية ويخالفها.

٢- يجب أن يكون التعريف أوضح من المعرف وأجلى منه معرفه عند السامع وإلا لم يتحقق الغرض من التعريف - وهو إفادة السامع المعنى المقصود المعرف من ويترتب على هذا الشرط بطلان التعريفات الآتية :-

أ- التعريف بالمساوى معرفة مثل أن نقول السكون ما ليس بحركة والمتحرك ما ليس بساكن.

ب- التعريف بالأخص معرفة مثل تعريف الإنسان بأنه موجود ذكى فإنه لا يصح ذلك أن الذكاء أخص من الإنسان المحسوس.

جـ- التعريف المستلزم للمحال-وذلك بأن يكون مشتملا على دور أو تسلسل مثل تعريف العلم بأنه إدراك المعلوم فإن المعلوم يترتب على العلم فيلزم تعريف الشئ نفسه.

د- أن يعرف الشيء بما يتضايق معه كتعريف الابن بأنه : ما كان له أب ، أو الأب بأنه ما كان له ابن.

هـ- أن يكون التعريف مجازى التركيب مثل تعريف الخبز بأنه مادة الحياة أو تعريف الأسد بأنه ملك الوحوش.

٣- يجب ألا يكون التعريف سلبيا - وذلك بأن يعرف الشيء بضده أو نقيضه كأن يعرف الظلم بأنه " غير العدل " والغنى بأنه ما ليس بفقير.

ولا بأس من التعريف بالسلب فى الحالات التى يكون فيها المعترف نفسه فيه معنى السلب - وذلك كتعريف العاصى بأنه " غير المطيع " والأجنبى بأنه " غير المواطن " .

القسم الثانى

منطق القضايا

التصديقات

أن لكل موجود فى الواقع أسما يدل عليه وجوده العقلى فلفظ الجامعة فى الواقع بمبناها وفروعها وكلياتها وإداراتها وهيئاتها ولكنها كلفظ لها وجود عقلى، ويمكن التعرف على اللفظ من إنسان إلى آخر عن طريق اللغة.

إذن للشىء وجودان : وجود مادى متحقق فى الواقع ، وجود ذهنى عقلى – هو الأسم أو المعنى الدال على الشىء . وادراكه هو التصور ولما كان التصور وحده لا يمكننا من الحكم على الأشياء صدقاً أو كذباً ذلك أنه لا يمكننا الحكم على لفظ بمفرده ، فلا يقال : الإنسان صادق أو كاذب ، لكن يجب للحكم على الشىء من إيجاد النسبة بين الألفاظ وذلك بربطها بعضها ببعض فى جمل تامة.

فمثلاً نقول : الإنسان حيوان ناطق   هذه جملة صادقـــــــة

الجمل حيوان ضاحك   هذه جملة كاذبـــــــة

فهاتان الجملتان أفادتنا قولا ولذلك يمكن الحكم على هذا القول بالصدق أو الكذب ، حسب إنطباقها على الواقع ، والحكم فى أى جملة يبدأ بالتصور أى إدراك دلالات الألفاظ وتعقل النسبة بينها ، ثم الحكم عليها ، والحكم صدقا أو كذبا ، أى اثباتا أو نفيا يسمى فى المنطق التصديق ، فالتصديق تصور معه حكم ولما كان المنطق علم يبحث فيما يوصل إلى المجهول التصورى أو التصديقى ، فالموصل إلى المجهول التصورى – التعريف

ومقدماتـه من الكليـات الخمس - والموصـل إلـى المجهـول التصديقـي - القياس ولواحقه وللقياس مبادئ يتألف منها - وهى القضايا وأحكامهـا مـن التناقض والعكس .

ولما كان للقياس مواد يتألف منها ولبنات يقوم بعملها - وهى القضايـا لـذا فإنا نبدأ أولا : بالقضايا : -

القضايا :-

جمع قضية ، وهى فى اللغة فعيلة بمعنى مفعول ، أى مقضى فيها سميت بذلك لاشتمالها على الحكم ، فهى من القضاء بمعنـى الحكـم ، وهـو يسمى قضاء الله تعالى قال تعالى (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه) - أى حكم - والمراد بالحكم بالنسبة بين الطرفين أما فى إصطلاح المناطقة فهى - قول يحتمل الصدق والكذب لذاته.

شرح التعريف :

أما قولنا (قول) جنـس فـى التعريـف يطلـق عنـد المناطقـة علـى المركب فيشمل المركبات التامة سواء أكانت خبريـة مثـل : محمـد قـائم أو إنشائية سواء أكانت طلب مثل اكتب المحاضرة، أو غير طلـب مثـل بعتـك هذا الشيء ، ويشمل أيضا - المركبات الناقصه ، سواء أكانت إضافيـه أو توضيحية أو شرطية .

(ويحتمـل الصـدق والكـذب) - الأحتمـال هـو الجويـز العقلـى ، واحتمـال الصـدق والكـذب - فصـل أول خـرج بـه مـالا يحتمـل الصـدق والكذب من المركبات الناقصه بأنواعها السابقة والمركبات التامه الأنشائيه

سواء أكانت طلبيه أو غير طلبيه كما خرج بـه المفردات المتعاطفـة مثـل إبراهيـم وعلـى ومحمـود-لانهـا وأن تركبـت بحسـب مجموعهـا ولكنهـا لا تحتمل الصدق أو الكذب.

وقولـه (لذاتـه) أى لـذات القـول بقطـع النظـر عن قائلـه أو عـن الواقع أو عن ضرورة العقل ، وهو قيد لادخال المركبات التامـه المقطـوع بصدقها – كأخبار الله تعالى ، واخبار الرسول صلى الله عليه وسلم ومثل : الواحد نصف الأثنين ، ومثل : الكل أعظم من الجزء ، وادخال الأخبـار المقطوع بكذبها من أمثال دعوى مسيلمه الكذاب للنبـوة ومثـل : الأرض فوقنـا والسماء تحتنـا ، فهذا يدخل فـى تعريـف القضيـة ويخـرج منهـا : المركب الناقص بجميع أنواعه سواء أكان تقييدى أو غير تقييدى.

والمركب الأنشائى بجميع أنواعه ، مثل أغلق النـافذه ، لا تتدخل فيما لا يعنيك ، ليت الشباب يعود يوما ، أى الكتاب أقرأ ، فهذه المركبـات وأمثالها لم تخبر بشىء وان أفادت الأمر أو النهى أو التمنـى أو الأسـتفهام بشئ إلا أنه ليس شئ من ذلك محتملا للصدق والكذب فلا يكون قضية.

وعلى هذا فالقضية هى المركب الخبرى التام الذى يحتمـل الحكم المفهوم منه مطابقة الواقع أو عدم مطابقته.

أقسام القضيه :

تنقسم القضيه إلى قسمين حملية وشرطيه :

وسنبدأ بالكلام عن القضية الحمليه ثم نتبعها بالشرطيه.

أولاً : القضية الحملية :-

تعريفها :

وهى ما كان الحكم فيها بثبوت شئ لشئ أو نفيه عنه مثل الورد جميل ، فقد حكم بالجمال للورد ، أما الحكم بالنفى مثل الورد ليس أبيض فقد حكم بنفى اللون الأبيض عن الورد.

وقد تعرف بما كان طرفاها مفردين أو فى قوتها ، - فالمفردين مثل زيد كاتب وما فى قوة المفردين - كقولنا زيد قام أبوه فإن المحمول فى قوة قولنا زيد قائم الاب.

أجزاء القضية الحملية :

عرفنا أن القضية الحملية هى التى حكم فيها بثبوت شىء لشىء ونفيه عنه ، مثل العلم نور ، الأتحاد قوة - الظلم حرام ، ليس الظلم حلال. وعلى هذا فكل قضية من هذه القضايا الأربع وغيرها تتكون من ثلاثة أجزاء .

أولاً : الموضوع وهو المحكوم عليه وسمى موضوعا لانه وضع ليحمل عليه كما فى المثال الأول : العلم نور ، فالعلم هو الموضوع ويسمى فى علم النحو المبتدأ وفى علم البلاغة المسند إليه.

الثانى : المحمول وهو المحكوم به مثل نور فى المثال السابق ، وسمى المحكوم به بالمحمول لانه كأنه مرفوع على الموضوع أى محمول عليه ويعبر عنه فى علم النحو بالخبر ، وفى علم المعانى بالمسند.

الثالث : الحكم – وهو إدراك وقوع النسبة بين الموضوع والمحمول أو عدم وقوعها.

وقد وضع المناطقة لها لفظا يدل عليها إذ اسموها بالرابطة فمثلا إذا قلنا : محمد هو قائم ، فمحمد ، هو الموضوع لانه المحكوم عليه ، وقائم هو المحمول ، لانه المحكوم به ، " وهو " هو الرابطة بين الموضوع والمحمول الدال على النسبة بينهما.

واللفظ الدال على الرابطة يسمى بالأداة ، وهى : إما زمانيه أو غير زمانية فالزمانية لفظ كان وما يشتق منها ، وغير زمانيه : ما كانت فى صورة الأسم وهى لفظ هو.

وانما كان اللفظ الدال على الرابطة أداة ، لانه دال على النسبة التى بين الموضوع والمحمول ، والنسبة لا تستقل بالمفهومية لأنها متوقفه على المحكوم عليه والمحكوم به ، وكل ما يدل على ما لا يستقل بالمفهومية أداة ، فاللفظ الدال عليه أداه.

وقد يصرح المتكلم أو الكاتب بالنسبة مثل محمد هو كاتب أو – محمد كان عالما وفى هذه الحالة تسمى القضية ثلاثية ، وقد تحذف النسبة أكتفاء بحركات الأعراب نحو محمد كاتب وعلى مجتهد فتسمى القضية حينئذ ثنائية.

أقسام القضية الحمليه

تنقسم القضية الحملية بحسب كيفية الحكم فيها إلى موجبة وسالبة :

١- **القضية الموجبة** : هى التى حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو
هى التى تصف الموضوع بالمحمول مثل : كل
الطلبه أذكياء وكل مسلم يؤدى الصلاة.

٢- **القضية السالبة** : وهى التي حكم فيها بسلب المحمول عن الموضوع
أو هى التى تنفى وصف الموضوع بالمحمول
مثل : ليس الكريم بخيلا ، الخائن لا يحب وطنه.

التقسيم الرباعى للقضية الحملية : -

من المعروف عند المناطقة هو أن – الحكم على القضيه من حيث (الكل) (والجزء) يسمى كم القضية مثل : كل الطلبه ناجحون وبعض الطلبه ناجحون ، ومن حيث الايجاب والسلب يسمى كيف القضيه مثل كل انسان ضاحك ، ليس الحر جبانا.

وإذا حكمنا على القضية من حيث الكم والكيف معا أصبحت القضية الحملية أربعة أنواع ، كلية موجبة ، كلية سالبة ، جزئية موجبة ، جزئيه سالبه.والذى يوضح العلاقة بين حدى القضية الحملية هو سورها .

السور وأقسامه

سور القضية هو اللفظ الذى يدل على بيان كمية الأفراد فيها – وسمى سورا لأنه يحصر القضية كما يحصر السور المدينة وهو على أربعة أقسام : -

١- **سور الأيجاب الكلى** : وهو ما يدل على إحاطة الثبوت بجميع الفراد ومن ألفاظه : كل ، وجميع ، وكافة وعامة مما يدل على الإحاطة والاستغراق .

٢- **سور السلب الكلى** : وهو ما يدل على نفى ثبوت المحمول عن جميع أفراد الموضوع ، ومن ألفاظه : لا أحد ولا شيء ، ولا ديار وكل نكره فى سياق النفى .

٣- **سور الإيجاب الجزئى** : وهو ما يدل على أن الحكم بالثبوت هو لبعض الأفراد ومن ألفاظه ، بعض ، وواحد واثنان ، وكل ما يدل على الجزء مثل معظم وقليل وكثير وغير ذلك.

٤- **سور السلب الجزئى** : وهو ما يدل على نفى الثبوت عن بعض أفراد الموضوع ومن ألفاظه ، ليس بعض ، وبعض ليس وليس كل وما شبه ذلك.

الاستغراق فى القضايا الحملية : -

إهتم المناطقة ببحث شمول الحكم ايجابا أو سلبا على كل أفراد الموضوع أو المحمول أو كليهما معا ، والحكم الشامل هو ما يسمى بالاستغراق والحد المستغرق فى القضية ، هو الذى يقع الحكم على كل أفراد (ما صدقاته) فى جميع الحالات التى يمكن تصورها لنوع العلاقه بين موضوع القضية ومحمولها.

ونوجز أحكام الاستغراق فى القضية الحملية كما يأتى : -

١- **القضية الكلية الموجبة** : تستغرق الموضوع.

٢- **القضية الكلية السالبة** : تستغرق كلا من الموضوع والمحمول.

٣- **القضيه الجزئية الموجبة** : لا تستغرق الموضوع ولا المحمول.

٤- **القضية الجزئية السالبة** : لا تستغرق الموضوع ولكنها تستغرق المحمول. ومن هنانأخذ أن القضايا الكلية تستغرق الموضوع ، والقضايا السالبه تستغرق المحمول .

تقسيم القضية بإعتبار موضوعها :

موضوع القضية هو المحكوم عليه- وتنقسم القضية باعتبار عموم موضوعها وعدم عمومه إلى خمسة أقسام : -

شخصية - كليه جزئيه - مهملة - طبيعية .

ذلك أن المحكوم عليه في القضية الحمليه أما أن يكون كليا أو جزئيا فإذا كان جزئيا فهى الشخصية ، وإن كان كلياً فإذا كان الحكم فيها على الطبيعيه بصرف النظر عن الأفراد فهى الطبيعية ، وإذا كان الحكم فيها على الأفراد ، وهذه أما أن يبين كمية الأفراد أولاً يبين ، فإن لم يبين فيها كمية الأفراد فهى المهملة، وان بين فيها كمية الأفراد فإن كان الحكم على الأفراد كلها فهى الكلية ، وان كان الحكم على بعض الأفراد فهى الجزئيه ، وعلى هذا فقد قسمت القضية بإعتبار موضوعها إلى : -

١- **الشخصية أو المخصوصة** ، وهى ما كان موضوعها مشخصا مثل زيد قائم ، وسقراط فيلسوف ووجه التسمية بالشخصية أو المخصوصة أما أنها شخصية فلتشخص موضوعها وإما أنها مخصوصه فلخصوص موضوعها وتعينه.

٢- **الكلية** : وهى ما كان موضوعها كليا وحكم فيها على كل الأفراد على وجه الاحاطه والشمول مثل كل ذهب معدن هذا فى القضيه الموجبه واما السالبه مثل لا شيء من الذهب بنبات.

٣- **الجزئية** : وهى ما كان موضوعها كليا ، وحكم فيها على بعض الأفراد فقط مثل بعض الطلبه أذكياء ، ليس بعض الطلبه أذكياء وسميت جزئية لان الحكم فيها على بعض الافراد.

٤- **المهملة** : وهى القضية التى يكون موضوعها كليا الا أنه لم يذكر لفظيدل على كمية الأفراد لا كلا ولا جزءا مثل القمح نبات ، وليس المعدن حيران سميت مهمله ، لعدم بيان كمية الأفراد فيها بالرغم من انه قد حكم فيها على الأفراد إلا أنه لم يبين كميتها.

٥- **الطبيعية** : وهى ما كان موضوعها كليا ولم يحكم فيها على الماهية والطبيعية مثل : الإنسان نوع ، والحيوان جنس والناطق ليس جنسا ، وسميت طبيعية إلى الطبيعية وهى الحقيقة والماهية.

وقد أهمل المناطقة القضية الطبيعية لقلة استعمالها فى العلوم وانما ذكروها تتمه للأقسام.

هذا وقد اعتبر المناطقة القضية الشخصية فى حكم الكلية لانها تقع كبرى فى الشكل الأول الذى اشترط فيه كلية الكبرى.

واعتبروا المهملة فى حكم الجزئية للتلازم معها ، فكلما حكمنا على الأفراد مع عدم بيات كميتها الذى هو معنى المهملة تحقق الحكم على بعض الافراد الذى هو معنى الجزئية،وكلما حكمنا على البعض الذى هو معنى الجزئية تحقق الحكم على الأفراد الذى هو معنى المهملة فإذا قلنا

مثلا : بعض الطلبه أذكياء ، هذه قضيـة جزئيـة ، حكمنـا فيهـا علـى بعـض الأفراد والحكم على بعض الأفراد حكم على الأفراد من غير احاطـه وهـذا معنى المهملة.

وإذا قلنا : الإنسان حيوان- كانت القضيـة مهملـة بـالرغم مـن حكمنـا فيهـا بالحيوانيه للانسان ، من غير بيان الكمية الذى هو معنـى المهملـه وإذا كنـا قد حكمنا على الافراد فى الجملـة ، فقد حكمنـا علـى بعضهـا - وهـذا هـو معنى الجزئية ومن هنا فإن المهملة فى قوة الجزئية.

اذن القضايا المعتبرة فى علم المنطق أربعة وهى : -

١- الموجبة الكلية.

٢- الموجبة الجزئية.

٣- السالبة الكلية.

٤- السالبة الجزئة.

ويمكن أن نعتبر لكل من هذه القضايا بالرموز الآتيه : -

١- الموجبة الكليه = م ك

٢- الموجبة الجزئية= م ج

٣- السالبة الكلية = س ك

٤- السالبة الجزئيه = س جـ

العدول والتحصيل

تنقسم القضية الحملية من ناحية وضع حرف السلب جزءا من أحد طرفيها أو ليس جزءا إلى قسمين.

١- القضية المعدولة :

وهى ما جعل حرف السلب جزءا من الموضوع أو جزء من المحمول أو منهما معا.

فإن جعل حرف السلب جزءا من الموضوع سميت القضية معدوله الموضوع مثل غير الحى جماد ، وان جعل حرف السلب جزءا من المحمول سميت القضية معدوله المحمول مثل العدل هو غير الظلم.

وإن جعل حرف السلب جزءا من الموضوع والمحمول سميت القضيه معدوله الطرفين مثل غير الحيوان هو غير انسان.

وسميت القضية معدوله لان حرف السلب قد عدل به عن موضعه وجعل جزءا من أحد طرفى القضية.

٢- القضية المحصلة : -

وهى التى لم يجعل حرف السلب جزءا من أحد طرفيها مثل كل انسان نام ومثالها فى السلب لا شىء من النحاس يذهب ، وسميت محصله لان معنى كل من طرفيها محصل أى وجودى.

وعلى ذلك فإنه يمكن حصر القضايا المحصلة والمعدوله فيما يأتى : -

١- موجبة معدولة الموضوع مثل : كل لا عدل ظلم.

٢- سالبة معدولة الموضوع مثل : لا شىء من اللاجماد بحى.

٣- موجبة معدولة المحمول مثل : الإنسان لا جماد.

٤- سالبة معدولة المحمول مثل : لا شيء من الذهب بلا معدن.

٥- موجبة معدولة الطرفين مثل : كل ما لا نبات لا معدن.

٦- سالبة معدولة الطرفين مثل : لا شيء من اللانبات بلا معدن.

٧- موجبة محصلة مثل : كل انسان ضاحك.

٨- سالبة محصلة مثل : لا شيء من الفرس يضاحك.

الفرق بين المحصلة السالبة ومعدولة المحمول :

إذا نظرنا إلى هذه القضايا الثمانية وجدنا أنه لا يوجد بينهم اشتباه إلا فى اثنين فقط هما السالبة المحصلة والموجبة معدولة المحمول. وقد وجدنا هذا الاشتباه لأن فى كل منهما سلباً واحداً وأنه واقع على المحمول. لهذا فقد فرق المناطقة بينهما من ناحيتين : -

١- من ناحية المعنى .

٢- من ناحية اللفظ.

أما من ناحية المعنى فمن وجهين :

أ- هو أن الحكم فى المحصلة السالبه يسلب المحمول عن أفراد الموضوع - أما المعدوله فالحكم فيها بثبوت عدم المحمول لافراد الموضوع.

ب- ان المرجبة لا تصدق الا مع وجود الموضوع ، أما السالبة المحصلـه فانها تصدق مع عدمه.

وأما الفرق بينهما من ناحية اللفظ ، فهو أنه إذا ذكرت الرابطة قبل حرف السلب فتكون القضية معدوله ، وإذا ذكرت بعد حرب السلب فتكون القضية سالبه ، واما إذا لم تذكر الرابطة فقد أصطلح المناطقة على أن

بعض الالفاظ تكون للعدول مثل : (لا) و (غير) وبعضها يكون للسلب وهى (ليس) و (لا شىء) .

تقسيم القضية الحملية بإعتبار وجود أفرادها :

القضية الحملية تنقسم بإعتبار وجود أفراد موضوعها إلى ثلاثة أقسام :-

١- **الخارجية** : وهى التى يكون الحكم فيهاعلى أفراد موضوعها الموجوده فى الخارج مثل كل ذهب معدن وسميت خارجيه لوجود أفراد موضوعها فى الخارج.

٢- **الحقيقة** : وهى التى يكون الحكم فيها على الأفراد المقدرة الوجود خارجاً أو الممكنة الوجود ، سواء وجدت بالفعل نحو كل شجر نام ، أو لم يوجد مثل كل عنقاء طائر وسميت حقيقية لأن المحكوم عليه فيها الأفراد المتضمنة بالحقيقة المقدرة الوجود بقطع النظر عن وجودها بالفعل .

٣- **القضية الذهنيه** : وهى القضية التى يكون الحكم فيها على الأفراد - الموجوده فى الذهن فقط مثل الواحد نصف الاثنين النقيضان يستحيل اجتماعها وسميت ذهنيه لانه لا وجود لموضوعها الا فى الذهن وحده.

القضية الشرطية

وهى ما حكم فيها بالربط بين طرفيها أو حكم فيها بالعناد والتنافى بين النسبتين.

والقضية الشرطيه قضية مركبه من قضيتين فى الأصل ربط بينهما بأداة الاتصال (أن) (إذا) (لو) أو بأداة الانفصال مثل (أما و (أو).

أجزاء القضية الشرطيه : -

القضية الشرطيه مركبة من جزئين : -

الجزء الأول : يسمى مقدما وذلك لتقدمه فى الرتبه.

الجزء الثانى : يسمى تاليا لوقوعه فى المرتبة الثانية ويأتى تالى للأول.

أقسام القضية الشرطية أولاً إلى قسمين : -

القسم الأول : القضية الشرطية المتصلة :

وهى ما حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير ثبوت أخرى.وهى الموجبة مثل إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد حكم بثبوت نسبة وجود النهار على ثبوت نسبه أخرى وهى طلوع الشمس ومثل ان اجتهدت فى الامتحان ، نجحت فى آخر العام وغير ذلك من الأمثلة.

أما فى السلب فهى ما حكم فيها بنفى نسبة على تقديرا أو ثبوت نسبة أخرى مثل ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود.

أقسام الشرطية المتصلة : -

تنقسم القضية الشرطية المتصلة إلى قسمين : -

القسم الأول : اللزومية : وهى ما كان الحكم فيها بالأتصال بين طرفيها أو بعدمه لعلاقة توجب ذلك : والعلاق هى الأمر الذى يستلزم المقدم التالى وهى أنواع:

١- السببية : وهى كون المقدم سببا فى التالى مثل إذا كانت الفاكهه ناضجة كانت حلوة المذاق .

٢- **المسببية** : وهى ان يكون المقدم معولا للتالى مثل إذا سقط المطر ابتلت الأرض .

٣- كون كلا من السبب والمسبب معلولاً لعله واحده مثل إذا كان العالم مضيئاً كان النهار موجوداً ، فان كلا منهما معلول لعلة واحده هى طلوع الشمس .

٤- أن يكون بينهما علاقة التضايف : أى كون أحدهما لا يتعقل بدون تعقل الاخر مثل ان كان محمد زوجا لزينب فزينب زوجته، فان الزوجيه من مقولة الإضافة.

القسم الثانى : الاتفاقية وهى ما كان الحكم فيها بالاتصال أو بعدمه لا لعلاقة بين طرفيها بل لمجرد الصدقة والاتفاق -مثل إذاكان الحيوان ذا ثدى كان ولودا ، اذن - ليس هناك عله ولا معلوله بين المقدم والتالى وانما ذلك أمر اتفاقى فقط ، وذلك مثل إذا كان الرئيس فى مكتبه كان النور الأحمر مضاءاً .

القسم الثانى : الشرطية المنفصلة : القضية الشرطية المنفصلة وهى التى حكم فيها بالتنافى والعناد بين طرفيها صدقا وكذبا أو صدقا فقط أو كذبا فقط والمقصود بالصدق التحقق والثبوت والمراد بالكذب والانتفاء وعدم التحقق ، ومعنى ان الطرفين متنافيان صدقاً وكذباً وهى أنهما لا يجتمعان ولا يرتفعان ، ومعنى أن الطرفين متنافيان فى الصدق أنهما لا يجتمعان وقد يرتفعان معا ومعنى أن- الطرفين متنافيان فى الصدق - أنهما لا يجتمعان وقد يرتفعان معا ومعنى ان

الطرفين متنافيان فى الكذب فقط هو أنهما لا يرتفعان وقد يجتمعان ومن هنا كان تقسيم القضية المنفصلة .

أولا : تنقسم إلى ثلاثة أقسام:-

١- مانعة جمع :

وهى ما حكم فيها بالتنافى بين طرفيها فى حالة اجتماعها لا فى حالة ارتفاعها فى الأيجاب وتتركب موجبتها من الشىء والاخص من نقيضه مثل اما ان يكون الشئ أبيض أو أسود فلا يمكن اجتماعها فى هذا الشىء لانه يستحيل وجود شىء أبيض وأسود معا فى آن واحد ولكن يمكن ارتفاعهما معا بأن يكون الشىء أحمرا أو أخضر مثلا ومثل اما أن يكون الكتاب نحوا أو فقها فانهما لا يجتمعان وقد يرتفعان بأن يكو الكتاب فلسفة أو منطق .

أما فى حالة السلب فيحكم فيها بعدم التنافى بين طرفيها اجتماعا لا ارتفاعا فيكون استحالة الجمع وامكان الإرتفاع منفين فيمكن الجمع بينهما دون الارتفاع مثل : ليس أما ان الجسم غير أبيض أو غير اسود ، فلا تنافى بين هذين الطرفين إجتماعاً لا إرتفاعاً فيمكنن اجتماع غير الابيض وغير الاسود على جسم واحد بأن يكون اخضر مثلا ولكن لايمكن ان يرتفعا لان الجسم لايخرج عن غير أبيض أو غير أسود .

وإذا كانت موجبتها مركبه من الشىء والاخص من نقيضه وفى السلب مركبة من الشىء والأعم من نقيضة .

٢ - مانعة خلو :

وهى ما حكم فيها بالتنافى بين طرفيها كذباً أو بنفيه وتتركب موجبتها من الشئ والأعم من نقيضه مثل أما أن يكون الشئ غير أبيض أو غير أسود فإنهما لا يرتفعان عن الشئ وقد يجتمعان بأن يكون الشئ أحمر أو أخضر ومثالها سالبه ليس أما أن يكون الجسم أبيض أو أسود .

٣- مانعة جمع وخلو معاً : (وتسمى المنفصلة الحقيقية) :

وهى ما حكم بالتنافى بين طرفيها صدقاً وكذباً بمعنى أنهما لا يجتمعان معاً و لا يرتفعان معاً ، وتتركب موجبتها من الشئ ونقيضه ، أو المساوى لنقيضه مثل : أما أن يكون العدد زوجاً أو غير زوج ، فإنهما لا يجتمعان ولا يرتفعان لأنهما نقيضان .

أما فى حالة السلب وهى ما حكم فيها بعدم التنافى بين طرفيها إجتماعا وإرتفاعا مثل : ليس أما أن يكون الشئ ناطقاً وأما أن يكون قابلاً للتعليم الراقى وهى مركبة من الشئ والمساوى لنقيضه أو نقيضه .

ثانياً : تنقسم المنفصلة مطلقاً أى بجميع أنواعها الثلاثة السابقة إلى قسمين:-

١- عنادية :-

وهى ما كان التنافى بين طرفيها لذاتها ، بأن يكون كل منهما نقيضاً لآخر ، أو أحدهما نقيضاً والآخر مساوياً للنقيض أو أخص من نقيضه أو أعم من نقيضه وذلك كالأمثلة السابقة .

٢- الإتفاقية :-

وهى التى لم يكن التنافى فيها لذات الطرفين بل لحدوث الاتفاق والصدفه مثل أما أن يكون عمر عالماً وأما أن يكون مصرياً ، فحدوث الاتفاق والصدفة أن عمر العالم غير مصرى فإنهما لايجتمعان ولا يرتفعان ولكن العناد بينهما اتفاقى وليس ذاتياً للشيء .

تقسيم الشرطية بنوعيها باعتبار السور

إذا كانت القضية المحملية قد انقسمت باعتبار افراد موضوعها إلى أربعة أقسام ، فكذلك القضية الشرطية بنوعيها - سواء أكانت متصله أو منفصله .

تنقسم إلى هذه الأقسام الأربعة وهى :-

١ - الشخصية :-

وهي ما كان الحكم ففيها بالاتصال أو بعد مه ، والانفصال أو - بعدمه فى وقت معين - مثالها فى المتصلة المواجبة : إن طلعت الأول فى الامتحان هذا العام ذهبت فى بعثة إلى أمريكا .

ومثالها فى المتصلة السالبه : ليس إذا كان الجسم سقيما يكون العقل سليماً .

ومثال الشخصية المنفصلة الموجبة : أما أن يكون الطالب اثناء دراسته مجداً وإما أن يكون مهملاً .

ومثالها فى المنفصلة السالبه : ليس أما أن يكون المسلم وهو فى المسجد راكعاً وإما أن يكون ساجداً .

ومن هنا نعلم أن الأزمان والأحوال فى القضية الشرطية متصلـة كـانت أو منفصلة – بمنزلة الافراد والاشخاص فى القضية المحملية .

٢- الكليه :-

وهى مـا كـان الحكم فيهـا بالاتصـال أو الانفصـال أو بعدمهمـا فـى جميـع الأزمان والأحوال الممكنة الإجتماع مع المقدم .

والذى يدل على الاحاطة والشمول فى جميع الأزمان والأحوال .

يسمى :- **السور الكلى .**

فسور الايجاب الكلى للمتصلة هو (كلما) ، (ومتى) (ومهما) .

مثل : كلما تمسكت الامم بمبادىء الاخلاق علت منزلتهما .

وسور الايجاب الكلى للمنفصلة هو (دائما) .

مثل : دائما اما أن يكون العدد زوجا واما أن يكون فردا .

وسور السلب الكلى لكل من المتصلة أو المنفصلة هو (ليس البته) .

مثال المتصلة : ليس البته إذا كان المعدن ذهبا كان ابيض .

ومثال المنفصلة : ليس البته اما ان تكون اشجار الحديقة عنبا أو برتقالاً

٣ – الجزئية :-

وهى التى حكم فيها بالاتصال أو بعدمه ، والاتفصال أو بعدمه فـى بعـض الازمان والاحوال الممكنه .

وسور الايجاب الجزئى لكل من المتصلة والمنفصلة هى (قد يكون)

مثال المتصلة : قد يكون إذا كان الطالب ازهريا كان خطيبا .

مثال المنفصلة : قد يكون أمـا أن يكـون السطح المستوى مثلثاً وأمـا أن يكون مربعاً .

وأما سور السلب الجزئى لكل من المتصلة والمنفصلة (قد لايكون)

مثال المتصلة : قد لايكون إذا كان السطح المستوى مثلثا كان حاد الزوايا

و (وليس كلما) فى المنفصلة على وجه الخصوص مثل : ليس كلما كانت الشمس طالعة كان الجو حاراً .

مثال المنفصلة : قد لايكون أما أن تكون الفاكهة برتقالاً أو تفاحاً و (ليس دائما) فى المتصلة على وجه الخصوص مثل : ليس دائماً أن يكون الحيوان إنساناً وأما أن يكون فرساً .

٤ – المهملة :–

وهى التى يكون الحكم فيها بالاتصال أو بعدمه ، والانفصال أو بعدمه فى الازمان والاحوال ولكن من غير تقييد بكلية أو جزئية وقد ذكر المناطقة الفاظا إذا ذكرت فى القضية كانت علامة على الاهمال .

وهى فى المتصلة (إذا) (ان) و (لو) .

مثال المتصلة المهملة الموجبة :

إذا كان الحيوان انسانا كان ضاحكا :

وللسلب (ليس إذا) و (ليس ان) و (ليس لو) .

مثال المهملة المتصلة السالبه : ليس إذا كان هذا انسانا كان مفترسا .

واما الالفاظ التى ذكرها المناطقة للمهملة المنفصلة هى (اما) و (أو) .

مثال المنفصلة المهملة الموجبة اما ان يكون الإنسان عاملا واما ان يكون عاطلا .

مثال المنفصلة المهملة السالبة : ليس أما أن يكون الحيوان إنساناً وأما أن يكون ناطقاً .

الموجهـــات

جرت العادة بأن يتكلم المناطقة عن القضايا الموجهة بعد فراغهم من الكلام عن القضية الحملية ، وكان من المناسب أن أسير علـى هـذا ، ولكن آخر الكلام إلى هنا لظروف الكتابة .

وعلى ذلك فالقضية الموجهة فى عرف المناطقة :

هى التى تكون نسبتها مكيفة بكيفية الضرورة أو الامكان أو الدوام أو الأطلاق ، وقد صرح فيها بلفظ يدل على أحد تلك الجهات وحـظ العقل فيها جهة من هذه الجهات .

ولبيان هذا نقول : أن القضيـة الحمليـة تتكـون مـن الموضـوع والمحمـول والنسبة أى نسبة المحمول إلى الموضوع ، وهذه النسبة أما أن نصرح بها فى القضية كلفظ كان أو هو مثل زيد كان قائماً أو زيد هو قائم ، وأمـا أن يكتفى بما يدل على النسبة (وهذا هو الغالب) هذه النسبة التى تربـط بيـن المحمول والموضوع لابد لها من كيفيـة تـدل علـى الواقـع ونفـس الأمـر ، وهـذا الـذى تتصـف بـه النسـبة أمـا أن يكـون مكيفاً بكيفيـة الضــرورة أو اللاضرورية ، وأما الدوام أو اللادوام ، وتسمى هذه النسبيه كيفية القضيـة ومادتها .

وهذه الكيفية لها وجود فى نفسها ، ووجود عند العقل ووجـود فـى اللفظ .

أما وجودها فى نفسها فهى الصفة الثابتـه فـى الواقـع أمـا وجودهـا فى العقل فهو حكم العقل بها وملاحظته لها واما وجودها فى اللفـظ فيكون بذكر لفظ يدل عليها ، وتسمى القضية عندئذ موجهة .

فإذا قلنا كل انسان حيوان ونظرنا إلى نسبة الحيوانيه للانسان بالضرورة لاتنفك عنها .

أما إذا قلنا كل انسان كاتب ، نلاحظ ان نسبة الكتابة إلى الإنسان مكيفه بكيفية الامكان ، فالجهة هى كيفيه النسبة التى بين الموضوع والمحمول إذا نسبناها إلى الواقع وبنفس الامر .

ونفس الأمر الذى تضاف اليه النسبة هو علم الله تعالى وهو أعم من الواقع ، وقد اصطلح المناطقة على تسميه تلك الكيفية بمادة القضية ، وتسمية اللفظ الذى يدل عليها بالجهه كالضرورة أو الأمكان أو الدوام أو الاطلاق ، وتسمى القضية التى يصرح فيها بلفظ يدل على الجهة رباعيه وموجهة أما إذا لم يصرح فيها بلفظ يدل على الجهة فلا تسمى موجهة فى عرف المناطقة إلا إذا لاحظ العقل تلك الكيفية واعتبرها لان المناطقة يقولون : ان القضية اما ملفوظه واما معقوله ، وكل منها تكون موجهة ، فأما القضية القضية اللفظية ، فأن جهتها هى اللفظ الدال على كيفيتها كالضرورة ، واللاضرورة ، والدوام واللادوام واما المعقوله ، فجهتها حكم العقل بأن النسبة مكيفة بكيفية كذا ، إلا أن القضية سواء أكانت حملية أو شرطيه ، لابد وان تكون نسبتها موجهة بالضرورة أو اللاضرورة ، أو الدوام أو اللادوام ، إذا نسبناها إلى الواقع ونفس الأمر ، لأن الجهة لاتخرج عن الحكم العقلى ، والحكم العقلى ينحصر فى ثلاثة هى :
الوجوب ، والاستحالة ، والجواز فالضرورة تشمل الوجوب والاستحالة ، لان الضرورة اما ان تكون ضرورة الثبوت ، وهى الوجوب أو ضرورة النفى وهى الاستحاله ، ويبقى الأمكان والجواز .

والأمكان أما واقع بالفعل أو غير واقع ، فغير واقع هـو الممكنـات ، والواقع بالفعل أما مـع الدوام وهـى الدوائم وأمـا مـع عدم الدوام وهـو الاطلاق أو الفعل .

فإذا قلنا مثلا فى القضية الحملية ، كل انسان حيـوان ونظرنـا إلـى نسبتها فى الواقع ونفس الأمر ، وجدنا ان نسبة المحمـول إلـى الموضـوع ضروريـة أى ثابتـة ثبوتـاً واجبـاً ، فكلمـا كـان الشـىء انسـانا كـان حيوانـا بالضرورة فثبوت الحيوانية للانسان واجب ، هذا لاينفى ان الإنسـان وهـو المحكوم عليه ممكن فى ذاته ، وكذلك الحيوان وهو المحكوم وهو المحكوم به ممكن فى ذاته .

والقضايا الموجهة التى يبحث عن احكامها مـن التنـاقض والعكـس حصرها بعض المناطقة فى خمس عشرة قضية ونوعها إلى نوعين :

النوع الأول :

القضية الموجهة البسيطة ، وهى التى يكون معناها اما ايجابا فقـط أو سلبا فقط .

النوع الثانى :-

وهى التى يكون معناها مركبا من ايجاب وسلب

وكل نوع من النوعين السابقين ينقسم إلى اقسام

أولا : أقسام الموجهة البسيطة :-

١- **الضرورة المطلقـة** : وهـى القضيـة التـى حكـم فيهـا بضـرورة ثبـوت المحمـول للموضـوع أو نفيـه عنـه مـادامت ذات الموضـوع موجـوده ، وسـميت ضروريـة

لاستحالتها على الضرورة ، كما سميت مطلقة

لان الحكم فيها غير مقيد بوصف أو وقت .

المثال : كل انسان حيوان بالضرورة فالحيوانيه ثابته للانسان بالضرورة مادامت ذاته موجوده والمقصود بذات الموضوع أفراده ، أى كلما كانت أفراد الموضوع وهو الإنسان موجود ثبت لها الحيوانيه بالضرورة واما سالبه فمثالها :

لاشيء من الإنسان بحجر بالضرورة ، فان سلب الحجرية عن الإنسان ضرورة مادامت أفراده موجوده .

٢- **المشروطة العامة :** وهى التى حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط ان يكن ذات الموضوع متصفا بوصف الموضوع اى يكون لوصف الموضوع دخل فى تحقق الضرورة مثالها فى الموجبة كل كاتب متحرك - الأصابع بالضرورة مادام كاتباً .

ومثالها فى السالبة : لا شئ من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً فإن سلب ساكن الأصابع عن ذات الكاتب ليس بضرورى إلا بشرط إتصفاها بالكتابه .

وإنما سميت مشروطه لما فيها من إشتراط دوام وصف الموضوع ، وأما كونها عامه وذلك لأنها أعم من المشروطه الخاصة .

وقد تطلق على المشوطه العامه على القضية التى حكم فيها بضرورة النسبة فى جميع أوقات ثبوت الوصف للموضوع .

والفرق بين المعنيين هو أن وصف الموضوع أن لم يكن له دخل فى تحقق ضرورة النسبة صدقت المشروطه العامه بالمعنى الثانى دون الأول – كقولنا بالضرورة : كل كاتب إنسان مادام كاتباً فإن حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع فى جميع أوقات وصف الموضوع ، فإن ثبوت الإنسانية لذات الكاتب ضرورى فى جميع أوقات وصفة بالكتابه لكن ليس ضرورى له بشرط وصف الكتابة ، فتصدق المشروطه بالمعنى الثانى دون الأول .

وإن كان لوصف الموضوع دخل فى تحقق ضرورة النسبة فلا يخلو : أما أن يكون ذلك الوصف ضرورياً لذات الموضوع فى وقت من الأوقات أولاً يكون فإن كان ضرورياً فى وقت من الأوقات صدقت المشروطه بالمعنيين كقولنا : كل منخسف مظلم مدام منخسفاً سواء أريد بشرط كونه منخسفاً أو بلا إعتبار إلا شتراط ، أما صدق المشروطه بالمعنى الأول فلأن ثبوت إلا ظلام ضرورى لذات الموضوع أى القمر بشرط وصفه وهو الإنخساف .

وأما صدقها بالمعنى الثانى ، فلأن ثبوت إلا ظلام ضرورى للقمر فى جميع أوقات وصفه أى الإنخساف ، وأن لم يكن وصف الموضوع ضرورياً لذات الموضوع فى وقت ما صدقت المشروطه بالمعنى الأول دون الثانى .

وكقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً ، فإن ثبوت التحرك ضرورى لذات – الموضوع ، أى أفراد الكاتب بشرط وصفه وهو الكتابه ، ولكن ليس ضروريا له فى جميع أوقات الوصف اذ

الوصف هو الكتابة ليس ضروريا لذات الموضوع فى وقت من الأوقات .

، فالتحرك التابع للكتابة لا يكون ضروريا لذات الموضوع مطلقا ،

فتصدق – المشروطه بالمعنى الأول دون الثانى .

٣- **الوقتية المطلقة** : وهو ما حكم فيها بضرورة ثبوث المحمول

للموضوع فى وقت معين مثل : كل قمر منخسف

حيلوله الارض – بينه وبين الشمس ومثالها سالبة

: لا شئ من القمر بمنخسف وقت التربيع .

وعلى ذلك نلاحظ ان ثبوت للقمر وسلبة عنه ضرورى فى قوت معين الحيلوله والتربيع ولهذا فقد سميت هذه القضية وقتية لاعتبار تعين الوقت فيها .

وسميت مطلقة وذلك لعدم تقييدها باللادوام ، أو اللاضرورة فإذا قيدت بها حذف الإطلاق منها .

٤- **المنتشرة المطلقة** : وهى التى حكم فيها بضرورة نسبة ثبوت المحمل

للموضوع فى وقت غير معين وذلك كقولنا

بالضرورة : كل إنسان متنفس فى وقت ما :

فثبوت التنفس للإنسان ضرورى فى وقت غير

معين ومثالها سالبه ، بالضرورة لا شئ من

الإنسان بمتنفس فى وقت ما فسلب التنفس عن

الإنسان ضرورى فى وقت غير معين .

وإنما سميت منتشره لإحتمال الحكم فيها كل وقت فيكون منتشراً فى جميع الأوقات ، وسميت مطلقة لأنها لم تفسر تعبيراً لا دائماً أولاً بالضرورة .

٥- **الدائمة المطلقة** : وهى التى حكم فيها بدوام نسبة ثبوت المحمول للموضوع مادامت ذات الموضوع موجوه . مثالها موجبه كل إسان حيوان دائماً ، فالحكم فيها هو يدوام ثبوت الحيوانية للإنسان ، ومثالها سالبه : لا شئ من الإنسان بحجر دائماً ، فالحكم فيها بسلب الحجرية عنه دائماً .

وسميت هذه القضية دائمة لإشتمالها على الدوام ، ومطلقة لأن الدوام فيها غير مقيد بوصف أو وقت .

٦- **العرفية العامة** : وهى ما حكم فيها بدوام النسبة مادام - وصف الموضوع موجوداً من غير تعرض فيها لنفى دوام المحمول له عند مفارقة الوصف مثالها موجبة كل آكل فهو متحرك الفم مادام آكلاً ومثالها سالبه لا شئ من الأكل بساكن الفم مادام آكلاً .

وإنما سميت عرفية لأنك إذا قلت - لا شئ من النائم بمستيقظ - ولم تذكر - مادام نائماً - يفهم العرف أن سلب الإستيقاظ عن ذات النائم ليس دائماً ، فلما كان هذا المعنى فى سالبتها مأخوذه من العرف نسبت إليه ، وسميت عامة : لأنها أعم من العرفيه الخاصة .

٧- **المطلقة العامة** : وهى القضية التى يكون فيها الحكم بفعلية النسبة لا بضرورتها ولا بدوامها : مثل كل إنسان متنفس بالإطلاق العام والسالبة ، مثل لا شئ من الإنسان بمتنفس بالإطلاق العام .

فإن ثبوت التنفس للإنسان وسلبه عنه ليس ضرورياً ولا دائمـاً بـل بالفعل أى أن المحمول ثابت للموضوع أو مسلوب عنه فى الجملة .

وإنما سميت مطلقة : لأن القضيـة إذا طلقت مـن غير تقييد بـاللادوام أو اللاضرورة يفهم منها فعلية النسبة فسميت القضيـة التـى حكـم فيهـا بفعليـة النسبة مطلقاً تسمية للمدلول باسم الدال .

وسميت عامة لأنها أعم من الوجوديه – اللاضرورية التـى سـتأتى ذكرهـا فى المركبات . والنسبة التى بين المطلقة العامة ، والموجهات السابقة هـى العموم والخصوص المطلـق فتجتمـع فـى مثـل كـل إنسـان حيـوان وتنفـرد المطلقة العامة فى كل إنسان ضاحك بالإطلاق العام .

وقد تقيد العامتان والوقتياتان المطلقتان – باللادوام الذاتـى فتسـمى بالممكنة العامة : وهى ما حكم فيها بعدم ضرورة خلاف النسبة التى تربط المحمول بالموضوع .

أى هى القضية التى لم يحكم فيها بضرورة النسبة ولا بدوامها ولا بفعليتها بل يكون الحكم بعدم ضرورة خلاف النسبة : وذلك مثـل كـل نـار حارة بالإحكام العام – فحكم فيها بعدم ضـرورة السـلب إذ السـلب خـلاف النسبة ولو لم يكن عدم ضرورة السلب لم يكن الإيجاب ممكناً مثل لا شئ من الحار ببارد – بالإمكان العام – فحكم فيها بعدم ضرورة الإيجـاب ، إذ الإيجاب خلاف النسبة ولو لم يكف عدم ضرورة الإيجاب لـم يكـن السـلب ممكناً فمعنى الموجبة أن سلب الحرارة عن النار ليـس بضـرورى ومعنـى السالبة إن إيجاب البروده للحار ليس بضرورى .

وسميت ممكنه لإشتمالها على معنى الإمكان ، وعامه لكونها أعم من الممكنة الخاصة التى ستأتى فى المركبات .

ثانياً : أقسام الموجهة المركبة :-

وأما القضايا المركبة من الموجهات ، هى بعينها القضايا الموجهة البسيطة مع زيادة قيد اللادوام ، أو اللاضرورة فى آخر القضية وهى :

١- **القضية المشروطه الخاصة** : وهى نفس المشروطه العامة مع زيادة قيد اللادوام فى آخرها مثل لا لضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لا دائماً : فهى مركبة من مشروطة عامة موجبة ، وهى الجزء الأول ومن مطلقة عامة سالبه ، وهى مفهوم اللادوام .

وذلك لأن إيجاب المحمول للموضوع إذا لم يكن دائماً كان السلب متحققاً فى الجملة وهو معنى القضية المطلقة العامة السالبه مثل لا شئ من الكاتب بمتحرك - الأصابع بالفعل ، والجزء الثانى من القضية تخالف القضية الأولى فى الكيف ، وهو قيد فى قوة القضية ولكنه ليس قضية بالفعل .

٢- **العرفية الخاصة** : **وهى نفسها العرفية العامة مع زيادة قيد اللادوام مثل دائماً كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لا دائماً ، وهى مركبة من عرفية عامة موجبه هى الصدر ومن مطلقة عامة سالبه هى العجز أو قيد**

اللادوام لأنه فى قوة قولنا لا شئ من الكاتب بمتحرك الأصابع بالإطلاق العام .

٣- **الوقتية** : وهى بعينها الوقتية المطلقة مع قيد اللادوام بحسب الذات مثالها موجبه - بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلوله الأرض بينه وبين الشمس لا دائماً ، فهى مركبة من وقته مطلقة ، وهى الأول ومن مطلقة الجزء خاصة ، وسالبه مطلقة عامة وهى مفهوم اللادوام لأنه فى قوة قولنا لا شئ من القمر بمنخسف بالإطلاق العام .

وإن كانت سالبه كقولنا بالضرورة لا شئ من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائماً فتركيبها من سالبه وقتية مطلقة هى الجزء الأول وموجبه مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام فهى فى قوة قولنا كل قمر منخسف بالإطلاق العام .

فالوقتية هى التى حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه فى وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيداً بالدوام بحسب الذات .

٤- **المنتشرة** : هى التى حكم فيها بضرورة الثبوت أو السلب فى وقت غير معين لا دائماً بحسب الذات - وتتركب من موجبه منتشرة مطلقة هى الجزء الأول ، وسالبه مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام أن كانت موجبة ، ومن سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة هى - مفهوم اللادوام أن كانت سالبة ، ومثالها إيجاباً ، قولنا بالضرورة كل أنسان

متنفس فى وقت مـالا دائمـا ، وسلبا كقولنـا ، بـالضرورة لاشئ من الإنسان بمتنفس فى وقت مالا دائماً .

لأن قيد اللادوام فى قوة ان يقال - لا شئ من الإنسان بمتنفس بـالاطلاق العام .

٥- **الوجوديـة اللاضروريـة** : وهـى بعينهـا المطلقـة العامــة مــع تقييدهـا بـاللاضرورة الذاتيـة ، مثالهـا موجبـة كـل إنسـان ضاحكـاً ، بالفعل لا بالضرورة وهى مركبة من مطلقة عامة موجبه هى الجزء الأول ، ومـن ممكنـه عامـة سـالبه وهـى مفهـوم قيـد اللاضرورة ، لانه فى قوة قولنا : لاشئ من الإنسان بضاحك بالامكان العام ، لان ايجاب المحمول للموضـوع إذا لـم يكـن ضروريـا كـان هنـاك عدم ضـرورة الايجـاب وهـى الممكنـه العامة السالبة ، وان كانت ســالبة مثـل : لاشـئ مـن الإنسـان يضـاحك بـالفعل لا بـالضرورة ، فنكـون مركبـة مـن مطلقــة عامة سالبة هى الجزء الأول وموجبه ممكنه عامة هى مفهوم اللاضـرورة - لانـه فـى قـوة قولنـا : كـل انســان ضــاحك بالامكان العام .

٦ - **الوجوديـة اللادائمـة** : وهـى المطلقـة العامـة مـع تقييدهـا بــاللادوام وذلك مثل ك كل انسان ضاجك بالفعل لا دائما ، ولا شئ من الإنسان بضاحك بالفعل لا دائما ، وهى مركبة مـن مطلقتيـن عـامتين اذ الجـزء الأول مطلقـة عامـة ، والجـزء الثـانى هـو الـلادوام ، وهـو مفهـوم المطلقـة العامـة فتكـون مركبــة مــن مطلقتين عامتين ، لكن احداهما موجبة والاخرى سالبة ولان

الجزء الأول كان موجبا يكون مفهوم اللادوام وساليه وبالعكس .

٧ - **الممكنه العامة** : وهى القضية التى حكم فيها بسلب الضرورة من الطرفين ، أى الطرف الموافق والمخالف معا : وذلك كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ، ولا شئ من الإنسان بكاتب بالامكان الخاص ، والمعنى فيهما هو ان ثبوت الكتابة للانسان وسلبها عنه ليس ضروريا فيكون الحكم فيها بلا ضرورة الجانبين ، اى السلب والايجاب ، وتتركب من ممكنتين عامتين : -

إحداهما موجبة والأخرى ساليه ، لكن لا فرق بين موجبتها وسالبتها بحسب المعنى بل الفرق انما يحصل بحسب اللفظ ، فان عبرت بالعبارة الإيجابيه فموجبة ، أو بالعبارة السالبة فساليه .

هذا وقد زاد متأخروا المناطقة اربع موجبهات هى : -

١- **الممكنة الدائمة** : وهى التى حكم فيها بالامكان العام المقيد بالدوام مثل كل جسم يأخذ حيزاً بالامكان العام دائماً .

٢- **الممكنة الوقتية** : وهى ماحكم فيها بالامكان العام المقيد بوقت معين مثل : كل قمر منخسف بالامكان العام وقت الحيلولة .

٣- **الممكنة الحينية** : وهى ما حكم فيها بالامكان العام المقيد بوصف الموضوع مثل : كل كاتب متحرك - الاصابع بالامكان العام حيين هو كاتب .

٤- **المطلقة الحينية** : وهى ما حكم فيها بفعلية النسبة المقيده بوصف الموضوع مثل : كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام حين هو كاتب ومما زاده المتأخرون فى الموجهات أيضا الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة .

وعلى هذا فيكون مجموع ما زاده المتأخرون ست موجهات ،

القسم الثالث – منطق الإستدلال

الإستدلال المباشر

الإستدلال هو مناط الإيداع في المنطق الأرسطي فهو غايته ولقد أوضح أرسطو أن الإستدلال مطلقاً هو إستنتاج قضية من قضية أو من عدة قضايا أو هو التوصل إلى حكم تصديقي مجهول بواسطة حكم تصديقي معلوم ولما كان هذا هو غاية المنطق وهدفه – كانت المباحث الأخرى مقدمات له .

وينقسم الإستدلال إلى قسمين :-

١– استدلال غير مباشر :–

وهو الذى يحتاج فيه الإنسان إلى أكثر من قضية حتى يتوصل إلى النتيجة المقصوده – وسوف نشير إليه بعد الكلام عن .

٢– الإستدلال المباشر :–

استخدم أرسطو هذا الاستدلال في منطقة ، وهو الاستدلال الذى يبدأ بقضية أو قضايا مؤكده ، ثبت صدقها ويقينها ، ومن هنا يكون الاستنتاج صحيحاً ومنطبقاً على الواقع فمثلاً قضية : كل إنسان فأن – هذه قضية ليست إفتراضاً أو تسليماً جدلياً كما يقول البعض ، ولكن أجزاء هذه القضيه المكونة من أفراد الإنسان ، ثبت أنهم يموتون ، فلم يسمع أن إنساناً منذ الأزل مازال حياً فكل إنسان يولد فسوف يموت فكان الإستنتاج أن كل إنسان فان ، ومن هنا كان الإستنتاج صحيحاً .

ويسمى هذا النوع بالاستدلال المباشر لأنه لا يحتاج فيه إلى أكثر من مقدمه [illegible] بخلاف غيره من الاستدلالات الأخرى .

فالاستدلال المباشر أبسط أنواع الاستدلال - لأنه يعتمد على مقدمة واحدة - هذا بخلاف غيره فإنه يعتمد على مقدمات متعددد - ولنبدأ أولاً :-

١- التناقض :-

التناقض فى اللغة : أثبات الشئ ورفعه ، فى الإصطلاح إختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يلزمه لذاته أن تكون أحداهما صادقة . والأخرى كاذبة : مثل كل إنسان فان ، بعض الإنسان ليس فان فهاتان القضيتان إختلفتا بالإيجاب والسلب ، وترتب على هذا الإختلاف أن صدقت أحداهما كذبت الأخرى .

(وإختلاف قضيتين) يخرج الإختلاف بين المفردين ويخرج به الإختلاف بين المفرد والقضية والمركبات الناقصة فلا تناقص بينهما ، لأن التناقض لابد أن يكون بين قضيتين . (بالإيجاب والسلب) يخرج القضيتين المختلفين بغير ذلك كالمختلفتين بالعدول والتحصيل مثل : على صادق ، على هو غير صادق فهاتان القضيتان وأن إختلفتا بالعدول والتصيل إلا أنه إختلاف غير معتبر فى التناقض لأنه ليس إختلافاً بالكيف أى السلب والإيجاب .

فقوله لذات الإختلاف فى الإيجاب والسلب لا لشئ آخر مثل : محمد عامل ، ومحمد ليس عامل ، فإن أحداهما صادقه والأخرى كاذبه لذات الإختلاف فى الكيف ، وهذا القيد لإخراج ما كان إختلافهما فى الإيجاب والسلب ، لا يقتضى أن تكون أحداهما صادقة والأخرى كاذبه مثل : محمد ساكن ، محمد ليس بمتحرك ، فإنهما صادقتان أن كان ساكناً

وإلا فكاذبتان ، وهما ليستا متناقضتين ، لأن النقيضين لا يرتفعان ولا يجتمعان .

وخرج أيضاً بهذا التعريف - ما كان صدق أحدهما وكذب الأخرى ليس لذات الإختلاف بل لخصوص الماده ، مثل كل ذهب معدن ، ولا شئ من الذهب بمعدن فإن الأولى صادقة والأخرى كاذبه لكن لا لذات الإختلاف بل بخصوص المادة ، وإلا لحدث ذلك فى كل كليتين مختلفتين بالإيجاب والسلب - وهذا مخالف مثل كل حيوان إنسان ولا شئ من الحيوان بإنسان - فإنهما كاذبتان معاً .

وخرج به أيضاً مثل : محمد إنسان ، ومحمد ليس بناطق ، فإن كذب أحداهما وصدق الأخرى لا لذات الإختلاف بل بواسطة أمر آخر وهو أن إيجاب أحداهما فى قوة إيجاب الأخرى ، وسلب أحداهما فى قوة سلب الأخرى .

شروط التناقض

إشترط المناطقة لتحقق التناقض المطلوب أن تتحد القضيتان فى أمور وهى :-

١- الإتحاد فى الموضوع ، فلو إختلفا مثل : محمد ضاحك . وزيد ليس بضاحك - فلا تناقض .

٢- الإتحاد فى المحمول فلو إختلفا مثل : محمد طالب ومحمد ليس بكاتب فلا تناقض .

٣- الإتحاد فى الزمان فلو إختلفا مثل : محمد صائم (أى اليوم) محمد ليس بصائم (أى بالأمس) فلا تناقض .

٤- الإتحاد فى المكان فلو إختلفا مثل : محمد حاضر أى فى الكليـة محمد ليس بحاضر أى (فى المسجد) فلا تناقض .

٥- الإتحاد فى الشرط – أى القيد فإذا اعتبر فى أحدهما قيد ولم يعتبر فـى الأخرى مثل : الجسم مفرق للبصر أى (بشرط كونه أبيض) الجسم ليس مفرق للبصر أى (بشرط كونه أسود) فلا تناقض .

٦- الإتحاد فى الإضافة وهى النسبية ن فلو نسب المحمول إلـى شـئ فـى أحدهما ، ولم ينسب إلى هذا الشـئ فـى الأخرى مثل محمد أب (أى لزيد) محمد ليس بأب (أى لعمرو) فلا تناقض .

٧- الإتحاد فى الجزء والكل بمعنى أن المحكوم عليه فى أحداهما أن كـان جزءاً وجب أن يكون فـى الثانيـة هو الجزء فلو إختلفا لـم يتحقـق التناقض مثل : الفاكهة برتقال (اى بعضها) – الفاكهة ليست ببرتقـال (أى كلها)

٨- الإتحاد فـى القوة والفعل والمقصود بها هو أن تحقق النسـبة فـى أحداهما يجب أن يكون على نحو تحققها فى الأخرى ، فإن كـانت فـى أحداهما بالفعل وجب أن تكون فـى الأخرى بـالفعل وأن كـانت بـالقوة وجب أن تكون كذلك فإن إختلفا مثل الخمر فى الكـاس مسـكر (أى بالقوة) – الخمر فى الكأس ليس بمسكر (أى بالفعل) فلا تناقض .

فهذه الشروط إذا تحققت تحقق التناقض بين القضيتيـن ، وأرجعها بعضهم إلـى إتحـاد الموضـوع والمحمـول ، وأرجعها بعضهم إلـى إتحـاد النسبة ، فإن اتحدت النسبة وضح التناقض وإذا إختلفت لم يصح .

أحكام التناقض

عرفنا فيما سبق أن القضية سواء أكانت حملية أو شرطية تنقسم إلى أربعة أقسام شخصية ، كلية ، جزئية ، مهملة .

وعلى ذلك فإن كانت القضية :-

١- شخصية :-

سواء أكانت حملية أو شرطية ، فإن نقيضها يكون بإختلاف الكيف فقط .

المثال : فى الحملية : محمد فاهم النقيض محمد ليس بفاهم .

المثال : فى الشرطية : من قضى عامه مجتهد أينجح النقيض ليس من قضى عامة مجتهداً ينجح . وإن كانت القضية .

٢- كليه ٣- جزئية :-

وكانتا مسورتين بالسور الكلى أو الجزئى سواء أكانت حملية أو شرطية فإن نقيضها يتحقق بشرطين هما :

(أ) **إختلاف الكيف :** وذلك بأن يكون أحداهما موجبة والأخرى سالبه .

(ب) **إختلاف الكم :** وذلك لأن تكون أحداهما كلية والأخرى جزئية .

وإنما إشترطنا فى الكلية والجزئية الكم علاوة على إختلاف الكيف، لأنه لو لم يتغير فيهما لجهاز كذب القضيتين معاً أو صدقهما معاً فى كل مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول حيث تكذب الكليتان مثل : كل حيوان إنسان ، ولاشئ من الجيوان بإنسان ، فقد كذبتا معاً ، وتصدق الجزئيتان مثل : بعض المعدن ذهب وليس بعض المعدن ذهب ، فقد صدقتا معاً فلا يتحقق التناقض إذا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان أى لا يصدقان معاً ولا يكذبان معاً .

٤- وإن كانت القضية مهملة :-

وقد عرفنا فيما سبق أن المهملة فى قوة الجزئية ، وعلى ذلك فتعامل معاملتها فى التناقض وعلى ذلك فإن نقيض الكلية المهملة يكون قضية مخالفة لها فى الكم والكيف مثل الإنسان قابل للتعلم – قضية مهملة بعض الإنسان قابل للتعلم قضية جزئية ولما كانت المهملة فى قوة الجزئية يكون نقيضها لا شئ من الإنسان قابل للتعلم – وهكذا بقية المهملات .

بعد ان ذكرنا الشروط التى يجب توافرها فى التناقض وبعد أن ذكرنا أيضاً أحكامه نذكرر بعض الأمثلة التى تبين التناقض :

القضية	نوعها	صادقة أم كاذبة	نقيضها	صادقة أم كاذبة
ديكارت فيلسوف	شخصية موجبة	صادقة	ليس ديكارت فيلسوف	كاذبة
كل إنسان فان	ك م	صادقة	ليس بعض الإنسان فان	كاذبة
بعض النحاس ليس معدن	ج س	كاذبه	كل النحاس معدن	صادقة
لا شئ من المعدن بفرس	ك س	صادقة	بعض المعدن فرس	كاذبة
بعض المعدن فرس	ج م	كاذبه	لا شئ من المعدن بفرس	صادقه
النمر حيوان	مهملة موجبة	صادقة	لا شئ من النمر بحيوان	كاذبه

أما فى الشرطيات فتتفق مع الحمليات فى التناقض بل وفى شروطه فما يشترط فى الحمليات يشترط فى الشرطيات والمراد بوحدة النسب فيها أى فى الحمليات هو وحده اللزوم أو العناد وعلى هذا نجد أن :

١- **الموجبة الكلية** : نقيضها سالبه جزئية المثال فى المتصلة كلما كان محمد إنسان كان حيوان ، نقيضها : قد لا يكون إذا كان محمد إنساناً كان حيواناً ومثالها فى المنفصلة : دائماً أما أن يكون العالم مضيئاً أو مظلماً – نقيضها قد لا يكون أما أن يكن العالم مضيئاً أو مظلماً .

٢- **السالبه الكلية** : نقيضها موجبة جزئية مثالها فى المتصلة : ليس البته إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود – نقيضها : قد يكون إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجود .

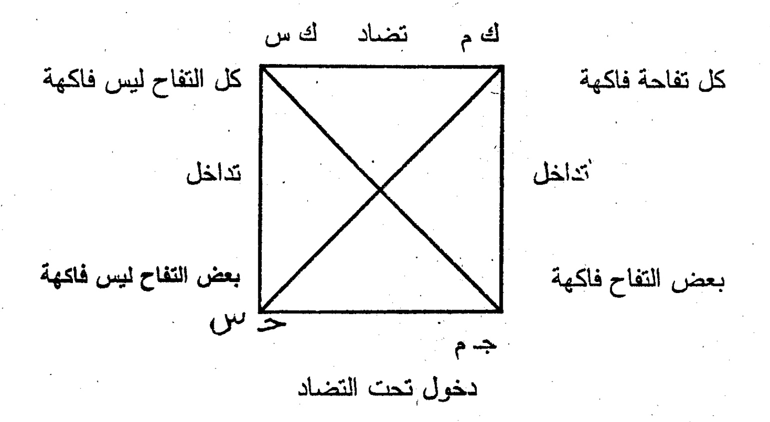
ومثالها فى المنفصلة : ليس البته أما أن يكون العالم مضيئاً أو الشمس طالعة ، نقيضها : قد يكون أما أن يكون العالم مضيئاً أو الشمس طالعة .

وعلى نجد أنه لا تناقض بين موجبتين ولا بين – سالبتين ، كما أنه لا تناقض بين كليتين و بين جزئيتين ، ولا تناقض بين المتحدتين فى الجهة ، ولا تناقض بين كل قضيتين إختلفتا فى النسبة أى نسبة المحمول للموضوع .

(ب) التقابل بين القضايا :-

القضايا المتقابلة متحده فى الموضوع والمحمول ولكنها مختلفة فى الكم والكيف أو فى كليهما معاً **وقد قسمه المناطقة إلى أربعة أقسام**

التناقض ، التضاد ، الدخول تحت التضاد ، التدخل والشكل التالى يوضح أنواع التقابل بين القضايا ويسمى مربع التقابل .



أحكام القضايا المتقابلة :-

أما عن التناقض أولاً فقد تقدم الكلام فيه ويكون التقابل فيه بإختلاف القضيتين فى الكم والكيف معاً وبالعكس فمثلاً : ك م مع ح س ، ك س مع ح م وبالعكس والشكل السابق يوضح لك الأمثلة .

٢- التضاد :-

فهو التقابل بين كل قضيتين كليتين إختلفتا فى الكيف فقط كما هو موضح ويكون ك م ، مع ك س .

وحكم القضيتين المتضادتين أن تصدق أحداهما وتكذب الأخرى فى كل قضية يكون موضوعها أخص من محمولها كالمثال المذكور على المربع أما إذا كان موضوعها أعم من من محمولها فإنهما يكذبان معاً مثل كل

الفاكهة تفاح ، ولا شئ من الفاكهة بتفاح وعلى هذا فالقضيتان المتضادتـان لا يصدقان معاً ولكنهما قد يكذبان معاً .

٣- الدخول تحت التضاد :-

وهو التقابل بين القضيتين الجزئيتين المختلفتين فى الكيف ورمزها كما هو فى المربع ح م مع ح س ، وبالعكس . وحكمها من حيث الصدق والكذب – هو أن تصدق أحداهما وتكذب الأخرى فى كل قضيـة يكـون موضوعها أخص من محمولها مثل بعض الإنسان حيوان وبعض الإنســان ليس بحيوان ، وتصدقان معاً إذا كان الموضوع أعم من المحمول مثل : بعض المعدن ذهب ، وليس بعـض المعـدن ذهـب ، ولكـن القضيتيـن الداخلتين تحت التضاد لا تكذبان .

٤- التداخل :-

وكما هو موضح فى المربع أن التداخل هو التقابل بيـن القضيتيـن المتحديـن فـى الكيـف والمختلفتيـن فـى الكـم ويكـون كـالآتى ك م مـع ح م ك س مع ح س ، وبالغكس .

مثل : كل تفاح فاكهة ، بعض التفاح فاكهة ، كل التفاح ليس فاكهـة بعـض التفاح ليس فاكهة.

وحكم القضيتين المتداخلتين من حيث الصدق أنه إذا صدقت الكليـة صدقت الجزئيـة المتداخلـة معهـا وليس العكس فقد تصـدق الجزئيــة ولا تصدق الكليـة مثـل : بعض الفاكهـة تفـاح (صادقـة) ، وكـل الفاكهـة تفـاح (كاذبة) وإذا كذبت الجزئية كذبت الكلية المتداخلة معها لا العكس فمثـلاً إذا كذبت القضية (بعـض النبـات يتحـرك بـالإراده) كـان بـالأولى أن تكـذب

الكلية (كـل النيـات يتحـرك بـالإراده) وإذا كذبـت القضيـة : ليـس بعـض التفاح فاكهة كذبت الكلية من باب أولى وهى لا واحد من التفـاح بفاكهـة ، وذلك لأن الجزئية أعم من الكلية وكذب الأعم يلزمه كذب الأخص .

٢- العكس

من أحكام القضايا : العكس فهو نوع من أنواع الاستدلال المباشر ، وانما كان نوعا من انواع الاستدلال المباشر ، لأن العكس لازم للقضية والقضية ملزومه ، فيستدل بصدق القضية على صدق عكسها لانه متى صدق الملزوم صدق اللازم ، كما أنه يستدل بكذب العكس على كذب القضية التى هو عكسها لان كذب اللازم دليل على كذب الملزوم .

وهو ثلاثة أنواع :-

عكس مستو

عكس نقيض مواقف

عكس نقيض مخالف .

وسوف نقصر حديثنا عن القسم الأول بأذن الله وهو العكس المستوى وكفاه وصفا بالمستوى اى لا اعوجاج فيه بخلاف عكس النقيض ، فهو ليس طريقا واضحا ، لعدم استعماله فى العلوم والاستدلالات بخلاف العكس المستوى فانه معتبر فى العلوم بحكم رعاية اطراف القضية فيه حيث يؤخذ عين اطرافها ولم يؤخذ نقيضها .

العكس المستوى :-

العكس فى اصطلاح المناطقة : هو تبديل طرفى القضية ذات الترتيب الطبيعى مع بقاء الصدق والكيف بحالهما .

والمقصود بطرفى القضية هو جعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا فى القضية الحملية ، وجعل المقدم تاليا والتالى مقدما فى القضية الشرطية ، والقضية ذات الترتيب الطبيعى ، هى التى لكل من طرفيها

مكانه الخاص به بحيث لو تغير لتغير المعنى ، ولا يكون هذا الا فى الحمليات والشرطية المتصلة ، بخلاف الشرطية المنفصلة ، فانه ليس لجزأيها ترتيب طبيعى ، ومعنى بقاء الصدق هو ان الاصل ان كان صادقا وجب ان يكون العكس صادقا لان العكس لازم من لوازم القضية ، وصدق الملزوم يستدعى صدق اللازم ، بخلاف كذب الملزوم فانه لايستدعى كذب اللازم لجواز ان يكون اللازم اعم .

ومعنى بقاء الكيف : هو الاصل ان كان موجبا كان العكس موجبا وان كان الاصل سالبا كان العكس سالبا .

قواعد العكس وكيفيته :-

يشترط لحصة العكس المستوى قاعدتان :-

١ - يجب أن لا يتغير كيف القضية المعكوسه عن كيف القضية صاحبة العكس اى القضية الاصلية .

٢ - يجب أن لا يستغرق حد فى القضية المعكوسه مالم يكن مستغرقا من قبل فى القضية صاحبة العكس اى القضية الاصلية .

وبناء على هاتين القاعدتين نلاحظ ان بعض القضايا لاتنعكس اصلا وبغض القضايا الكلية تنعكس إلى جزئية من ذلك مثلا :

(١) الموجبات كلها تنعكس موجبة جزئية بخلاف الشخصية ، وذلك إذا كان محمولا شخصيا فانها تنعكس كنفسها ، ولا يصح عكس الكلية الموجبه ، لان هذا يترتب عليه فقدان القاعده الثانية الخاصة بالاستغراق وذلك مثل كل انسان حيوان فان عكسها بعض الحيوان انسان ، ولايصح كل حيوان انسان لان لفظ حيوان فى القضية

الاصلية وهو محمول فيها ، والمحمـول فـى جميـع القضايـا الموجبـة غير مستغرق .

(٢) السالبة الجزئية لاعكس لها فلو عكسناها إلى جزئية موجبه لكان ذلك اخلال بالقاعده الأولى وهو بقاء الكيـف ، وان عكسـناها إلـى جزئيـة سـالبه لكـان ذلـك اخـلال بالقـاعدة الثانيـة فيصبـح الموضـوع غـير مستغرق لانه موضوع قضية جزئية وكان مستغرقا فى الاصل لانـه محمول قضية سالبه والمحمـول فـى القضايـا السـالبة مسـتغرق دائمـا وبناءا على ذلك نأخذ ان الموجبـات كلهـا تنعكـس موجبـه جزئيـة الا الشـخصية إذا كـان محمولهـا شـخصيا ، والشـخصية التـى محمولهـا شخص تنعكس كنفسها ، والسالبة الجزئية لاعكس لها .

والجدول التالى يوضح لنا نماذج من أمثلة العكس :

القضية	نوعها	عكسها	نوعه
كل حديد معدن	ك م	بعض المعدن حديد	جـ م
بعض الطلبة اذكياء	جـ م	بعض الاذكياء طلبه	جـ م
التفاح مفيد	مهملة موجبة	بعض المفيد تفاح	جـ م
محمد تاجر	شخصية موجبة	بعض التاجر محمد	جـ م
لا وطنى خائن	ك س	لاخائن وطنى	ك س
ليس بعض العرب أفريقيين .	جـ س	لاعكس لها	-
ليس محمد ضاحكا	شخصية سالبة	لاشىء من الضاحك بمحمد	ك س
التفاح ليس معدنا	مهملة سالبة	لاعكس لها	-
ليس محمد زيداً	شخصية سالبه	ليس زيداً محمداً	شخصية سالبة

وبعد فهذه نماذج مـن عكس الحمليـات ، وكذا الشـرطيات حكمهـا حكم الحمليات فى العكس المستوى وعلى ذلك فالموجبـات تنعكس موجبـه جزئيه

وعلى ذلك فالكلية الموجبة تنعكس إلـى جزئيـة موجبـه مثـل كلمـا كـانت الشـمس طالعـة كـان الضـوء موجـوداً ، قد يكـون إذا كـان الضــوء موجودا كانت الشمس طالعة .

والجزئية الموجبة عكسها جزئيــة جزئيـة موجبـه وذلـك مثـل : قـد يكون إذا كان هذا إنسال كـان ضـاحكـاً ، عكسـها : قـد يكـون إذا كـان هـذا ضاحكاً كان إنساناً .

والمهملة الموجبة عكسها جزئية موجبه مثل :-

لو حضـرت عندى أكرامك عكسها : قد يكون إكرامك لـو حضـرت عنـدى

والموجبه الشخصية عكسها جزئية موجبه :-

لو حضـرت اليوم اكرمتك ، عكسها قد يكون اكرامك لو حضـرت اليوم .

الاستدلال غير مباشر

تحدثنا عن اللبنات والمواد الأولى التى يتألف منها القياس – لذا فقد كان الاستدلال غير المباشر المشهور بالقياس هو أهم المطالب وأقواها لأنه طريق التصديقات وبه تعرف مسائل العلوم .

فعن طريق القياس يمكن أن نسلم بالاحكام الخفية على مداركنا ذلك أن بعض الوان التفكير يمكن وضعها فى صورة قياس وتضمن صدق النتائج ويقينها إذا ثبت صدق المقدمات وانطباقها على واقع الاشياء فعن طريق القياس استطاع المنطق ان يضع القوانين التى بمقتضاها ربما يكون الاستدلال صحيحا ، لأن الهدف من التفكير السليم كسب العلم الصحيح عن طريق ماعرفه الإنسان فى الوصول إلى مالا يعرفه فى ذلك عن طريق القواعد الضرورية لصحة الانتقال من المعلوم إلى المجهول .

وإذا كنا قد أشرنا فيما سبق إلى الاستدلال المباشر فأنا نبدأ الآن فى الاستدلال غير المباشر ، وهو الاستدلال الذى يعتمد على أكثر من مقدمة واحدة ، وهذا النوع من الاستدلال ثلاثة أقسام :-

١- قياس ٢- استقراء ٣- وتمثيل

فالقياس هو :-

الإنتقال من الأعم إلى الأخص ، أى هو الإنتقال من الكلى إلى الجزئى

٢- وان كان الانتقال من الأخص إلى الأعم ، أى من الجزئى إلى الكلى فهو الاستقراء .

٣- وإن كان الانتقال من الحكم على جزئى إلى الحكم على جزئى آخر مشترك فى علة الحكم فهو **التمثيل** فهذه الأنواع الثلاثة من أنواع الاستدلال المنطقى .

أولاً : القياس :-

القياس فى اللغة معناه : تقدير شىء على مثال شىء آخر كما تقدر المسافات بالكيلومترات ، والذهب بالجرامات .

وفى الاصطلاحات : قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر .

فالقياس : استنتاج قضية "نتيجة" من قضيتين "مقدمتين" فتسمى القضيتان اللتان يتألف منهما القياس بالمقدمتين والقضية التى تلزم عنهما بالنتيجة وذلك مثل :

الحديد معدن
المعدن جسم صلب   مقدمتان

الحديد جسم صلب   نتيجة

والقضية التى تحوى الحد الأكبر تسمى بالمقدمة الكبرى

والقضية التى تحوى الأصغر تسمى بالمقدمة الصغرى .

والحد الأوسط مشترك فى المقدمتين .

والنتيجة تتضمن كلا من الحد الأكبر والحد الأصغر .

والحدان الأكبر والأصغر هما طرفا القياس ، والحد الأوسط يظهر فى كلتا المقدمتين ، وليس له وجود فى النتيجة ، ويرتبط الحدان الأكبر والأصغر بالحد الأوسط الذى هو سبب العلاقة بينهما ، وبالتالى ارتباطها

فـى النتيجـة ، وموضـوع النتيجـة هـو الحد الأصغـر "موضـوع المقدمـة الصغرى " ومحمول النتيجة هو الحد الأكبر "محمول المقدمة الكبرى"

هذا بالاضافة إلى أن كل قضية تتضمن صراحة أو ضمناً لفظ يدل على إرتباط المقدمتين ولزوم علاقتهما بالنتيجة .

وقد رأى بعض المناطقه أنـه لاعبرة بترتيب المقدمات فـنراهم يضعون المقدمة الكبرى أولاً ، وبعضهم يضع الصغرى أولا الا أنا سنأخذ الطريقة التى سار عليها مناطقة العـرب وهـى المقدمـة الصغرى أولا لأن هذا أقرب إلى الطبع .

أقسام القياس :-

ينقسم القياس إلى قسمين : استثنائى واقترانى .

١- **القياس الاستثنائى : هو الذى ظهرت فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل فى مقدماته مثل : كلما كان هذا قطاراً كان جسماً ، لكنه قطار فهو جسم .**

فالنتيجة هى قولنا هو جسم ذكرت بالفعل بمادتها وصورتها فى المقدمة الأولى ، الا أنها خالية من الحكم .

ولذلك لايصح الاعتراض بأن فيه مصادرة على المطلوب .

ومثل : كلما كان هذا قطارا كان جسما ، لكنه ليس بجسم - ∴ هو ليس بقطار وهذه النتيجة قد ذكرت فى القياس نقيضا بالفعل وهو "هذا قطارا " .

وسمى هذا القياس استثناءا لوجود أداه الاستثناء فيه وهى لكن .

٢ - **القياس الاقترانى : هو الذى لم تذكر فيه النتيجة بصورتها بالفعل ،** ولكن ذكرت بمدتها مثل القمح نبات ، وكل نبات تام النتيجة - القمح تام .

فهذه النتيجة ذكرت بمادتها فقط دون صورتها وهيئتها التركيبية بالفعل ، فالقمح الذى هو موضوعها موضوع فى الصغرى ، وتام الذى هو محمولها محمول فى الكبرى .

وسمى هذا القياس اقترانيا لاقتران الحدود فيه ، أو لذكر أداة الاقتران فيه وهى " الواو " .

وينقسم القياس الاقترانى إلى قسمين :

قياس اقترانى حملى ، وقياس اقترانى شرطى :

القياس الاقترانى الحملى :

هو ما تألف من قضايا حملية مثل العدل فضيلة ، وكل فضيلة حق
∴ العدل حق .

إذا نظرنا إلى هذا القياس وجدنا أنه يتكون من قضيتين حمليتين وهما : العدل فضيلة ، وكل فضيلة حق ، وهاتان القضيتان أنتجنا قضية ثالثة وهى : العدل حق وهى نتيجة القياس والقياس الاقترانى الحملى يتألف من قضيتين - الأولى تسمى بالمقدمة الصغرى ، والثانية تسمى بالمقدمة الكبرى .

وأجزاؤه ثلاثة تسمى بالحدود وهى :

١ - الحد الأصغر وهو موضوع المطلوب
٢ - الحد الأكبر وهو محمول المطلوب
٣ - الحد الأوسط وهو المكرر بينهما .

وإنما سمى موضـوع النتيجة حد أصغر لقلة أفراده فى الغالب وسمى محمول النتيجة حدا أكبر لكثرة أفراده فى الغالب ، وسمى الحد المكرر بينهما بالأوسط لتوسطه فى الربط بين الأصغر والأكبر كما تسمى المقدمة الأولى بالصغرى - لاشتمالها على الحد الأصغر ونسمى المقدمة الثانية بالكبرى - لاشتمالها على الحد الأكبر ، وسميت القضية الثالثة بالنتيجة لأنها نتيجة المقدمتين - الصغرى والكبرى .

الشروط العامة للقياس :

هناك شروط عامة للقياس ، منها ما يختص بتركيب القياس ، ومنهما مايختص باستغراق الحدود فى المقدمات ، ومنهما مايختص بكيف

المقدمات وتحت كل شرط من هذه الشروط الثلاثة قاعدتان فالمجموع ست.

- قاعدتان التركيب

أ - يجب أن يكون فى القياس ثلاثة قضايا لاأكثر ، المقدمة الصغرى المقدمة الكبرى ، النتيجة .

ب- يجب أن يكون في القياس ثلاثة حدود لاأكثر الحد الأصغر . الحد الأكبر ، والحد الأوسط .

والملاحظ على هاتين القاعدتين أنهما أشبه بالتعريف ، لأن القياس نوع من أنواع الاستدلال غير المباشر ، وهو قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر .

ولهذا كان اشتراط ثلاثة حدود فى القياس يمنع من استعمال حد رابع أو لفظ مشترك فى القياس بدون قرينة وذلك مثل لفظ جبن مثلا ، فأنا كان أحد الحدود له معينان أو أكثر صار القياس مشتملا على اربعة حدود فلا يكون الانتاج صحيحا .

فلو قلنا مثلا : السكوت عن الحق جبن وكل جبن غذاء ∴ السكوت عن الحق غذاء .

فهذا غير صحيح ، وما جاء عدم الصحة الامن استعمال لفظ - جبن بمعنين مختلفين - فكان هذا بمثابة حدين - فأدى ذلك إلى الخطأ المادى فى النتيجة .

٢ – قاعدتا الاستغراق :

أ – يجب أن يكون الحد الأوسط مستغرقا في واحدة من المقدمتين على الاقل وهذا لا يمنع من استغراقة فى كلتا المقدمتين .

ب– يجب الاستغرق حد فى النتيجة مالم يكن ذلك الحد ستغرقا في احدى المقدمتين .

وهاتان القاعدتان لابد من اشتراطهما ووجودهما حتى يكون القياس صحيحا ، لانه لو لم يكن الحد الأوسط مستغرقا في احدى المقدمتين على الاقل لم يكن الانتاج صحيحاً وذلك مثل : –

كل إنسان حيوان ، حيوان محمول = ك م = غير مستغرق =

بعض الحيوان له منقار = حيوان موضوع حـ م = غير مستغرق بعض الإنسان .

بعض الإنسان له منقار .

النتيجة غير منطقة على الواقع وقد جاء الخطأ فيها إلى عدم استغراق الحد الأوسط فى أحدى المقدمتين ، حيث أنه لم يحكم به على آخر ليستطيع الربط بين المقدمتين .

أيضاً القاعدة الثانية التى تقول لا يستغرق حد فى النتيجة مالم يكن مستغرقاً فى احدى المقدمتين ، وذلك مثل :

ليس المنطق أحد العلوم الطبيعية .

كل العلوم الطبيعية تنمى القدرة على الاستدلال .

محمول ، ك م غير مستغرق المنطق لا ينمى القدرة على الاستدلات – محمول كلية سالبة مستغرق .

وقد جاء الخطأ من أن محمول النتيجة = ينمى القدرة على الاستدلال = محمول ك س =

فى حين أنه غير مستغرق فى المقدمة الكبرى = محمول ك م = وهذا مخالف لقاعدة الاستغراق .

وإذا كان موضوع النتيجة هو المستغرق وليس مستغرقا فى المقدمة تكون النتيجة كاذبة لمخالفتها قواعد القياس وذلك مثل .

كل تفاح فاكهة = ك م =

وكل تفاح مستدير الشكل = ك م =

كل فاكهة مستديرة الشكل = ك م =

هذه النتيجة كاذبة وقد جاء كذبها لان فيها حدا مستغرقا وهو فاكهة ، وليس مستغرقا فى المقدمة الصغرى لانه محمول قضية موجبه .

قاعدتا الكيف : -

١ - يجب أن تكون واحدة من المقدمتين موجبة على الاقل .

٢ - إذا كانت احدى المقدمتين سالبة وجب ان تكون النتيجة سالبة

نلاحظ أن القاعدة الأولى تشترط ان تكون احدى المقدمتين موجبة على الأقل ، لإنها لو كانتا سالبتين لم يمكن معرفة نوع العلاقة بين الحدين الأصغر والأكبر إذا كانت علاقة اتصال أم علاقة انفصال وعلى ذلك فالحد الأوسط ينافى الحدين الأصغر والأكبر وإذا كان منافياً لهما فلايصلح لربط أحدهما بالآخر مثل .

لاشئ من الإنسان بمعدن

لاشئ من الحيوان بمعدن

لاشئ من الإنسان بحيوان .

فهذه النتيجة خاطئة لانـه لا يلزم من منافـاة أمرين لشـئ ثـالث أن يكونـا متنافين .

كما نلاحظ على القاعدة الثانية التي تقول إذا كانت احدى المقدمتين سـالبة وجب ان تكون النتيجة سالبة .

لأن إيجاب احدى المقدمتين ضـروري لامكـان ايجـاد علاقـة بيـن حدى القيـاس ، لان نـوع العلاقـة كيفـا يتبـع المقدمـة الاخـرى فـان كـانت المقدمة الاخرى سالبة كانت النتيجـة سـالبة ، وان كـانت المقدمـة الاخـرى موجبة كانت النتيجة موجبة .

وذلك مثل :-

بعض الحيوان إنسان

لا إنسان يمشى على اربع

بعض الحيوان لا يمشى على اربع

كل إنسان مخلوق

لا مخلوق معصوم من الخطأ

لا إنسان معصوم من الخطأ

نتائج مترتبة على قواعد القياس : -

١- لا انتاج من مقدمتين جزئيتين ولا من سالبتين .

٢- إذا كانت احدى المقدمتين جزئية تكون النتيجة جزئية

وإذا كانت أحدى المقدميتن سالبة وجب أن تكون النتيجة سالبة .

٣- لا إنتاج من مقدمة صغرى سالبه ومقدمه كبرى جزئية وبنظـرة عامـة نلاحظ ان النتيجة تتبع أخس المقدمتين كماً وكيفاً .

بمعنى أن السلب والجزئية يجب أن يظهر فـى النتيجـة ، كمـا أن عدد الحدود المستغرقة فى النتيجة يكون أقـل مـن عـدد الحـدود المسـتغرقة فى المقدمتين لأن الحد الأوسط مستغرق فى احدى المقدمتيـن علـي الأقـل وهو غير مستغرق فى النتيجة .

أشكال القياس وضروبه

ينقسم القياس الاقترانى الحملي باعتبار هيئته وصورته إلى ضرب وشكل :

١- فالضرب هو الهيئة الحاصلة مـن اتفـاق مقدمتيـه فـى الكم والكيـف أو اختلافها فيهما أو فى احداهما ، لاننا كما علمنا أن القياس يـتركب مـن مقدمتين .

وهاتان المقدمتان :-

أما موجبتان أو سالبتان ، أو أحداهما موجبة والأخرى سالبة فهـذه أربعة أقسام .

ثـم ان المقدمتيـن ، أمـا كليتـان ، وأمـا جزئيتـان ، وامـــا احداهمـــا موجبـه والاخـرى جزئيـة ، فهذه أربعـة أخـرى ، - لهـذا تقتضـى القسـمة المنطقية ان تكون الضروب ستة عشر ضرباً حاصلة من ضـرب الأربعـة الأولى فى الأربعة الثانية ، وهذه الضروب منها المنتج ومنها غير المنتـج - وهذا حسب شروط كل شكل من الاشكال كما يأتى بيانه .

٢- **الشكل** : هو الهيئة الحاصلة للقياس من اقتران الحد الأوسط بالأصغر والأكبر حسب الأوضاع العقلية الممكنه ، ذلك بأن يكون محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى ، أو محمولا فيهما أو موضوعا فيهما ، أو موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى .

لهذا كان عدد الأشكال بحسب القسمة العقلية الحاصلة من وضع الحد الأوسط بالنسبة إلى الحدين الآخرين أربعة أشكال :-

وهى :-

١- **الشكل الأول** : هو ماكان الحد الأوسط فيه محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى مثل كل فاهم محبوب وكل محبوب عادل ينتج أن كل فاهم عادل .

٢- **الشكل الثانى** : وهو ماكان الحد الأوسط فيه محمولا فى المقدمتين مثل كل ورد زهر ، ولا شئ من الحجر يزهر - ∴ لاشيء من الورد بحجر .

٣- **الشكل الثالث** : هو ماكان الحد الأوسط فيه موضوعا فى المقدمتين مثل كل انسان كائن حى ، بعض الإنسان يعرف القراءة والكتابة .

ينتج أن :- بعض الكائنات الحية يعرف القراءة والكتابة

٤- **الشكل الرابع** : هو ماكان الحد الأوسط فيه موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى مثل : لاكائن حى جماد ، كل حساس كائن حى .

النتيجة لا جماد حساس .

وهذه الأشكال الأربعة مرتبة ترتيباً طبيعياً على حسب الوضوح والخفاء كما سبق ، فالشكل الأول اكملها لأن الإنتاج فيه بديهى إذ ينتقل فيه العقل من الأصغر إلى الأوسط ، ومن الأوسط إلى الأكبر اذن فترتيبه على النظم الطبيعى .

هذا بالاضافة إلى أن الشكل الأول بين الانتاج بنفسه ، وقياسته كامله ، لأنه ينتج المطالب الأربعة دون غيره وهى ، ك م ، ك س ، جـ م ، جـ س ،

ثم يليه فى الترتيب الشكل الثانى لأنه يشارك الشكل الول فى المقدمة الصغرى ، والمقدمة الصغرى أشرف من الكبرى ، لاشتمالها على موضوع الصغرى ، والمقدمة الصغرى أشرف من الكبرى ، لإشتمالها على موضوع النتيجة وهو أشرف من محمولها لان المحمول يطلب من أجل الموضوع .

ولما كان الشكل الثالث يشارك الشكل الأول فى المقدمة الكبرى وهى اخس من الصغرى جعل ثالثا فى الترتيب .

ثم الشكل الرابع الذى لايشارك الشكل الأول فى شيء من مقدمتيه جعل رابعا فى المرتبة ، ولما كان بعيدا عن النظم الطبيعى اسقطه الفارابى وابن سينا والغزإلى من الاعتبار .

١- الشكل الأول :-

هو ماكان الأوسط فيه محمولا في الصغرى موضوعا فى الكبرى مثل العلم مفيد ، وكل مفيد نافع النتيجة ، العلم نافع وسبق أن ذكرنا أن

الشكل الأول هو أكمل الأشكال لأن الإنتاج فيه بين ولتحقق هذا الإنتاج لابد له من شرطين هما :-

١ - ايجاب الصغرى

٢ - كلية الكبرى ، وفى ذلك يقول صاحب السلم: وشرطه الايجاب فى صغراه .:. وأن ترى كلية كبراه

إذن لابد من تحقيق هذان الشرطان فإذا لم يتوفر هذان الشرطان كان هذا الشكل غير منتج انتاجا مطردا .

فإذا فقد الشرط الأول مثلا وكانت المقدمة الصغرى سالبه ، فهذا يحتاج إلى أن تكون المقدمة الكبرى موجبه " لأنه لانتاج من سالبتين "وبما أن سلب احدى المقدمتين يستلزم سلب النتيجة ، ولو كانت النتيجة سالبة كل محمولها مستغرقا ، بينما هو غير مستغرق فى المقدمة الكبرى الموجبة (محمول ك م) ولذلك كان من الضرورى ان تكون المقدمة الصغرى موجبة ، كذلك لابد أن تكون المقدمة الكبرى كلية ، فإذا افتراضنا انها كانت جزئية كانت النتيجة كاذبة .

مع صدق المقدمتين مثل كل عنب فاكهة بعض الفاكهة تفاح : النتيجة بعض العنب تفاح وهى نتيجة كاذبة مع صدق المقدمتين والسبب فى ذلك فقدان الشرط الثانى وهو كلية الكبرى .

وضروب هذا الشكل بحسب القسمة العقلية ستة عشر ضرباً ، وبتطبيق شرطى الانتاج يكون المنتج منها أربعة والباقى عقيما وهو أثنا عشر ضرباً فإذا طبقنا الأول وهو ايجاب الصغرى يحصل لنا ان المنتج

فى الصغرى هى الموجبة سواء اكانت كلية أو جزئية اذن هنا قضيتان فى الصغرى .

وبتطبيق الشرط الثانى وهو كلية الكبرى تستنتج ان المنتج فى الكبرى هى الكلية سواء كانت موجبة أو سالبة ، ويضرب الصغريين الموجبتين الكلية والجزئية فى الكبريين ، الموجبة والسالبة يحصل لنا اربعة ضروب منتجة فى هذا الشكل والباقى عقيم ، وهذه تسمى طريقة التحصيل وعلى هذا تكون ضروب الشكل الأول هى : -

الضرب الأول : -

ك م كل إنسان ناطق

المثال :

ك م كل ناطق ضاحك

ك م النتيجة : كل إنسان ضاحك

الضرب الثانى :

ك م كل قمح نبات

ك س لا شئ من النبات بحجر

ك س النتيجة : لا شئ من القمح بحجر

الضرب الثالث :-

ج م بعض الزهر ورد

ك م وكل ورد رائحته عطره

ج م النتيجة : بعض الزهر رائحته عطره

الضرب الرابع :

ج م	بعض الحيوان إنسان
ك س	كل إنسان لا يطير فى السماء
ج س النتيجة :	بعض الحيوان لا يطير فى السماء

وبعد فهذه هى الضروب المنتجة فى هذا الشكل وكما نلاحظ على هذه الضروب أنها تشمل جميع أنواع القضايا بواسطة هذا الشكل ولايمكن ذلك فى أى شكل آخر ، كما أن هذا الشكل الوحيد هو الذى ينتج الكلية الموجبة وهى التى تقيد فى العلوم ذلك أن قوانين العلوم أغلبها كلية ولهذا كان الشكل الأول هو أكمل الأشكال لهذا فقد كان أولاً لهذه الإعتبارات المتقدمه .

الشكل الثانى :-

هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولاً فى المقدمتين أى المقدمة الصغرى والمقدمة الكبرى .

ويشترط لإنتاج هذا الشكل شرطان .

١- شرط يحسب الكيف ، وهو إختلاف المقدمتين فى الكيف وذلك بأن تكون أحداهما موجبة والأخرى سالبة .

٢- شرط يحسب الكم - وهو كلية الكبرى .

ولهذين الشرطين أشار صاحب السلم بقوله :-

والثانى أن يختلفا فى الكيف مع كلية الكبرى له شرط وقع ، وبتطبيق هذهين الشرطين يتحقق الإنتاج أما إذا لم يتحققا لم يطرد الإنتاج والمعول عليه فى المنطق هو أطراد الإنتاج .

وعلى ذلك نرى أن المنتج بتحقيق هذين الشرطين أربعة ضروب لأن الكبرى يجب أن تكون كلية . فإذا كانت مع ذلك موجبه أنتجت مع الصغرى السالبه الجزئية ، والصغرى السالبه الكلية أذن هذان ضربان منتجان ، وأن كانت سالبة أنتجت مع الصغرى الموجبة الجزئية ، والصغرى الموجبة الكلية – فهذان ضربان منتجان أيضاً ، فصار مجموع الضروب المنتجة أربعة وهى :-

١- الضرب الأول :-

ك م	كل الطلبة أوفياء
ك س	لا واحد من الخائنين وفياً
ك س	لا واحد من الطلبه خائن

٢- الضرب الثانى :-

ك س		لا عربى جبان
ك م	مثل	كل حقود جبان
ك س		لا عربى حقود

٣- الضرب الثالث :-

ج م	بعض الشكل مربع
ك س	لا شئ من المثلث مربع
ج س	ليس بعض الشكل مثلث

٤- الضرب الرابع :-

ج س بعض الطلاب ليسوا أوفياء

ك م وكل الأذكياء أوفياء

ج س ليس بعض الطلاب أذكياء

وهكذا نلاحظ على ضروب الشكل الثانى أنه لا ينتج إلا سالباً سواء كان كلياً أو جزئياً ، ولذلك يكثر إستخدامه فى الجدل والرد على الخصم ، لأن مهمة المجادل نفى ما يدعيه خصمه وأبطال رأيه .

٣- الشكل الثالث :-

هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعاً فى المقدمتين

وقد إشترط فيه شرطان وهما :-

١- شرط يحسب الكيف وهو إيجاب الصغرى .

٢- شرط يحسب الكم وهو كلية أحدى المقدمتين وإلى هذا أشار صاحب السلم فقال .

والثالث الإيجاب فى صغراهما ، وأن ترى كلية أحداهما . وبتحقيق هذين الشرطين ترى أن الضروب المنتجة ستة والعقيم عشرة .

وذلك لأن الصغرى أن كانت موجبة كلية أنتجت مع الكبريات الأربع وهى الموجبة الكلية ، والموجبة الجزئية ، والسلبة الكلية والسالبة الجزئية ، وذلك لتحقق الشرطين وهما إيجاب الصغرى وكلية أحداهما .

وإن كانت الصغرى موجبة جزئية إنتجت مع الكبريين الكليتين ، الموجبه والساليه ، فالمجموع ستة أضرب وما سواها عقيم لا ينتج .

والضروب المنتجه هى كما يلى :-

١- الضرب الأول :-

ك م   كل نحاس معدن

ك م   مثل   كل نحاس يطرق

ج م   النتيجة   بعض المعدن يطرق

٢- الضرب الثانى :-

ك م   كل عنب فاكهه

ك س   مثل   لا شئ من العنب برتقال

ج س   النتيجة   ليس بعض الفاكهة ببرتقال

٣- الضرب الثالث :-

ك م   كل مصرى محبوب

ج م   مثل   بعض المصريين أوفياء

ج م   النتيجة   بعض المحبوبين أوفياء

٤- الضرب الرابع :-

ك م   كل تفاح فاكهة

ج س   مثل   ليس بعض التفاح يمر المذاق

ج س   النتيجة   ليس بعض الفاكهة يمر المذاق

٥- الضرب الخامس :

ج م   بعض الأزهريين أندونيسى

ك م   مثل   كل أزهرى تقى

ج م   النتيجة   بعض الأندونيسين أتقياء

٦- الضرب السادس :-

ج م　　　　　بعض الدواء مر

ك س　مثل　　لا دواء يخلو من الفائدة

ج س　النتيجة　　ليس بعض المر يخلو من الفائدة

وهكذا نلاحظ على ضروب هذا الشكل أنها جزئية - موجباً كان أو سالباً ، والسبب فى إنه لم ينتج كلياً لا سيما فى الضرب الأول والثانى مع أن مقدمتيهما كليتان ، لجواز أن يكون الأصغر أعم من الأكبر فى بعض المواد ، فيمتنع الحكم بالأكبر على كل أفراد الأصغر إيجاباً أو سالباً مثل كل إنسان حيوان ، وكل إنسان متعجب فالأصغر وهو " حيوان " أعم من الأكبر وهو " متعجب " .

فلو إنتج كلياً مثل كل حيوان متعجب ، لكان حكماً بالأخص على كل أفراد الأعم وهو باطل .

فلذا كانت النتائج كلها جزئية سالبه أو موجبة .

٤- الشكل الرابع :-

هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعاً فى الصغرى محمولاً فى الكبرى ويشترط لإنتاج هذا الشكل شرط واحد عام وهو أن لا تجتمع فيه الخستان سواء كان ذلك فى مقدمة واحدة أو فى المقدمتين معاً إلا فى صورة واحدة وهى أن تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبه كلية وإلى هذا أشار صاحب السلم بقوله .

وأربع عدم جمع الخستين　　　إلا بصورة ففيها يستبين

صغراهما موجبة جزئية　　　كبارهما سالبة كلية

فإذا لم يتحقق هذا الشرط لم يطرد الإنتاج ، أما إذا تحقق الشرط المذكور فإن هذا الشكل ينتج خمس ضروب وهى :-

١- الضرب الأول :-

ك م   كل إنسان متعجب

ك م   مثل   كل متعلم إنسان

ج م   النتيجة   بعض المتعجب متعلم

٢- الضرب الثانى :-

ك م   كل مقصر فى علمه واجب زجره

ج م   مثل   بعض الأشخاص مقتصر فى علمه

ج م   النتيجة   بعض من يجب زجره أشخاص

٣- الضرب الثالث :-

ك م   كل شجر نام

ك س   مثل   لا شئ من المعدن بشجر

ج س   النتيجة   ليس بعض الناس معدن

٤- الضرب الرابع :-

ك س   لا تقى مخذول

ك م   مثل   وكل مؤمن تقى

ك س   النتيجة   لا واحد من المخذولين مؤمن

٥- الضرب الخامس :-

ج م   بعض المعدن ذهب

ك س   مثل   لا شئ من الشجر بمعدن

ج س   النتيجة   بعض الذهب ليس شجراً

وهكذا نلاحظ على إنتاج الشكل أنه لا ينتج إلا جزئى وذلك لأن الحد الأصغر فيه غير مسور بالسور الكلى فى جميع الأضرب لوقوعه محمولاً - ماعدا الضرب الرابع ، فأنه الضرب الوحيد المنتج للكلى مع أن الحد الأصغر فيه لم يدخل عليه السور الكلى لكونه محمولاً فى الصغرى ، إلا أنه أنتج الكليه لأن صغراه لو عكست فإنها تنعكس كنفسها فيكون السور الكلى قد دخل بهذا الإعتبار ، والشكل إنما ينتج كلياً إذا كان حده الأصغر مسوراً بالسور الكلى فى الصغرى أو فى عكسها .

القياس الإقترانى الشرطى

عرفنا أن القياس الإقترانى ينقسم إلى قسمين :-

قياس إقترانى حملى :-

وقد تقدم الكلام فيه ونشير هنا بعون الله تعالى .

القياس الإقترانى الشرطى :-

والقياس الإقترانى الشرطى هو ما لا يتركب من الحمليات المحضه وذلك بأن يتركب من شرطيات فقط ، أو من شرطيات وحمليات وهو بهذا ينقسم إلى خمسة أقسام :-

١- ما تركب من شرطين متصلين مثل :-

كلما كان هذا أزهرياً كان ذا خلق حسن ، وكلما كان هذا ذا خلق حسن كان عادلاً .

هذا القسم ينتج شرطيه متصله وهى :-

كلما كان هذا أزهرياً كان عادلاً .

٢- ما تركب من شرطين منفصلتين مثل :-

كل جسم أما نام وأما غير نام ، وكل نام أما حيوان أو نبات .

هذا النوع ينتج شرطية متصله وهى كل جسم أما غير نام وأمـا حيـوان أو نبات .

٣- ما تركب من شرطية متصلة وحملية مثل :-

كلما كان هذا ذهباً كان معدن وكل معدن يتمدد بالحرارة .

هذا النوع ينتج شرطية متصلة وهى :-

كلما كان هذا ذهباً فإنه يتمدد بالحرارة .

٤- ما تركب من شرطية منفصله وحملية مثل :-

كل عدداً أما زوج وأما فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين .

هذا النوع ينتج شرطيه منفصله وهى :-

كل عدد أما فرد وأما منقسم بمتساويين .

٥- ما تركب من شرطيه متصلة وشرطيه منفصلة مثل :-

كلما كان هذا إنساناً كان ناطقاً وكل ناطق فهو أما أبيض وأما غير أبيض .

هذا النوع ينتج شرطية متصلة مثل :-

كلما كان هذا إنساناً فهو أما أبيض وأما غير أبيض .

وينتج هذا النوع شرطيه منفصلة وهى :-

دائماً إن كان هذا إنساناً فهو أبيض وأما غير أبيض .

هذا ونود أن نشير هنا إلى أن ما ينطبق على الأشكال الأربعة فـى القياس الحملى ينطبق كذلك على القياس الإقـترانى سـواء بسـواء ذلـك لأن المشترك فى المقدمتين ، إن كان تالياً فى الصغرى مقدماً فى الكـبرى فهـو **الشكل الأول .**

إن كان تالياً فيهما فهو الشكل الثانى .

وإن كان مقدماً فيهما فهو الشكل الثالث .

وإن كان مقدماً فى الصغرى تالياً فى الكبرى فهو الشكل الرابع .

وحدوده أيضاً ثلاثه كما فى الحملى وهى :-

١- الحد الأصغر وهو مقدم المطلوب أو موضوعه .

٢- الحد الأكبر وهو تالى المطلوب أو محموله .

٣- الحد الأوسط وهو المشترك المكرر بينهما .

ويشترط فى أشكال القياس الإقترانى الشرطى ما يشترط فى أشكال القياس الحملى ، ولهذا ينتج من الضروب مثل ما أنتج الحملى .

القياس الأستثنائى

سبق أن ذكرنا عند أقسام القياس أن القياس الأستثنائى هو ما ظهرت فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل ، أى بمادتها وهيئتها التركيبية ونعاود هنا الحديث لنذكر أقسامه وبيان شروطه.

تركيب القياس الأستثنائى :-

يتركب هذا القياس من مقدمتين ونتيجه : -

١- **المقدمة الشرطية :** وتسمى بالمقدمة الكبرى .

٢- **المقدمة الأستثنائية :** وتسمى الصغرى .

٣- **النتيجة :** وهى القضية المأخوذه من القدمتين.

أقسام القياس الاستثنائى :

١- قياس استثنائى اتصالى .

٢- قياس استثنائى انفصالى .

شروط إنتاج القياس الاستثنائى بقسميه :

يشترط لأنتاج القياس الاستثنائى بقسميه ثلاثة شروط وهى : -

١- أن تكون الشرطية موجبة لأن السالبة لا أتصال فيها ولا عناد

٢- أن تكون الشرطية لزومية إذا كانت متصلة وعناديه إذا كانت منفصلة

٣- يجب أن تكون إحدى المقدمتين كلية : أما الشرطية وأما الأستثنائية .

ويضاف المنفصلة الحقيقية شرط رابع وهو أن تكون مركبة من الشئ والمسأوى لنقيضه ولا تصح أن تكون مركبة من الشىء ، ونقيضه ، فلو تركبت من الشىء ونقيضه كان ذلك مصادرة.

١- القياس الاستثنائى الاتصالى : -

هو ما كانت القضية الشرطية فيه متصلة وينتج فى حالتين : -

١- وضع المقدم ينتج وضع التالى مثل : -

كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا ، لكنه أنسان فهو حيوان .

٢- نفى التالى ينتج رفع المقدم مثل : -

كلما كان هذا انسانا كان حيوان ، لكنه ليس حيوان إذن هو ليس بإنسان .

فهذا القياس نلاحظ أن وضع المقدم ينتج وضع التالى وأن رفع التالى ينتج رفع المقدم.

وإذا كان هذا القياس أنتج فى حالتين فإنه لا ينتج أيضا فى حالتين وهما :

١- وضع التالى

٢- رفع المقدم

والسبب فى ذلك: -

أن المقدم ملزوم والتالى لازم ، واثبات الملزوم يقتضى اثبات اللازم ، كما أن رفع اللازم يقتضى رفع الملزوم ، ولكن رفع المقدم غير

منتج كما أن اثبات اللازم غير منتج أيضاً اثبات اللازم غير منتج أيضا وذلك لجواز أن يكون اللازم أعم من الملزوم والملزوم أخص من اللازم مثل : -

كلما كان هذا ذهباً كان معدناً ، فمثلاً لو رفعنا المقدم وقلنا لكنه غير ذهب فإنه لا ينتج لأن رفع الأخص لا يقتضى رفع الأعم لأنه قد ينتقى الذهب وينتفى المعدن لجواز تحققه فى الفضة مثلا وعلى هذا فإن رفع المقدم لا ينتج.

وكذلك لو أثبتنا التالى وقلنا فى المثال السابق لكنه معدن فإنه لا ينتج ، لأن اثبات الأعم لا يستلزم إثبات الأخص ، إذ قد يتحقق المعدن ولا يتحقق الذهب ، بأن يتحقق المعدن فى نوع آخر من أنواع المعادن كالفضة.

القياس الاستثنائى الانفصالى :

هو ما تركب من شرطية منفصلة وإستثنائية.

والقضية المنفصلة لها ثلاثة أقسام وهى : -

١- أما أن تكون منفصلة حقيقية ، فإنها تنتج فى أربع صور وذلك لأن طرفيها يجتمعان ولا يرتفعان ، فوضع أحد الطرفين ينتج رفع الآخر ، ورفع أحدهما ينتج وضع الآخر.

وذلك مثل :-

دائماً أما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً

(١) فإذا وضعنا المقدم وقلنا :

لكنه زوج فإنه ينتج رفع التالى وهو أنه ليس بمفرد

(٢) وإذا وضعنا التالى وقلنا :

لكنه فرد ، فإنه ينتج رفع المقدم وهو أنه ليس بزوج

فهذان ضربان منتجان بوضع أحد الطرفين.

(٣) وكما لو رفعنا المقدم وقلنا :

لكنه ليس بزوج فإنه ينتج وضع التالي وهو: أنه فرد.

(٤) وأن رفعنا التالى وقلنا :

لكنه ليس بمفرد : فإنه ينتج وضع المقدم وهو أنه زوج.

فهذان ضربان منتجان برفع أحد الطرفين فيكون المجموع أربعة :

٢- وأما أن تكون منفصلة مانعة جمع فيكون انتاجها بضربين وهما وضع أحد الطرفين ينتج رفع الآخر ، وذلك لأن بين طرفيهما عناداً فى التحقق ، لأنهما لا يجتمعان ، فمتىَ ثبت أحدهما أرتفع الآخر وذلك مثل :

أما أن يكون محمد فى القاهرة أو فى طنطا .

(١) فإذا وضعنا المقدم وقلنا :

لكنه فى القاهرة ∴ هو ليس فى طنطا

فإذا أنتج هنا رفع التالى.

(٢) وإذا وضعنا التالى وقلنا :

لكنه فى طنطا ∴ هو ليس فى القاهرة .

فهنا أنتج رفع المقدم.

وأما رفع أحداهما فإنه لا ينتج لأنه لا عناد بينهما فى الأرتفاع فيجوز الخلو منهما بأن يكون فى الأسكندرية مثلا.

(٣) وأما أن تكون منفصلة مانعة خلو فإنها تنتج بضربين أيضا وذلك لأن طرفى هذه القضية لا يرتفعان معا أى أن بينهما عنادا فى الأرتفاع فمتى أرتفع أحداهما ثبت الآخر وعلى هذا فرفع المقدم ينتج وضع التالى ورفع التالى ينتج وضع المقدم فهذا ضربان منتجان وذلك مثل.

أما أن يكون هذا الشىء غير نبات أو غير حجر .

١- فإذا رفعنا نقيض المقدم وقلنا :

لكنه نبات فإنه ينتج عين التالى وهو غير حجر.

٢- وإذا رفعنا نقيض التالى وقلنا :

لكنه حجر فإنه ينتج وعين المقدم وهو غير نبات .

أما استثناء أحد الطرفين أى وضعهما فإنه لا ينتج رفع الآخر إذ لا عناد بينهما فى التحقق ، فيجوز أحدهما مع وجود الآخر.

مواد الأقسية

ذكرنا فيما سبق تعريف القياس ، وقسمناه إلى إقترانى واستثنائى ثم قسمنا الأقترانى إلى حملى وشرطى ، وقسمنا الأقترانى إلى شكل وضرب - وكان هذا تقسيما للقياس من ناحية الصورة والهيئة التركيبة التى يكون عليها ، فلكى يكون القياس سليما ينتج إنتاجا مطردا ، لابد من وضع القضيتين على شكل خاص وبصورة خاصة ويسمى ذلك بصورة القياس.

وقد تكلمنا عن صورة القياس إذ وضحنا الأشكال وضروبها لكى نتمكن بذلك من الأحتراز عن الخطأ فى الفكر من ناحية الصورة.

والآن نتحدث عن القياس باعتبار مادتة وبيان اليقينى منها وغير اليقينى لنتمكن من الأحتراز عن الخطأ فى الفكر من ناحية المادة.

فمواد الأقسية هى القضايا التى تتألف منها الأقسية لكى يكون الأنتاج صحيحا . فالمطلوب فى القياس أما أن يكون يقينا وأما غير يقينى. فاليقينى هو ما كان مقدماته يقينية وهو : -

البرهان : وهو ما يتألف من مقدمات يقينية لافادة اليقين وقد أعتبر المناطقة أن المقدمات اليقينية التى تستخدم فى القياس البرهانى لافادة اليقين أنواع منها : -

١- **الأوليات** : وهى القضايا التى يحكم فيها العقل بمجرد تصور الطرفين.

مثل : الكل أعظم من الجزء الواحد نصف الاثنين.

٢- **الفطريات** : وهى قضايا قياسيتها معها - وهى القضايا التى يحكم فيها العقل بمجرد تصور - الطرفين بواسطة لا تغيب عن الذهن مثل الأربعة زوج فهذا الحكم صادر بسبب الوسط الحاضر فى الذهن وهو أن الأربعة تنقسم إلى متساويين ، والمنقسم إلى - متساويين زوج فالأربعة زوج وبعض المناطقة يرى أن أمثال هذه القضايا ليس من الضروريات بل هى كسبب : ولكن لما كان برهانها لا يغيب عن الذهن أصبحت كالضروريات.

٣- **المشاهدات** : وهى القضايا التى لا يصدر العقل فيها الحكم بمفرده بل يحتاج إلى الحس

فإذا كان الحس ظاهراً – اشترك العقل مع الحواس الظاهرة مثل النار محرقة ، الفحم أسود.

وإن كان الحس باطناً أشترك العقل من الوجدان فى الحكم على الشيء وذلك كالشعور بالغضب والسرور ، والشعور بالجوع فكل هذا عارض بعرض للأنسان بواسطة الحس الباطن .

٤- **المجربات** : وهى القضايا التى يحتاج العقل إلى الصدق بها إلى التجربة وتكرار المشاهدة مثل الطعام يدفع الجوع ، الأسبرين مزيل للصداع وأغلب طرق العلاج التى جربها الأطباء وثبت صحة نتائجها.

٥- **الحدسيات** : وهى القضايا التى يحكم فيها العقل بناء على محسوسات أخرى لا يحتاج العقل فى العلم يترتب هذه عليها إلى نظر واستدلال مثل نور القمر مستفاد من نور الشمس .

والحس هو : انتقال الذهن من مبادىء إلى المطالب دفعة عن طريق التمرس العلمى وذلك كالحكم بزيادة مياه الآبار إذا زاد ماء النيل عن طريق الفيضانات مثلا فالعقل هنا يحدس بأن هذه الزيادة ناتجه عن طريق تسرب المياه من النيل إلى الأرض.

٦- **المتوترات** : وهى القضايا التى يحكم العقل فيها بواسطة السماع من جمع كثير لا يجوز العقل تطؤهم على الكذب مثل : سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبو بكر رضى الله عنه أول الخلفاء الراشدين ، لندن عاصمة إنجلترا ، بكين عاصمة الصين .

٧- **النظريات** : وهى القضايا التى أنتجت من قياس برهانى مثل الحكم بأن العالم حادث فهذه القضية نتيجة لقياس برهانى هكذا العالم المتغير ، وكل متغير حادث إذن العالم حادث .

والقياس البرهانى : هو القياس الذى يتألف من مقدمات يقينية لإفادة اليقين، وهو نوعان :

أولاً : لمى : وهو ما كان الحد الأوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر فى الذهن والخارج معاً مثل : عمر متعفن الأخلاط ، وكل متعفن الاخلاط محموم ∴ عمر محموم . فتعفن الأخلاط علة للحمى فى الذهن " أى العقل " والخارج وقد يعرف بالقياس اللمى : بأنه ما يستدل فيه بالعلة على المعلول وسمى لميا لانه يفيد اللمية أى العلة فى الذهن والخارج ، ولانه يجاب به عن السؤال بـ " لم " فكما فى المثال السابق فإنه أقيل عمر محموم – فقلت لم؟ فيقال لانه متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط محموم ، فالحد الأوسط علة لثبوت الأكبر وهو محموم للأصغر وهو عمر فى الذهن والخارج معاً .

ثانياً : انى : وهو ما كان الحد الأوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر فى الذهن فقط دون – الخارج مثل : عمر محموم وكل محموم متعفن الأخلاط ∴ عمر متعفن الأخلاط. فالحمى علة متعفن الاخلاط ذهنيا فقط لا خارجيا ، فالتعفن هو العلة الحقيقية. وقد يعرف القياس الانى بأنه ما يستدل فيه بالمعلول على العلة وسمى هذا القياس انيا ، لانه يفيد الانية أى الثبوت فى الذهن

فهو منسوب لأن والأول منسوب للم . فالقياس البرهانى بصفه عامة هو ما كانت مقدماته يقينية واليقين هو الأعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع عن دليل. وما قصده مناطقة العرب من تقسيم البرهان إلى برهان اللم وبرهان الان هو ما وضعه جون استيورات مل من قوانين الأستنباط إلا أن مناطقة العرب لم يجلوا الطرق التى توصل إلى معرفة ما هو علة وما هو معلول من الحوادث والظواهر الطبيعية فهم لم يعتبروا البحث فى العلل والمعلولات من علم المنطق بل من موضوعات قسم الالهيات .

فما سماه المناطقة مواد البرهان هو نفس ما وضحة مناطقة الغرب المحدثين باسم قواعد الأستنباط فى المنطق الحديث ، وما زاده مناطقة الغرب كان بسبب تقدم العلوم وابتكار أدوات البحث العلمى.

وأما غير اليقينات :

وهى القضايا التى يحكم بها لاعتراف جميع الناس بها لمصلحة عامة أو رأفة وحمية أو انفعالات من عادات وآداب ، والفرق بينهما وبين الأوليات أن الإنسان لو خلا ونفسه مع قطع النظر عما وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الأوليات ومنها :

١- **القياس الجدلى :** وهو القياس المؤلف من القضايا المشهورة أو المسلمة عند الخصم .

مثال الأول : الظلم قبيح ، وكل قبيح مذموم ∴ الظلم مذموم.

مثال الثانى : الأحسان إلى الفقراء مروؤة ، وكل مروؤة يمدح عليها صاحبها ∴ الأحسان إلى الفقراء يمدح عليه صاحبه.

والغرض من هذا القياس : الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان .

فكما فى المثال الأخير لو سلم الخصم بالمقدمتين وجب أن يسلم بالنتيجة.

٢- القياس الخطابى :

هو القياس المؤلف من المظنونات أو المقبولات ، والقضايا المظنونة هى القضايا الراجحه مثل زيد يطوف ليلا ، وكل من يطوف ليلا سارق ∴ زيد سارق .

والمقبولات هى القضايا المأخوذه ممن يعتقد فيها مثل زيد مجتهد فى دروسه ، وكل مجتهد فى دروسه ينجح آخر العام ∴ زيد ينجح آخر العام.

والغرض من القياس الخطابى هو ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشيهم ومعادهم كما يفعل الخطباء.

٣- القياس الشعرى :

هو القياس المؤلف من مقدمات تنقبض منها أو تنبسط. والهدف من هذا القياس : هو انفعال النفس أما بالأنبساط وهو انشراح النفس بالرغبة ، واما بالأنقباض وهو ضيق في النفس يجعلها تنفر من الشىء وذلك كما إذا قال أحد : الخمر ياقوتة سيالة وكل ما كان كذلك تميل اليه النفس.

∴ الخمر يميل اليها النفس

لأن النفس إذا سمعت هذا القياس تشعر بميل ورغبة فى الخمر مع أنها حرام ، مرة الطعم خبيثة التركيب غير مقبولة والمثال السابق لانبساط النفس. أما مثال إنقباض النفس كما إذ قيل : العسل مر المذاق مقيء للنفس وكل ما كان كذلك قبيح التناول.

∴ العسل قبيح التناول

هذا القياس يولد عند النفس انقباضا ونفره من العسل مع أنه لذيذ الطعم حلو المذاق مقيد للجسم.

ومما يزيد التأثير فى النفس لهذا القياس أن يكون على وزن من أوزان الشعر ، كما قيل أن من الشعر لحكمة ، أى يعمل عمل السحر فى سرقة القلوب كما قال بعض الشعراء.

تقول هذا مجاج النحل تمدحه وان ذممت فقل قيء الزنابير

مدح وذم وذات الشيء واحد أن البيان يرى الظلماء كالنور

٤- القياس السوفسطائى :

هو القياس المؤلف من القضايا الوهمية الكاذبة ، أو من القضايا الكاذبة الشبيهة بالحق فى الصورة أو فى المعنى.الأول مثل : هذا الحجر ميت ، وكل ميت يخاف منه ∴ هذا الحجر يخاف منه.

ومثال القضايا الكاذبة الشبيهة بالحق فى الصورة أن تقول لصورة انسان منقوشة على حائط.

هذا انسان ، وكل انسان ناطق ∴ هذا ناطق ومثال القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة فى المعنى أن ترى صورة فرس على حائط فتقول : هذا فرس وكل فرس ناهق ∴ فهذا ناهق.

والغرض من هذا القياس :

هو تغليظ الخصم واسكانه ويستعمل هذا القياس فى المجادلات والمحاورات التى يقصد بها التغلب على الخصم ولو بغير حق.

وهكذا نلاحظ أن القياس محصور فى خمس لأن القياس أما أن يفيد تصديقاً جازماً معتبراً فى الحقيقة ، وهو حق فى نفس الأمر فهذا هو القياس البرهانى ، أو يفيد تصديقا جازما لم يعتبر حقيقة بل اعتبر فيه الأعتراف والتسليم وهذا هو القياس الجدلى.

وأن أفاد القياس تصديقا غير جازم ، أفاد الظن فهذا هو القياس الخطابى وانه أفاد التخيل والتأثر فى النفس فهذا هو القياس الشعرى وان أفاد القياس تصديقا جازما غير مطابق للواقع فهذا هو القياس الشعرى ، فهذا وجه انحصار القياس فى هذه الحمس السابقة.

النوع الثانى من أنواع الأستدلال غير المباشر

الأستقراء :

الأستقراء هو النوع الثانى من أنواع الأستدلال غير المباشر ، وإذا كان القياس هو الأنتقال من المبادىء إلى النتائج أو من العام إلى الخاص ، فإن الأستقراء انتقال من النتائج إلى المبادىء ، أو الأنتقال من الخاص إلى العام أو من الظواهر إلى قوانينها ولهذا كان تعريف الأستقراء.

هو تتبع الجزئيات كلها أو بعضها للوصول إلى حكم عام يشملها جميعا ، أو هو أنتقال الفكر من الحكم على الجزئى إلى الحكم الكلى الداخل تحته هذا الجزئى.

وذلك مثلاً : إذا تتبعنا طلاب كلية أصول الدين بطنطا فإنا نجد كل طالب منهم حاصل على الشهادة الثانوية الأزهرية ولهذا نجد أن كل طالب منهم حاصل على الشهاده الثانوية الأزهرية ولهذا يمكننا أن نأخذ من هذا حكم عام وهو كل طالب فى كلية أصول الدين بطنطا حاصل على الشهاده الثانوية الأزهرية.

وكما إذا أخذنا قطعة من الحديد ووضعناها فى النار فإنا نلاحظ أنها تتمدد بالحرارة ، وكما إذا أخذنا قطعة من النحاس ووضعناها فى النار فإنا نلاحظ أيضا تمددها بالحرارة. لهذا فإنه يمكن أن نأخذ من هذا الحكم العام وهو كل معدن يتمدد بالحرارة.

ولهذا فقد تميز الأستقراء عن القياس من ناحية أن الأستقراء استدلال صاعد نبدأ فيه من الأمور الجزئية وتنتهى إلى حكم جزئى كما أنه نتيجة الأستقراء أعم من مقدماته أما القياس فنتيجته أخص من مقدمتيه.

هذا بالأضافة إلى أن الأستقراء يعتمد على ملاحظة الظواهر التـى تجرى فى الكون من حوادث وربطها بالقياس ، أما القياس فإنـه استدلال يعتمد على الفكر النظرى البحث.

والأستقراء كدليل عام عرفه – أرسطو – وتكلم فيه وعرفه من علماء الأسلام الفارابى وابن سينا وغيرهم ، لكنه كان أستقراءا يعتمد على العقل والملاحظة الخارجية ، الا أنـه بعد تقدم العلوم الطبيعية واختراع الآلات والمعامل الصناعية انحصرت وظيفة الأستقراء فـى محاولـة فهم قوانين الطبيعة بواسطة الظواهر بعضها ببعض، وشرح ما يربـط بينهـامن علاقات أو قوانين مطرده ، تلك التى تنبأ بعودة الظواهر متـى تحققت الشروط التى أدت إلى وجودها فى ظروف متشابهة.

ولهذا فقد أهتم المحدثون بالأستقراء إهتماماً بالغاً وتبحروا فيـه ساعدهم على ذلك تقدم العلوم والصناعات التى تمكنوا بواسطتها أن يجروا التجارب على الأشياء وأن يفترضوا الفروض والملاحظات العملية بعد اشتراط الشروط الخاصة بكل ملاحظة وقسموه إلى أنواع مختلفة .

العلاقة بين القياس والأستقراء :

إذا كـان الأستقراء هو النوع الثانى من أنواع الأستدلال غـير المباشر فإن القياس هو النوع الأول وإذا كان القياس مركب من مقدمات كلية وأن الوصول إلى هذه المقدمات عن طريق الأستقراء خاصـة تلك التى تتضمن أحكاما على العالم الطبيعى ، والتـى لابد فيها من مشاهدة الحوادث وملاحظتها والبحث عن صفاتها وعللها ، فقبل أن ندخل هذه الصفات الجزئية تحت الحكم الكلى ، يجب أن تعرف تلك الصفات

وتحليلها وهذا هو منطـق الأستقراء ، فالأستقراء مـن هـذه الناحيـة متقدم على القياس ، فالقياس اذن يعتمد على الأستقراء.

ومن هنا تظهر العلاقة بين الأستقراء وبين القيـاس لأن الأستقراء متقدم على القياس بالأعتبار السابق ، والقيـاس محتـاج إلـى الأستقراء فـى الحصول على المقدمة الكلية وهو بذلك يبتدىء من حيث ينتهى الأستقراء. وهناك مرحلة من مراحل الأستقراء وهى مرحلة تحقيق الفروض العلميـة والأستدلال على صحتها ، وفى هذه المرحلة يحتاج الأستقراء إلى استخدام الأستدلال القياسى ، فالأستقراء بهذا محتاج إلى القياس.

ذلك أنه لا يكفى أن نتصفح بعض الجزئيات لنصل منها إلـى حكـم كلى عام ، يتنأول ما شاهدناه على بعض الظواهر ومالم نشاهده سوأء كان ذلك هنا وهناك ، بل لابد من التحقق والتأكد من صـدق هـذا الحكـم الكلـى العام ، وطريق التحقق من صدق هذا الحكم الكلى العام هو أن نطبقه علـى حـالات جزئيـة جديـدة لـم نكـن قـد تصفحناهـا مـن قبـل وتتبعنـا صفاتهـا وجزئياتها ، وذلك بأن ننتقل من الحكم الكلى العام إلى أحكام جزئية خاصة ، وهذا هو القياس بعينه وعلى هذا نلاحظ أن كلا مـن القيـاس والأستقراء محتاج إلى الآخر القياس محتاج إلى الأسـتقراء فـى التوصـل إلـى المقدمـة االكلية والأستقراء محتاج إلى القيـاس فـى تحقيـق الفـروض العمليـة ، فـلا غنى لحدهما إلى الأستعانة بالآخر.

أنواع الأستقراء :-

الأستقراء نوعان :-

تام وناقص

١- الأستقراء التام :-

هذا النوع من الأستقراء **يقينى** لأنه الذى يتصفح فيه جميع جزئيات الشيء الذى هو موضوع البحث ، أو هو انتقال الفكر من الحكم الجزئى على كل فرد من أفراده مجموعة معينة إلى حكم كلى يتناول كل أفراد هذه المجموعة .

فمثلاً إذا تصفحنا أنواع الكلمة فنجدها :

أما اسم ، وأما فعل ، وأما حرف

تكون النتيجة : الكلمة :

أما اسم ، واما فعل ، وأما حرف

وإذا تصفحنا جميع أيام الأسبوع نجد أن كل يوم منها لا يزيد عن ٢٤ ساعة فإنه يمكننا أن نأخذ حكما كليا .عاما وهو كل أيام الأسبوع لا يزيد الواحد منها عن ٢٤ ساعة. وقد كان أرسطو ينظر إلى الأستقراء التام على أنه أستقراء للأنواع وليس للأفراد وقد أعطى على ذلك المثال التالى (الإنسان والحصان والبغل طويل العمر). لكن الإنسان والحصان والبغل هى كل الحيوانات التى لا مرارة لها إذن كل الحيوانات التى لا مرارة لها طويل العمر.

إلا أن هذا المثال الذى أعطاه أرسطو على الأستقراء التام لا يحتمل الصدق والمطلق لأنه يتضمن مقدمات عامة تشير إلى أنواع

تتضمن أفراد لا حصر لها تتصف بصفة عرضية لا جوهرية ، وربما يكون هناك أنواع أخرى موجودة أو ستوجد لا تتصف بهذه الصفة العرضية ولكن الأستقراء التام ممكن فقط عندما يستند إلى مقدمات جزئية سواء أكانت هذه الجزئيات تشير إلى أفرادا وأجناس أو أنواع محددة العدد. وذلك مثل إذا تصفحنا طلبة كلية أصول الدين بطنطا ولاحظنا أن كل طالب لا يقل سنه عن ١٨ سنة فإنه يمكننا أن نأخذ حكم كلى ونقول كل طالب فى كلية أصول الدين بطنطا لا يقل سنه عن ١٨ عاما.

٢- الاستقراء الناقص :

هو استقراء غير يقينى لأنه الأستقراء الذى لم يتصفح فيه جميع الجزئيات وأنما تصفح فيه بعضها فقط .

وذلك مثل تصفح بعض أشجار الليمون ، فلاحظنا أن لها أزهارا ذكية الرائحة ، ولهذا يمكن أن تستنتج من ذلك بنتيجة وتقول : كل شجرة من أشجار الليمون لها أزهارا ذكية الرائحة.

فهذا الأستقراء لم يتصفح فيه جميع أشجار الليمون الموجودة الآن ولا ما سيوجد فى المستقبل ولذلك سمى بالأستقراء الناقص. وإذا كان الأستقراء التام هو الذى يفيد اليقين إلا أنه لم ينفع فى تقدم العلوم الطبيعية لأنه لا يأتى بجديد، لأن النتيجة فيه هى نفس المقدمات ذكرت محملة بعدما ذكرت مفصله فى المقدمات. ولذلك أنكر الفيلسوف الأنجليزى (مل) أن يسمى الأستقراء التام لأنه رأى أن الأستقراء استدلال والاستدلال إنما يكون كذلك إذا وصلنا إلى مجهول ، وإذا كان الأستقراء التام لم يوصلنا إلي مجهول فلا يكون استدلالا، وإذا لم يكن استدلالا فلا يصح إطلاق اسم

الأستقراء عليه ، وإذا كان الأستقراء التام لا يؤدى إلى نتيجة جديدة، وأما كل الذى يستفاد منه هو الإيجاز والأختصار والتمكن من التعبير عن عدد كبير من المسائل الجزئية بعبارة موجزه فمثله كمثل عالم الرياضة عندما يقول ٥+٦+٤=١٥ ، فإن النتيجة وهو العدد (١٥) هو نفس المقدمات ٥+٦+٤ لم يزد ولم ينقص ولهذا فقد كانت فائدة الأستقراء التام فى عملية الأحصاء وفى تنوع العلوم والتوصل إلى قضية كلية موجزه.

أما الأستقراء الناقص ، فهو الأستقراء العلمى الذى له فائدة فى العلوم وتقدمها.

والاستقراء الناقص نوعان :

الأول : استقراء فطرى ، وهو يطلق على كل استقراء أساسه التعميم السريع الذى يلجأ اليه الإنسان فى حياته العادية وفى أعماله التى تتصل بالأشياء.

الثانى : من الأستقراء الناقص وهو الأستقراء العلمى، وهو امتداد للأستقراء الفطرى وهو يبدأ بالملاحظة والتجربة ، ثم الأنتقال إلى عملية التعميم ثم إلى قضية عامه بهدف التأكد من صدقها.

ويعتمد الأستقراء العلمى على أسس واضحة الملاحظة والتجربة بغرض الكشف عن القوانين العلمية التى تتيح له التنبؤ بعودة الظواهر وتطبيقها تطبيقا عمليا. وهذا وقد فطن العلامة ابن خلدون ، فمنذ القرن الرابع عشر الميلادى إلى التفرقة بين الأستقراء الفطرى، والأستقراء العلمى، فالأول يكتسبه المرء بطريقة لا شعورية عن طريق التقليد

الآخرين وتجاوبهم ، وأما الثانى فيكـون بطريقـة شـعورية ينتقل فيها من دراسة الأمثلة الجزئية حتى يصل إلى القاعدة مستخدما فى ذلك بعض الأساليب المحدده فهو يقول (ثم أن فكرة ونظره يتوجه إلى واحد واحد فى الحقائق وينظر ما يعرض له لذاته واحد بعد آخر ويتمرن على ذلك ، حتى يصير الحاق العوارض بتلك الحقيقة ملكه لـه، فيكون حينئذ علمه بما يعرض لتلك الحقيقة علما مخصوصا) [١]

من هنا نلاحظ إنه يرى أن العلم الإنسانى مكتسب وأن البشر جاهل بالطبع وعالم بالكسب لتحصيله المطلوب بفكرة بالشروط الصناعية – وهذه الشروط الصناعية هى الأساليب المنهجية إلى أشار اليهما كلود (برنارد) فيما بعد فقد وصف كلود برنارد هذا الأستقراء بقوله من الممكن أن تكتسب المعرفة العلمية بالتفكير التجريبيى غير الشعورى، لكن العالم يجول هذه الطريقة الغامضة المضطربة الفجة، فيجعلها طريقة واضحة تعتمد على التفكير المنهجى المنظم وهو يرمى بهذه الطريقة إلى غرض واضح محدد، وتلك هى الطريقة التجريبية تستخدم فى العلوم التى تكتسب بها المعرفة دائما، بناء على استدلال دقيق يقوم على أساس فكرة تنشأ بسبب الملاحظة وتستخدم التجربة فى التحقق من صدقها ومن أمثلة الأستقراء العلمى ما لاحظه (باستير) من أن التعفن يسرع إلى بعض المواد الغذائية التى تتعرض للهواء، وان تعقم هذه المواد يحول دون تعفنها أو فسادها، فأجرى تجارب محدده بينت له أن الهواء يحتوى بالفعل على أجسام حيه دقيقه لا تقع عليها العين المجردة وان هذه الأجسام الطفيلية تتطرق إلى السوائل أو الأجسام فتسبب عفنها.

---

(١) نقلاً عن الدكتور محمود قاسم ، المنطق الحديث ومناهج البحث صـ٧٤ .

فالأستقراء النـاقص هـو الأستقراء العلمـى المنهجـى لأنـه يصنـف الملاحظات والتجـارب ويرتبهـا علـى أسـاس وضـع أحد الفـروض بحيث يكون هذا الغرض وليد لعملية التعميم - حتى يصير قانونا بعد التحقق مـن صدقه بملاحظات وتجارب جديد.

وعليه فإن الأسـتقراء النـاقص هـو الأسـتقراء العلمـى الصحيـح - وانما وصف بالنقصان لأنه لم يتتبع فيه جميع أفـراد الظـاهرة ، ومـع هـذا فهو أقوى منزله من الأستقراء التام، وذلك لأن المعرفة التى تكتسـب بهـذه الطريقة المنهجية معرفة مقصوده ومحدده .

أساس الأستقراء :

بات واضحاً أن الأستقراء هو الذى يبتدىء الباحث بفحـص بعـض الجزئيات وملاحظتها ثم الأنتقال إلى الحكم العـام ، أو الأنتقـال مـن الحكـم على كل الأفراد أو بعضها إلى الحكم على الكلى العام الذى يشـملها.إلا أن هذا الأنتقال لا يمكن أن يكـون عشـوائيا أو بطريـق الصدفـه بـل لابـد مـن البحث عن الأساس الذى يعطينا الحق فى الأنتقال من الجزئيات إلى الحكـم الكلى الشامل ، فكيف نعلل الحكم على الحقائق الكلية بعد ملاحظة ذلك فـى بعض الجزئيات.

فمثـلاً إذا تنـأول أحـد الأشـخاص الزرنيـخ فمـات، وإذا أعطينـا الزرنيخ لبعض الحيوانـات كالقطـة مثـلاً فمـات ، فعلـى أى أسـاس تصـدر حكماً عاماً وتقول أن الزرنيخ يميت كل حيوان بما فى ذلك الإنسان مثـلا، ألـم نضـع فـى حسـاباتنا أن أحد الأشـخاص سـوف يتنـأول مـادة الزرنيــخ ويتدأوى بالعلاج وربما يعيش فلا يموت.

إذن ما السبب الذي يجعلنا نعتقد بأن ما حدث فى الماضى سوف يحدث فى المستقبل.

السبب فى ذلك أمران :-

١- مبدأ السببية العام :-

ويقوم هذا المبدأ على أن لكل ظاهرة من الظواهر أو كل حادثة من الحوادث لابد له من سبب علة تحدثها ، والموت ظاهرة أو حادثة، فلا بد له من علة أحدثته فلما نظرنا إلى العلة فى المثال المذكور وجدنا أن سببها الزرنيخ ، الا أن هذه الضرورة المعبر عنها بمبدأ العام الذى تفسر به قوانين الأستقراء لدى المحدثين تجعلنا نقول بأنه لا يموت أحد بدون سبب من الأسباب، كلا ولكن أعتقاد العلماء بأن لكل معلول، ما يحثوا عن علل الظواهر الطبيعية والأقتصادية والأجتماعية، ولولا اعتقادهم بأن طبيعية كل شيء واحدة، وأن العلل المتشابهة تنتج المعلولات المتشابهة ما استطاعوا انتعميم فى أى حكم، أى ما انتقلوا من حكم على الجزئى إلى الحكم على الكلى ولما حكموا على المستقبل بمثل ما حكموا به على الماضى ولهذا كان مبدأ الأطراد.

٢- مبدأ الأطراد :-

وهو المبدأ القائل : أن العلل المتشابهة تحدث عنها المعلولات المتشابهة - وهذا ما جعلنا نعتقد بأن ما حدث فى الماضى سيحدث مثله فى المستقبل إذا ما وجدت علته، فالذى جعل باحثى المنطق يعلمون بأن أى شخص سيموت ضروريا إذا تنأول مادة الزرنيخ هو مبدأ إطراد العلة، وهى أن العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما.

فهذان المبدأن وهما مبدأ السببية ومبدأ الأطراد هما الأساس الذى ينبنى عليه الأحكام العملية العامة التى هى نتيجة الأستقراء الناقص إلا أن السؤال الذى يطرح نفسه هنا الآن هو :-

هل معنى أن الحكم فى الأستقراء الناقص مبنى على مبدأ السببية العام ، ومبدأ الأطراد ينبنى عليه الأحكام العلمية العامة التى هى نتيجة الأستقراء الناقص الا أن السؤال الذى يطرح نفسه هنا الآن هو :

هل معنى أن الحكم فى الأستقراء الناقص مبنى على مبدأ السببية العام ومبدأ الأطراد ينبنى عليهما كل أستقراء وأنه لا يمكن إلا إذا كان معاً

فى الجواب : نقول : لا : لأن كثير من الصفات فى النبات والحيوان والجماد توجد وجودا مطردا وعلى ذلك فليس بينهما اتصال علمى ظاهر.

فمثلا نلاحظ أن كل حيوان ذى ثدى يلد وكل حيوان ذى ثدى له أذن ، كذا كل حيوان ذى قرن مجتر ، وكل حيوان ذى قرن مشقوق الظلف، ومع هذا لا يوجد اتصال على ظاهر بين صفة الأجترار وصفة شق الظلف.

ألا أن عدم وجود الأتصال العلى بين الصفات أو الخواص التى من هذا النوع، لم يمنعنا من تعميم الحكم على الأشياء التى توجد فيها بل حكم عليها حكما عاما وقالوا : كل حيوان ذى ثدى له أذن ، بسبب مبدأ الأطراد الموجود فيها. وعلى هذا يمكن تقسيم قضايا الأستقراء العلمى نوعين:-

١- نوع يعتمد على التعليل والأطراد معا وهو أكملها، فهذا النوع يوثق بنتائجه إلى درجه تقرب من اليقين.

٢- نوع يعتمد على الأطراد وحده - وهذا النوع ليست له القيمة العلمية التى للأول وسمى هذا النوع أحيانا بالأستقراء الأحصائى وهو كثير الأستعمال فى عمل الأحصاءات والتصنيفات

التمثيل :-

بعد الإشارة إلى القياس والاستقراء نشير هنا إلى النوع الثالث من أنواع الأستدلال غير المباشر وهو التمثيل والمقصود به هنا التمثيل بالمعنى المنطقى وهو أثبات حكم واحد فى جزئى لثبوته فى جزئى آخر لمعنى مشترك بينهما وذلك كالحكم على اللبن غير النقى أنه يسبب حمى التيفود، قياسا على الماء غير النقى الذى يسبب هذه الحمى - وذلك لمشابهتها فى عدم النقاء، ويسمى المثال المقيس عليه (أصلا) والمثال المقيس (فرعا) والصفة التى هى أساس الحكم يسمى _ جامعا) فالماء غير النقى فى المثال السابق هو الأصل واللبن غير النقى هو الفرع، وعدم النقاء هو الجامع. ويعتمد الاستدلال التمثيلى كما أعتمد الأستقراء العلمى على نظام الأطراد فى وقوع الحوادث، فمثلا إذا وجدنا صفة فى شيء من الأشياء ولاحظنا معها صفة أخرى، ثم وجدنا الصفة الأولى فى شيء آخر توقعنا وجود الصفة الثانية فيه، فمثلا إذا أكلنا نوعا خاصا من الطعام فنتج عن هذا عسر فى الهضم، فإذا أكلنا هذا النوع نفسه مرة أخرى توقعنا عسر الهضم - فكأن العقل يدرك الصلة بين الصفة الواقع فيها الأشتراك والصفة الأخرى، فيميل إلى تعميم هذه الصلة ولذلك يحكم بوجود الصفة الثانيه فى كل شيء وجدت فيه الصفة الأول والأستدلال بالتمثيل لا يفيد إلا الظن أو مجرد الأحتمال ودرجات الظن فيه متفأوته وذلك بحسب نوع

الصفة أو الصفات التى يقع فيهما الإشتراك بين الجزئين، فقد يشترك مثالان فى صفة أو فى صفات كثيرة ألا أنه لا يترتب على ذلك أشتراكها فى صفة أخرى.

أنواع التمثيل :-

للتمثيل نوعان :-

الأول : ما كان الجامع فيه صفة أو صفات عرضية صادق وجودها فى جزئين وذلك كالحكم بأن زهرة كزهرة القطن لها لون الورد وشكله، يكون لها رائحة الورد مثلا أو الطفلة الصغيرة التى تعتقد أن دميتها تفرح وتنام وتحس وتتحرك كما تفعل هى لانها تشبهها فى بعض صفاتها الظاهرية. فهذا النوع من التمثيل لا يفيد الا الظن وغالبا ما يكون خطأ كما فى المثال الأخير.

الثانى : وهو ما كان الجامع فيه عله فى الحكم، أى سبب فى وجود الصفة التى يحكم بوجودها فى الفراغ وذلك كاستنتاج العلماء بأن سطح القمر مأهول بالسكان لأنه يشبه الأرض فى أحتوائه على أسباب الحياة من هواء وماء ورطوبة وحرارة وضوء، وهذه كلها علة فى وجود الكائنات الحية على وجه الأرض.

قيمة التمثيل المنطقى :

وللتمثيل قيمة فى شئون الحياة العملية وفى العلوم الأجتماعية والتاريخية والفقهية، فقد سماه الفقهاء قياسا واعتبروه فى الفقه أحد الأدلة التى تستنبط منها أحكام الشرع ، فبالتمثيل يحكم الفقيهه فى مسألة – فى حالة عدم وجود دليل من الأدلة التى من الكتاب والسنة والأجماع، بما

حكم به على مسألة أخرى لوجود جامع مشترك بينهما وذلك كالحكم بأن النبيذ حرام قياسا على الخمر فى علة التحريم التى هى الاسكار .

هذا بالأضافة إلى أن للتمثيل قيمة كبيره فى البحث العلمى لأنه أساس الأستقراء العلمى ، وأساس كثير من الفروض التى يضعها العلماء فى تفسير الظواهر أهتدى العلماء إلى افتراض أن الحرارة نوع من الحركة قياسا على الضوء الذى ثبت عندهم أنه نوع من الحركة، وغير ذلك من الفروض التى استنتج بواسطتها العلماء كثير من القوانين.

قيمة منهج البحث المنطقى :

بعد أن ذكرنا الاستدلال بأنواعه الثلاثة من قياس واستقراء وتمثيل نود أن نشير هنا إلى ما أساء العلماء بمنهج البحث المنطقى أو المنطق التطبيقى أو منطق العلوم .

والمقصود بالمنهج : الطريقة التى يسلكها العقل فى دراسة موضوع أى علم من العلوم للوصول إلى قضاياه الكلية التى يطلق عليها اسم القوانين أو هى الطريقة التى يبنى بها العلم قواعده ويصل إلى حقائقه.

والذى نود أن نشير اليه هنا هو منهج البحث المنطقى

لأننا إذا نظرنا إلى العلوم على تعدد أنواعها وجدناها كلها تتجه إلى غاية واحده وهى الوصول إلى حقيقة الشىء الذى تبحث فيه وهذا يستلزم معرفة الشروط التى يجب توفرها فى الأساليب العقلية المؤدية إلى الحقيقة، مع المعرفة بالأدلة التى بها يبرهن عليها. فدراسة هذه الأدلة ومعرفة الصحيح منها والفاسد هو المعبر عنه بالمنطق.

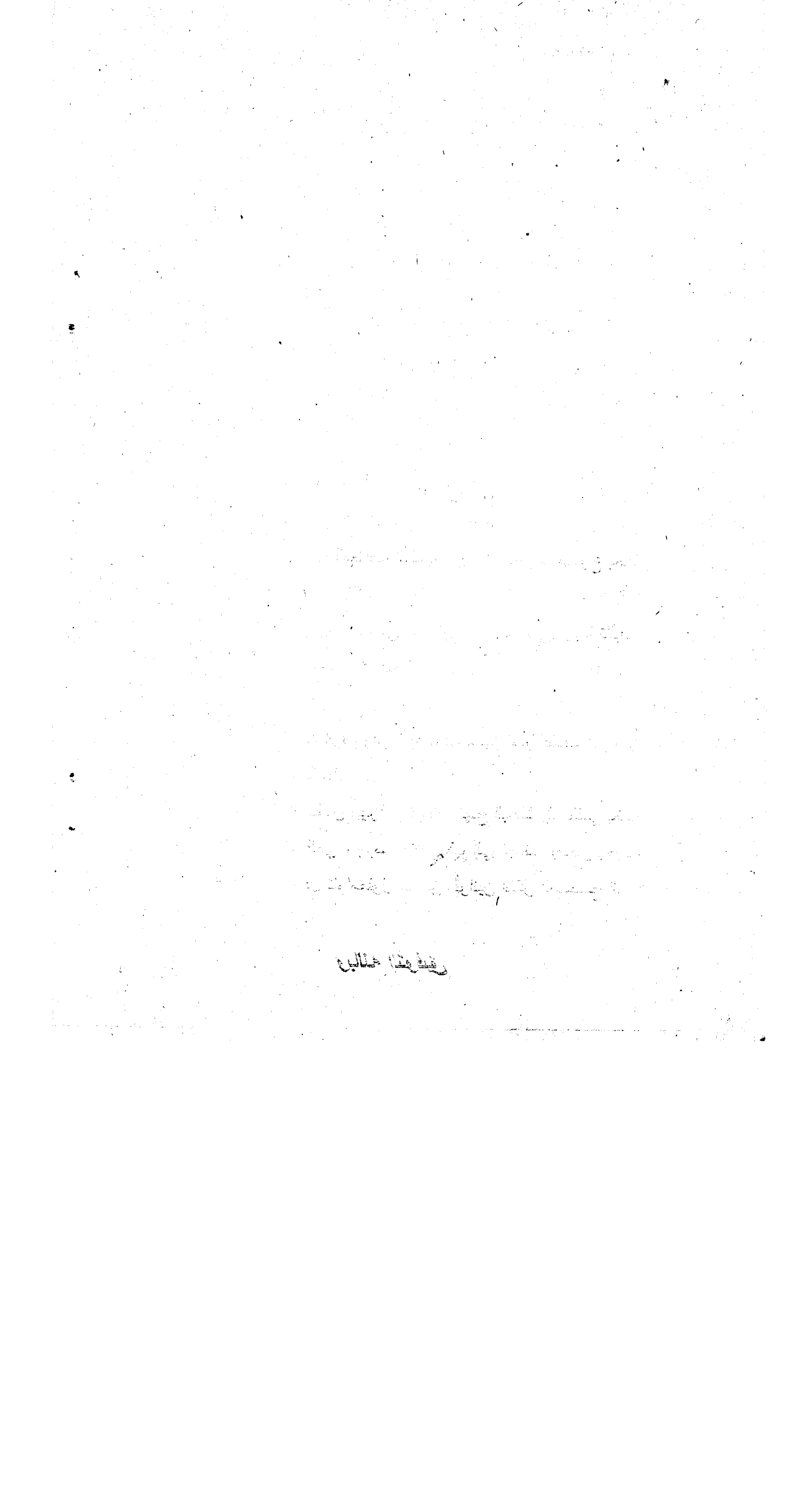
من هنا يظهر لنا أن منهج البحث المنطقى هو تطبيق القواعد المنطقية التى يتبعها العقل فى كسبه للحقائق العلمية المنظمة، لأن المنهج العلمى هو أرقى مظهر من مظاهر التفكير المنتظم، فهو يستخدم بكل دقة جميع العمليات العقلية التى بها يراد الكشف عن الحقائق وتبسيطها ، كعمليات التحليل والتركيب والتخيل والملاحظة والموازنة والتجريد والتعريف والتصنيف والتقسيم ، كما يستخدم الاستدلال وأنواع الحجج من استقراء وقياس وتمثيل .

وبذلك يتمكن الباحث من إختبار كل ما يصل إليه من النظريات والآراء وما يفترضه من فروض وما يستنتجه من استنتاجات وما يبرهن عليه من حجج ورائده فى ذلك كله هو المنطق وقوانينه.

فإذا كان منهج البحث المنطقي يعتمد على الطرق العقلية التي يستخدمها الباحث فى كسب المطالب العلمية فإن هذا هو موضوع بحث المنطق لأنها تتعلق بعمليات الفكر ، والمنطق يبحث فى العمليات العقلية الموصلة إلى العلم. ذلك أن البحث في القضايا هو بحث فى كيفية تأليفها من الحدود، والبحث فى القياس هو بحث فى كيفية تأليفه من القضايا . كذا نظر المناطقة إلى منطق الطريقة حتى عدوه بحثاً فى كيفية تأليف أستدلالات الحجج بقصد الوصول إلى هدف معين هو كشف القوانين العملية الجديده أو البرهنة على فسادها .

وعلى هذا يمكننا أن نبين أن قيمة منهج البحث المنطقى بأنه تنسيق أجزاء أى بحث علمى ، ووضعها بعضها إلى جانب بعض بحيث يتألف من هذه الأجزاء كل تام معقول مطابق لقوانين الفكر الصحيح التى هى قوانين المنطق .

وبالله التوفيق



نصوص مختارة من كتب التراث
فى
علم المنطق

المقصد الثانى فى التصديقات

ولما وقع الفراغ من مباحث التصورات مباديها ومقاصدها شرع فى التصديقات ولها أيضاً مباد ومقاصد فمباديها القضايا وأقسامها وأحكامها ومقاصدها القياس والحجة ولابد من تقديم المبادئ لتوقف المقاصد عليها فلهذا قدم القضايا وقال فى تعريفها (القضية قول يحتمل الصدق والكذب) فالقول وهو اللفظ المركب أو المفهوم العقلى المركب جنس يشمل القضية وغيرها من المركبات التقييدية والإنشائية والخبرية المشكوكة وقوله يحتمل الصدق والكذب فصل يخرج ماعدا القضية وانطبق التعريف عليها . فإن قيل الخبرية المشكوكة محتملة للصدق والكذب فتكون داخلة فى التعريف . قلت المحتمل الصدق والكذب هو الحكم والمشكوكة عارية عنه كما عرفت فى صدر الكتاب فتكون خارجة وأعلم أن إطلاق الخبر على المشكوك ليس بالحقيقة لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والمشكوك ليس كذلك بل بالمجاز ، أما بإعتبار أن صورته صورة الخبر أو بإعتبار اشتماله على أكثر أجزاء الخبر ثم القضية إما حملية أو شرطية كما قال (فإن كان الحكم) فيها (بثبوث شئ لشئ) كقولنا الإنسان كاتب والحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه وزيد عالم يناقضه زيد ليس بعالم (أو نفيه) بالجر عطف على قوله بثبوت شئ أى إن كان الحكم بثبوت شئ لشئ كما مر أو بنفى شئ (عنه) أى عن شئ كقولنا لا شئ من الإنسان بحجر (فحملية) أى فالقضية حملية وهى إما (موجبة) إن حكم فيها بالثبوت المذكور (و) إما (سالبة) إن حكم فيها بالنفى المذكور ، ثم الحملية لابد لها من ثلاثة أمور ، الأول المحكوم عليه (ويسمى المحكوم عليه موضوعاً) لأنه وضع ليحمل عليه . الثانى المحكوم به (و) يسمى (المحكوم به محمولاً) لحمله على الأول . الثالث النسبة الحكمية بينهما وبها يرتبط الثانى بالأول وكما أن من حق المحكوم عليه وبه أن يعبر عنهما بلفظين كذلك من حق النسبة الحكمية أن يعبر عنها بلفظ دال عليها (و) ذلك اللفظ (الدال على النسبة) يسمى

(رابطة) لدلالتها على النسبة الرابطة تسمية الدال باسم المدلول ثم الرابطة أداة لأنها تدل على النسبة التى هى غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبه والدال على المعنى الغير المستقل يكون أداة فالرابطة أدارة لكنها قد تكون فى قالب الاسم كهو فى زيد هو عالم وقد تكون فى قالب الكلمة ككان فى زيد كان قائماً ، ومن هنا يعلم أن لفظة هو وكان ليست رابطة حقيقة بل استعيرت للرابطة ولهذا قال (وقد استعير لها) أى للرابطة (وهو) مفعول مَا لم يسم فاعلة لقوله لستعير أى قد استعير للرابطة لفظة هو كما فى المثال المذكور . وأعلم أن الرابطة لا تنحصر فى لفظة هو وكان بل كل ما يدل على الربط فهو رابطة كحركة الكسر فى نحو زيد دبير وأست فى نحو زيد قائم أست وغيرهما مما يدل على الربط (وإلا) أى وإن لم يكن الحكم فى القضية بالثبوت والنفى المذكورين (فشرطية) أى فالقضية شرطية فالحملية هى التى حكم فيها بثبوت شئ لشئ أو بنفى شئ عن شئ والشرطية هى التى حكم فيها بغير ذلك كما سيجئ من أن الشرطية هى التى حكم فيها بثبوت نسبة أو بنفيها على تقدير نسبة أخرى إن كانت متصلة وبتنافى نسبتين أولا تنافيهما إن كانت منفصلة (ويسمى الجزء الأول) من الشرطية (مقدماً) لتقدمه فى الذكر (و) الجزء (الثانى) منها يسمى (تالياً) لكونه تابعاً للأول من التلو بمعنى التبع (والموضوع) فى الحملية (إن كان مشخصاً) بأن يكون جزئياً حقيقياً نحو زيد عالم زيد ليس بحجر (سميت القضية مخصوصة) وشخصية (وإن كان) الموضوع (نفس الحقيقة) بأن لايراد منه الإفراد نحو الحيوان جنس والإنسان نوع (فطبيعية) أى فالقضية طبيعية لأن الحكم بالجنسية والنوعية ليس على أفراد الحيوان والإنسان بل على نفس حقيقتهما وطبيعتهما ثم القضايا الطبيعية غير معتبرة فى العلوم فلهذا تركها الشيخ الرئيس فى الشفاء حيث ثلث القسمة وحصرها فى الشخصية والمحصورة والمهملة (وإلا) أى وإن لم يكن الموضوع جزئياً حقيقياً ولا نفس الحقيقية بأ، يكون الموضوع أفراد الحقيقة فلا يخلو من أن يبين فى هذه القضية كمية أفراد الموضوع أى

كليها وجزئيتها أو لا يبين (فـإن بيـن) فيهـا (كميـة أفـراده كـلاً أو بعضـاً فمحصـورة) أى فالقضيـة محصـورة بحصـر أفـراد الموضـوع وهـى إمـا (كلية) إن بين فيها كمية الأفراد كلاً نحـو كـل إنسـان حيـوان ولا شـئ مـن الإنسان بحجر (أو جزئية) إن بين كمية الأفراد بعضاً نحو بعض الحيوان إنسان وليس بعض الحيوان بإنسان وكل واحد من الكلية الجزئية إما موجبة أو سالبة فالمحصورات أربع (وما) أى اللفظ الذى يحصل (به البيـان) أى كمية الأفراد كلفظة الكل والبعض فى الموجبة الكلية والجزئية ولفـظ لاشـئ وليس بعض فى السالبة الكلية والجزئيـة يسـمى (سـوراً) لأن اللفـظ الـذى بين به كمية الأفراد يحصر الأفراد ويحيط بهـا كمـا أن سـور البلـد يحصـر البلد ويحيط بها (وإلا) أى وإن لم يبين فيها كمية الأفراد لا كـلاً ولا بعضـاً نحو الإنسان كاتب ، الإنسـان ليـس بكـاتب (فمهملـة) أى فالقضيـة مهملـة لإهمال بيان كميـة الأفـراد فيهـا (و) المهملـة (تـلازم الجزئيـة) فإنـه إذا صدق الإنسان كاتب صدق بعض الإنسـان كـاتب لا محالـة وبـالعكس فهمـا متلازمتان وأعلم أن الموجبة الحملية تستدعى وجود الموضوع . ثم الحكـم إما أن يكون على كل أفراد الموضوع المحققـة فـى الخـارج الموجـودة فيـه وهى القضية الخارجية كقولنا كل (ج ب) على معنـى أى كـل مـا يصـدق عليـه (ج) فـى الخـارج فهـو (ب) فـى الخـارج ، وإمـا ألا يكـون علـى الأفراد الموجودة فى الخارج بـل يكـون علـى الأفـراد المقـدرة الوجـود فيـه وهى القضية الحقيقية كقولنا كل (ج ب) على معنـى أن كـل مـا لـو وجـد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كـان (ب) فـالحكم ليـس علـى أفـراد (ج) الموجودة فى الخارج بل علـى أفـراده المقـدرة الوجـود فـى الخـارج سـواء كانت موجودة فى الخارج أو معدومة ثم إن لم يكـن أفـراد (ج) موجـودة فى الخارج فالحكم مقصور على الأفراد المقدرة الوجـود كقولنـا كـل عنقـاء طائر وإن كانت موجودة فـى الخـارج فـالحكم ليـس مقصـوراً علـى أفـراده الموجودة فى الخارج بل عليها وعلى أفراده المقـدرة الوجـود أيضـاً كقولنـا كل إنسان حيوان وإمـا ألا يكـون علـى الأفـراد الموجـودة فـى الخـارج ولا

المقدرة فيه بل على الأفراد الموجودة فى الذهن فقط وهى القضية الذهنية كقولنا شريك البارى معدوم فإن أفراد الموضوع ليست موجودة فى الخارج ولا مقدرة فيه لعدم إمكان التقدير لكنها موجودة فى الذهن ، وإلى كل ما ذكرناه مفصلاً أشار مجملاً لقوله (ولابد فى الموجبة من وجود الموضوع) إما (محققاً وهى الخارجية أو مقدراً فالحقيقية أو ذهناً فالذهنية) وأعلم أن السالبة تقتضى وجود الموضوع أيضاً فى الذهن من حيث إن السلب حكم فلابد من تصور المحكوم عليه لكن إنما يعتبر هذا الوجود حال الحكم أى بمقدار ما يحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع كلحظة مثلاً وذلك الوجود الذهنى الذى يقتضيه الحكم مغاير للوجود الذهنى الذى يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فإن الوجود الثانى إنما يعتبر بحسب ثبوت المحمول للموضوع إن دائماً فدائماً وإن ساعة فساعة وإن خارجاً فخارجاً وإن ذهناً فذهناً - وأما الوجود الأول يقتضيه الحكم فهو إنما يعتبر حال الحكم كما ذكرنا وهو الوجود الذى تتشارك الموجبة والسالبة فى اقتضائه لكن صدق الموجبة يتوقف على الوجود الثانى بخلاف السالبة تأمل (وقد يجعل حرف السلب) كلفظة لا وغير وليس (جزءاً من جزء) أى من جزء القضية كالموضوع والمحمول (فيسمى) جزء القضية الذى جعل حرف السلب جزءاً منه (معدولاً) القضية معدولة موجبة أو سالبة كقولنا اللاحى جماد والجماد لا عالم ولا شئ من اللاحى بعالم أو من العالم بلا حى وقد لا يكون حرف السلب جزءاً من المحمول ولا من الموضوع فالقضية حينئذ تسمى محصلة إن كانت موجبة وبسيطة إن كانت سالبة وأعلم أن نسبة المحمول إلى الموضوع إجابية كانت أو سلبية إذا نسبت إلى نفس الأمر إما أن تكون مكيفة بكيفية الضرورة أو اللاضرورة وإما أن تكون مكيفة بكيفية الدوام أو اللادوام إلى غير ذلك من الكيفيات فإذا قلنا كل إنسان حيوان ونظرنا إلى نسبتها فى الواقع وجدناها ضرورية وإذا قلنا كل إنسان كاتب وجدنا نسبتها اللاضرورية فالضرورة واللاضرورة فى المثالين هى كيفية النسبة ثم تلك الكيفية الثابتة فى نفس الأمر قد لا يصرح بها لا لفظاً ولا

ملاحظة وتخرج عن كونها موجبة ، وقد يصرح بها إما لفظاً ولا ملاحظة وتخرج عن كونها موجبة ، وقد يصرح بها إما لفظاً ولا ملاحظة كما قال (وقد يصرح بكيفية النسبة فموجبة) أى فالقضية موجبة (وما) أى الذى يحصل (به البيان) أى بيان الكيفية كالضرورة واللاضرورة فى المثالين المذكورين (جهة) للقضية فإن كانت القضية ملفوظة فجهتها لفظ الضرورة واللاضرورة وإن كانت معقولة فجهتها حكم العقل بأن النسبة مكيفة بكيفية كذا ، ثم القضايا الموجبة التى يبحث عنها وعن أحكامها من العكس والتناقض خمسة عشر منها بسيطة وهى التى يكون معناها إما إيجاباً فقط أو سلباً فقط ومنها مركبة وهى التى معناها مركب من إيجاب وسلب أما البسائط فثمان كما أشار إلى تعدادها وتعريفها بقوله (فإن كان الحكم) فى القضية (بضرورة النسبة الإيجابية) أو السلبية (مادام ذات الموضوع) موجودة (فضرورية مطلقة) إنما سميت ضرورية لاشتمالها على الضرورة وإنما سميت مطلقة لأن الحكم فيها غير مقيد بوصف أو وقت كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة ولا شئ من الإنسان بحجر بالضرورة فإن ثبوت الحيوانية للإنسان وسلب الحجرية عنه ضرورى ما دام ذات الموضوع أى إن كان الحكم بضرورة النسبة مادام وصف الموضوع موجوداً أى بشرط وصف الموضوع (فمشروطة عامة) كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً وبالضرورة لاشئ من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً فإن ثبوت التحرك للكاتب وسلب السكون عنه ليس ضرورياً مادام ذاته موجودة بل ضرورى بشرط الوصف وهو الكتابة وأعلم أن ما صدق عليه الموضوع من الأفراد يسمى ذات الموضوع ومفهوم الموضوع يسمى وصف الموضوع وعنوانه والوصف العنوانى قد يكون عين الذات إن كان عنواناً للنوع كقولنا كل إنسان حيوان فإن مفهوم الإنسان عين ماهية أفراده وقد يكون جزءاً له إن كان عنواناً للجنس أو الفصل كقولنا كل إنسان حيوان حساس فإن مفهوم الحيوان جزء ماهية أفراده وقد يكون خارجاً عنه إن كان عنواناً للخاصة أو العرض العام

كقولنا كل ضاحك أو كل ماش حيوان فإن مفهوم الضاحك والماشي خارج عن ذات الموضوع أي أفراده وبما ذكرنا يحصل الفرق الجلي بين الوصف والذات فليتأمل وإنما سميت مشروطة لاشتمالها على شرط الوصف وعامة لكونها أعم من المشروطة الخاصة التي ستعرفها في المركبات وقد تقال المشروطة العامة على القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة في جميع أوقات ثبوت الوصف الموضوع والفرق بين المعنيين أن وصف الموضوع أن لم يكن له دخل في تحقق ضرورة النسبة صدقت المشروطة العامة بالمعنى الثاني دون الأول كقولنا بالضرورة كل كاتب إنسان مادام كاتباً فإنه حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في جميع أوقات وصف الموضوع ، فإن ثبوت الإنسانية لذات الكاتب ضروري في جميع أوقات وصفه بالكتابة لكن ليس ضرورياً له بشرط وصف الكتابة فتصدق المشروطة بالمعنى الثاني دون الأول وإن كان لوصف الموضوع دخل في تحقيق ضرورة النسبة فلا يخلو أما أن يكون ذلك الوصف ضرورياً بالذات للموضوع في وقت من الأوقات أو لا يكون فإن كان ضرورياً في وقت من الأوقات صدقت المشروطة بالمعنيين كقولنا كل منخسف مظلم مادام منخسفاً سواء أريد بشرط كونه منخسفاً أو بلا إعتبار الإشتراط ، أما صدق المشروطة بالمعنى الأول فلأن ثبوت الأظلام ضروري لذات الموضوع أي القمر بشرط وصفه وهو الانخساف وأما صدقها بالمعنى الثاني فلأن ثبوت الاظلام ضروري للقمر في جميع أوقات وصفه أي الانخساف وإن لم يكن وصف الموضوع ضرورياً لذات الموضوع في وقت ما صدقت المشروطة بالمعنى الأول دون الثاني كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً فإن ثبوت التحرك ضروري لذات الموضوع أي أفراد الكاتب شرط وصفه وهو الكتابة ولكن ليس ضرورياً له في جميع أوقات الوصف إذا الوصف وهو الكتابة ليس ضرورياً بذات الموضوع مطلقاً فتصدق المشروطة بالمعنى الأول دون الثاني واعلم أن ما ذكره المصنف في تعريف المشروطة يحتمل كلا المعنيين لأن قوله مادام وصفه يحتمل أن

يراد به بشرط الصف فتكون مشروطة بالمعنى الأول ، ويحتمل أن يراد به مادام الوصف بلا اعتبار الاشتراط فتكون مشروطة بالمعنى الثانى (أو فى وقت معين) عطف على قوله مادام ذات الموضوع أى إن كان الحكم بضرورة النسبة فى وقت معين (فوقتية مطلقة) كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس ولاشئ من القمر بمنخسف وقت التربيع فإن ثبوت الانخساف للقمر وسلبه عنه ضرورى فى وقت معين أى وقت الحيلولة والتربيع وإنما سميت وقتية لاعتبار تعين الوقت فيها مطلقة لعدم تقييدها باللادوام أو اللاضرورة ولهذا إذا قيدت باللادوام حذف الاطلاق من اسمها فكانت وقتية كما سيجئ فى المركبات (أو غير معين) عطف على قوله معين أى إن كان الحكم بضرورة النسبة فى وقت معين (فمنتشرة مطلقة) كقولنا بالضرورة كل إنسان متنفس فى وقت ما بالضرورة لاشئ من الإنسان بمتنفس فى وقت ما فإن ثبوت التنفس للإنسان وسلبه عنه ضرورى فى وقت غير معين وإنما سميت منتشرة لاحتمال الحكم فيها كل وقت فيكون منتشراً فى الأوقات ومطلقة لما ذكرنا فى الوقتية المطلقة (أو بدوامها) عطف على قوله بضرورة النسبة أى إن كان الحكم فيها بدوام النسبة (مادام الذات) أى مادام ذات الموضوع موجودة (فدائمة مطلقة) وإنما سميت دائمة لاشتمالها على الدوام ، وإنما سميت مطلقة لأن الدوام فيها غير مقيد بوصف أو وقت كقولنا كل إنسان حيوان دائماً ولاشئ من الإنسان بحجر دائماً فإن الحكم فيها بدوام ثبوت الحيوانية للإنسان وسلب الحجرية عنه والفرق بين الدوام والضرورة أن الضرورة تستلزم الدوام ولاعكس أما الأول فلأن ثبوت المحمول للموضوع إذا كان ضرورياً دائماً لا محالة أما الثانى فلأن ثبوته له قد يكون دائماً ومع ذلك يمكن الانفكاك فحينئذ يثبت الدوام لا الضرورة (أو مادام الوصف) عطف على قوله مادام الذات أى إن كان الحكم بدوام النسبة مادام وصف الموضوع موجوداً (فعرفية عامة) ومثالها إيجاباً وسلباً ما مر فى المشروطة العامة والفرق بينهما كالفرق بين الدائمة والضرورة ...

سميت عرفية لأنك إذا قلت لاشئ من النائم بمستيقظ ولم تذكر مادام نائماً يفهم العرف أن سلب الاستيقاظ عن ذات النائم ليس دائماً بل مادام نائماً فلما كان هذا المعنى فى سالبتها مأخوذاً من العرف نسبت إليه وعامة لأنها أعم من العرفية الخاصة التى ستجئ فى المركبات (أو بفعليتها) عطف على قوله بضرورة النسبة أى إن لم يكن الحكم بضرورة النسبة ولا بدوامها بل يكون الحكم بفعليتها (فالمطلقة العامة) كقولنا كل إنسان متنفس بالاطلاق العام ولا شئ من الإنسان بمتنفس بالإطلاق العام فإن ثبوت التنفس للإنسان وسلبه عنه ليس ضرورياً ولا دائماً بالفعل أى المحمول ثابت الموضوع أو مسلوب عنه فى الجملة وإنما سميت مطلقة لأن القضية إذا أطلقت من غير تقييد باللادوام أو اللاضرورة يفهم منها فعلية النسبة ، فسميت القضية التى حكم فيها بفعلية النسبة مطلقة تسمية للمدلول باسم الدال وعامة لأنها أعم من الوجودية اللادئمة والوجودية اللاضرورية كما ستعرفه فى المركبات (أو بعد ضرورة خلافها) أى إن لم يكن الحكم بضرورة النسبة ولا بدوامها ولا بفعلتيها بل يكون الحكم بعدم ضرورة خلاف النسبة (فالممكنة العامة) كقولنا كل نار حارة بالإمكان العام فحكم فيها بعدم ضرورة السلب إذا سلب خلاف النسبة ولو لم يكن عدم ضرورة السلب لم يكن الإيجاب ممكناً وكقولنا لاشئ من الحار ببارد بالإمكان العام فحكم فيها بعدم ضرورة الإيجاب إذا لإيجاب خلاف النسبة ولو لم يكن عدم ضرورة الإيجاب لم يكن السلب ممكناً فمعنى الموجبة أن سلب الحرارة عن النار ليس بضرورى ومعنى السالبة أن إيجاب البرودة للحار ليس بضرورى وسميت ممكنة لإشتمالها على معنى الإمكان وعامة لكونها أعم من الممكنة الخاصة التى ستعرفها فى المركبات (فهذه) القضايا المذكورة فى (بسائط) لأن معناها إما إيجاب فقط أو سلب فقط ، وأما المركبات فسبع وهى بعينها البسائط المذكورة لكن مع تقييدها باللادوام الذاتى أو اللاضرورة الذاتية كما قال (وقد تقيد) المشروطة والعرفية (العامتان و) تقيد (الوقتيتان) أى الوقتية والمنتشرة (المطلقتان باللادوام الذاتى (فتسمى) المشروطة العامة

المقيدة باللادوام (المشروطة الخاصة) منصوب على أنه مفعول تسمى (و) تسمى العرفية العامة المقيدة باللادوام (العرفية الخاصة و) تسمى الوقتية المطلقة المقيدة به (الوقتية و) تسمى المنتشرة المطلقة المقيدة به (المنتشرة) فالمشروطة الخاصة إن كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لادائماً فتركيبها من مشروطة عامة موجبة وهى الجزء الـول ومطلقة عامة سالبة وهى مفهوم اللادوام لأن إيجاب المحمول للموضوع إذا لم يكن دائماً كان السلب متحققاً فى الجملة وهو معنى المطلقة العامة السالبة أى كقولنا لاشئ من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل وإن كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لادائماً فتركيبهما من سالبة مشروطة عامة هى الجزء الأول وموجبة مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام لأن سلب المحمول عن الموضوع إذا لم يكن دائماً كان الإيجاب محققاً فى الجملة وهو معنى الموجبة المطلقة العامة أى كقولنا كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل ومن هنا تبين أن الاعتبار فى إيجاب القضية المركبة وسلبها بإيجاب الجزء الأول وسلبه فإن كان الجزء الأول موجباً كانت القضية موجبة وإن كانت سالباً كانت سالبة والجزء الثانى ممخالف للجزء الأول فى الكيف أى الإيجاب والسلب وموافق له فى الكم أى الكلية والجزئية وسيجئ لهذا زيادة تحقيق ومثال العرفية الخاصة إيجاباً وسلباً ما مر فى المشروطة الخاصة وتركيبها من العرفية العامه والمطلقة العامة التى هى مفهوم اللادوام كما عرفت وإنما قيد اللادوام فيهما بالذاتى لأن المشروطة والعرفية الخاصة هى العرفية العامة المقيدة به أيضاً ويمتنع تقييد المشروطة والعرفية العامتين باللادوام الوصفى إذ فى كل واحدة منهما دوام بحسب الوصف أما العرفية العامة فظاهر وأما المشروطة العامة فلأنها ضرورة بحسب الوصف فتكون دواماً بحسب الوصف لا محالة والدوام الوصفى يمتنع أن يقيد باللادوام الوصفى بل إذا أريد تقييده بقيد صحيح فلابد أن تقيد باللادوام الذاتى ويكون الحكم حينئذ بضرورة النسبة أو دوامها بحسب الوصف مقيداً باللادوام بحسب

الذات وتسميتهما بالخاصتين لكونهما أخص من المشروطة والعرفية العامتين اللتين عرفتهما فى البسائط إذ كلما وجد الخاصتان وجد العامتان ولا عكس وأما الوقتية فهى إن كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائماً فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة هى الجزء الأول وسالبة مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام وأن كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شئ من القمر منخسف وقت التربيع لا دائماً فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة هى الجزء الأول وموجبة مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام فالوقتية هى حكم التى فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه فى وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيداً باللادوام بحسب الذات والمنتشرة هى التى حكم فيها بضرورة الثبوت أو السلب فى وقت غير معين لا دائماً بحسب الذات وتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة هى الجزء الأول وسالبة مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام إن كانت موجبة ومن سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام إن كانت سالبة ومثالها إيجاباً كقولنا بالضرورة كل إنسان متنفس فى وقت مالا دائماً وسلباً قولنا بالضرورة لا شئ من الإنسان بمتنفس فى وقت ما لا دائماً (وقد تقيد المطلقة العامة باللاضرورة الذاتية فتسمى الوجودية اللاضرورية) وهى إن كانت موجبة كقولنا كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة هى الجزء الأول وسالبة ممكنة عامة هى مفهوم اللاضرورة لأن إيجاب المحمول الموضوع إذا لم يكن ضرورياً كان هناك عدم ضرورة الإيجاب وهى السالبة الممكنة العامة أى كقولنا لا شئ من الإنسان بضاحك بالإمكان العام وإن كانت سالبة كقولنا لا شئ من الإنسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة هى الجزء الأول وموجبة ممكنة عامة هى مفهوم اللاضرورة لأن السلبَ إذا لم يكن ضرورياً كان هناك عدم ضرورة السلب وهو الموجبة الممكنة العامة أى كقولنا كل إنسان ضاحك بالإمكان العام . وأعلم أن تقييد المطلقة العامة وإن صح

باللاضرورة الوصفية إلا أنهم لم يعتبروا هذا التركيب ولم يتعرفوا أحكامه فلهذا قيد اللاضرورة بالذاتية (أو اللادوام الذاتى) عطف على قوله باللاضرورة أى المطلقة العامة قد تكون مقيدة باللاضرورة وتسمى الوجودية اللاضرورة كما عرفتها وقد تكون مقيدة باللادوام (وتسمى الوجودية اللادائمة) كقولنا كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائماً ولا شئ من الإنسان بضاحك بالفعل لا دائماً وتركيبها من مطلقتين عامتين إذ الجزء الأول مطلقة عامة والجزء الثانى هو اللادوام وقد عرفت أن مفهومه مطلقة عامة فتكون مركبة من مطلقتين عامتين لكن إحداهما موجبة والأخرى سالبة فإن الجزء الأول إن كان موجباً يكون مفهوم اللادوام سالبة وبالعكس كما عرفت غير مرة (وقد تقيد الممكنة العامة) أى الممكنة العامة وهى التى حكم فيها بلاضرورة الجانب المخالف للنسبة قد تقيد (بلا ضرورة الجانب الموافق) النسبة (أيضاً) حتى يكون الحكم بلا ضرورة الجانبين (وتسمى) حينئذ (الممكنة الخاصة) كقولنا كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص ولا شئ من الإنسان بكاتب بالإمكان الخاص والمعنى فى الموجبة والسالبة أن ثبوت الكتابة للإنسان وسلبها عنه ليس ضرورياً فيكون الحكم فيها بلا ضرورة الجانبين أى السلب والإيجاب وتركيبها من ممكنتين عامتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة لكن لا فرق بين موجبتها وسالبتها بحسب المعنى بل الفرق إنما يحصل بحسب التلفظ فإن عبرت بالعبارة الإيجابية فموجبة أو بالعبارة السلبية فسالبة (وهذه) القضايا السبع المذكورة (مركبات لأن اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة واللاضرورة إشارة إلى ممكنة عامة مخالفتى الكيفية موافقتى الكمية لما قيد بهما) فقوله مخالفتى الكيفية موافقتى الكمية صفتان المطلقة العامة والممكنة العامة والكيفية عبارة عن السلب والإيجاب والكمية مركبات ، لأن اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة واللاضرورة إشارة إلى ممكنة عامة مخالفتى الكيفية موافقتى الكمية لما قيد بهما .

فصل فى أقسام الشرطية

والشرطية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة وكل واحدة منهما تنقسم إلى أقسام كما قال (الشرطية) إما (متصلة أن حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير) نسبة (أخرى) كقولنا أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فإنه حكم فيها بثبوت نسبة هى وجود النهار على تقدير نسبة أخرى وهى طلوع الشمس وهذه هى المتصلة الموجبة (أو نفيها) عطف على قوله بثبوت نسبة أى المتصلة ما حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير أخرى وهى الموجبة أو بنفى نسبة على تقدير أخرى وهى المتصلة السالبة . وأعلم أن ثبوت نسبة على تقدير أخرى عبارة عن الإتصال بين النسبتين فالحكم بنفيها يكون عبارة عن سلب الإتصال فالقضية السالبة هى التى حكم فيها بسلب الإتصال لا بإصال السلب فإن ما حكم فيه بإتصال السلب موجبة لا سالبة فإذا قلنا ليس أن كانت الشمس طالعة فالليل موجود كانت سالبة لأن الحكم فيها بسلب الإتصال وإذا قلنا إن كانت الشمس طالعة فليس الليل موجوداً كانت موجبة لأن الحكم فيها بإتصال السلب . ثم المتصلة سواء كانت موجبة أو سالبة أما (لزومية إن كان ذلك) الحكم بالإتصال أو سلاية (لعلاقة) بين المقدم والتالى كالمثالين المذكورين فإن كان الحكم بالإتصال أو سلبه فيها ليس لمجرد إتفاق المقدم والتالى فى الواقع ، بل لعلاقة بينهما توجب ذلك والمراد بالعلاقة ما يسببه يستلزم المقدم التالى (وإلا) وإن لم يكن الحكم بالإتصال أو سلبه لعلاقة بل يكون لمجرد إتفاق المقدم والتالى (فإتفاقية) كقولنا إن كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق فى الموجبة فإنه حكم فيها بالإتصال لكن لا لعلاقة إذ لا علاقة بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار بل لمجرد إتفاق الطرفين وصدقهما فى الواقع لأنهما وجدا كذلك ، وكقولنا للأسود اللاكاتب ليس البتة إذا كان هذا أسود فهو كاتب فى السالبة فالإتفاقية الموجبة هى التى حكم فيها بثبوت الإتفاق .

وكذا اللزومية الموجبة حكم فيها بثبوت اللزوم والسالبة حكم فيها بسلب اللزوم (ومنفصلة) بالرفع عطف على قوله : متصلة أى الشرطية إما متصلة إن حكم فيها بثبوت نسبة أو نفيها على تقدير أخرى كما مر وإما منفصلة (إن حكم فيها يتنافى نسبتين أو لا تنافيهما صدقاً وكذباً وهى الحقيقة) .

فالمنفصلة الحقيقة هى التى حكم فيها يتنافى نسبتين أو عدم تنافيهما في الصدق والكذب معاً وهى إما موجبة أو سالبة ، فالموجبة هى التى حكم فيها بتنافي نسبتين فى الصدق والكذب معاً كقولنا هذا العدد إما زوج أو فرد فإن زوجية العدد وفرديته متنافيان فى الصدق والكذب أى لا يصدقان ولا يكذبان .

والسالبة هى التى حكم فيها بعدم تنافى نسبتين فى الصدق والكذب كقولنا ليس البتة إما أن يكون هذا أسود أو كاتباً فإنهما يصدقان ويكذبان ولا منافاة بينهما صدقاً وكذباً (أو صدقاً فقط) عطف على قوله صدقاً وكذباً أى إن كان الحكم بتنافى نسبتين أو عدم تنافيهما في الصدق فقط (فما نعه الجمع) وهى أيضاً إما موجبة أو سالبة فالموجبة هى التى حكم فيها بتنافى الجزأين فى الصدق فقط كقولنا هذا شئ إما شجر وإما حجر فإنهما لا يصدقان ولكن يكذبان بأن يكون إنساناً والسالبة هى التى حكم فيها بعدم تنافى الجزأين فى الصدق فقط كقولنا ليس إما أن يكون هذا الشئ لا شجراً أو لا حجراً فإنهما يصدقان ولا يكذبان وإلا لكان شجراً وحجراً معاً (أو كذباً فقط) عطف على قوله صدقاً وكذباً أى وإن حكم فيها يتنافى نسبتين أو عدم تنافيهما فى الكذب فقط (فمانعة الخلو) وهى أما موجبة أو سالبة فالموجبة كقولنا زيد أما أن يكون فى البحر أو لا يغرق حكم فيها بتنافى الجزأين فى الكذب لأن الكون فى البحر مع عدم الغرق يصدقان ولا يكذبان وإلا لغرق فى البر والسالبة كقولنا ليس أما أن يكون هذا الشئ شجراً وحجراً معاً فالمنفصلة ثلاثة أقسام حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو (وكل منها) أى من أقسام المنفصلة (عنادية أن كان التنافى) بين

الجزأين (لذات الجزأين) كالتنافى بين الزوج والفرد والشجر والحجر وكون زيد فى البحر أو لا يغرق فإنه لذاتهما لا لمجرد إتفاقهما فالعنادية ما حكم فيها بالتنافى لذات الجزأين أى حكم بأن مفهوم أحدهما مناف لمفهوم الآخر (وإلا) أى وإن لم يكن التنافى لذات الجزأين (فإتفاقية) فهى التى حكم فيها لا لذات الجزأين بل لمجرد أن إتفق فى الواقع أن يكون بينهما منافاة وإن لم يقتض أن يكون مفهوم أحدهما منافياً لمفهوم الآخر كقولنا للاسود اللاكاتب .

أما أن يكون هذا أسود أو كاتباً فإنه لا منافاة بين مفهومى الأسود والكاتب لكن إتفق تحقق السواد وإنتفاء الكتابة فلا يصدقان لإنتفاء الكتابة ولا يكذبان لوجود السواد هذا فى الحقيقة .

وأما مانعة الجمع أو الخلو فيمكن استخراجهما من هذا المثال (ثم الحكم) باللزوم والعناد وغيرهما (فى الشرطية) المتصلة أو المنفصلة (إن كان على جميع التقادير) من الأزمان والأوضاع ثابتاً (للمقدم فكلية) أى فالشرطية كلية كقولنا كلما كان زيد إنساناً فهو حيوان فالحكم بلزوم الحيوانية للإنسان ثابت على جميع التقادير من الأزمان والأوضاع الممكنة الإجتماع مع المقدم (أو بعضها) بالجر عطف على جميع التقارير أى إن لم يكن الحكم ثابتاً على جميع التقارير من الأزمان والأوضاع بل يكون على بعض التقادير والأزمان فلا يخلو من أن يكون على بعض التقادير والأزمان مطلقاً أو على بعضها معيناً فإن كان على بعضها (مطلقاً) من غير تعيين (فجزئية) نحو قولنا قد يكون إذا كان الشئ حيواناً أو إنساناً فإن الحكم باللزوم ليس على جميع الأزمان والأوضاع بل على بعضها مطلقاً (أو معيناً) عطف على قوله مطلقاً أى إن كان الحكم على بعض الأزمان (فشخصية) كقولنا إن جئتنى اليوم أكرمتك فعلم أن الأوضاع والأزمان فى .

وما به بيان الكمية يسمى سوراً فسور الموجبة الكلية من المتصلة كلما ومهما ومتى ومن المنفصلة دائماً وسور السالبة الكلية منهما ليس البتة

وسور الموجبة الجزئية منهما قد يكون والسالبة الجزئية منهما قد لا يكون وإطلاق لفظة لو وإن وإما فى الإتصال والإنفصال للأهمال (وطرفا الشرطية) أى المقدم والتالى إن كانا بعد التركيب قضية واحدة لكنهما (فى الأصل قضيتان) أما (حمليتان) كقولنا كلما كان هذا الئ إنساناً فهو حيوان وأما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً (أو متصلتان) كقولنا كلما أن كان هذا الشئ إنساناً فهو حيوان فكلما لم يكن هذا الشئ حيواناً فهو لم يكن إنساناً وأما أن يكون أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وأما أن يكون إن كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً (أو منفصلتان) كقولنا كلما كان دائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً فدائماً إما أن يكون منقسماً بمتساويين أو غير منقسم وإما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً وإما أن يكون هذا العدد لا زوجاً ولا فرداً (أو مختلفتان) فى الحمل والإتصال والإنفصال بأن يكون طرفاها إما حملية ومتصلة أو حملية ومنفصلة أو متصلة ومنفصلة والأمثلة غير خافية على المتأمل ثم طرفا القضية الشرطية وإن كانا قبل التركيب قضيتين تامتين (إلا أنهما خرجتا بزيادة أداة الإتصال أو الإنفصال عن التام) فإن قولنا الشمس طالعة قضية فتكون تامة فى الإفادة لكن إذا زدنا أداة الإتصال عليه وقلنا إن كانت الشمس طالعة خرجت عن أن تكون قضية فتكون خارجة عن التمام بزيادة الإتصال وكذا قولنا العدد زوج قضية وبزيادة أداة الإنفصال عليه خرجت عن التمام . وبعد أن فرغنا من تعريف القضايا وتقسيمها إلى الأقسام فحان لنا أن نشرع في بيان الأحكام وعلى الله التوكل وبه الإعتصام .

الترقيم من

صفحة ١٦٢ : ١٦٤

ساقط من أصل

المصدر

الترقيم من

صفحة ١٦٢ : ١٦٤

ساقط من أصل

المصدر

فهرس الموضوعات